أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
27 يوليو 2026م
13 صفر 1448هـ
90

بلاغطاء

خلال حرب أبريل، لم تواجه الصحفيات السودانيات خطر الرصاص وحده، بل تعرضن أيضًا لانتهاكات جسدية ورقمية متصاعدة. يكشف استبيان أُجرته « أفق جديد »، وشمل 40 صحفية، عن 4 حالات اغتصاب، و21 حالة تحرش، و3 حالات ضرب، إضافة إلى حالة وصم وتشويه سمعة. وتوزعت الانتهاكات بين مجموعات مسلحة، وجمهور رقمي، ومصادر ومسؤولين، وزملاء مهنة، فيما كانت فترات النزوح والتنقل الأكثر خطورة على الصحفيات.

لا تجعلوا نهر النيل جبهة حرب جديدة

وسط أزيز البنادق، وسقوط المدن، وتفكك الدولة، يصبح من السهل أن يعتاد الناس على أخبار الحرب، وأن تتحول المآسي اليومية إلى أرقام عابرة. لكن هناك لحظات تستحق التوقف، لأنها لا تنذر بمعركة عسكرية فحسب، وإنما تنذر بانهيار ما تبقى من الجدار الذي يحمي المجتمع من الانزلاق إلى حرب الجميع ضد الجميع.

ما تشهده ولاية نهر النيل اليوم من احتقان متصاعد ليس حدثاً عابراً، ولا يمكن التعامل معه بوصفه خلافاً أمنياً محدوداً. فالغضب الشعبي الذي تصاعد عقب ما تردد عن تجاوزات وسلوكيات غير منضبطة منسوبة إلى بعض أفراد القوات المشتركة، يعكس شعوراً حقيقياً بالإهانة وانعدام الأمان لدى المواطنين. وهذه مشاعر لا ينبغي الاستخفاف بها أو التقليل من شأنها.

إن أي اعتداء على المدنيين، أو مساس بكرامة النساء، أو استغلال للسلاح في إرهاب الناس، أو تورط في أنشطة إجرامية، هو جريمة كاملة الأركان، لا تبررها الحرب، ولا تمنحها صفة الضرورة العسكرية. فالقوة التي تحمل السلاح مطالبة، قبل غيرها، بأن تكون أكثر انضباطاً واحتراماً للقانون، لأنها تدّعي أنها تحمل السلاح من أجل حماية المواطنين، لا من أجل ترويعهم.

ولا يجوز أن تتحول أي قوة عسكرية، مهما كانت التضحيات التي قدمتها في ساحات القتال، إلى سلطة فوق القانون. فالانضباط العسكري ليس ترفاً، وإنما هو شرط لبقاء أي تشكيل مسلح داخل إطار الشرعية. وكل قيادة تعجز عن محاسبة منسوبيها، أو تتهاون في مواجهة التجاوزات، تتحمل مسؤولية سياسية وأخلاقية عن النتائج التي تترتب على ذلك.

غير أن الإدانة الصريحة لهذه التصرفات لا تعني الوقوع في الفخ الأخطر، وهو تحويل الغضب الشعبي المشروع إلى مواجهة مفتوحة بين مجتمع نهر النيل والقوات المشتركة. فالسودان يعيش حرباً شاملة، والحرب بطبيعتها تبحث دائماً عن جبهات جديدة، وعن خصومات جديدة، وعن دماء جديدة. وكلما اتسعت رقعة المواجهة، تضاءلت فرص الوصول إلى نهاية لهذه المأساة.

لقد دفعت الحرب السودانيين إلى حافة الانهيار. ملايين النازحين، ومدن مدمرة، واقتصاد يكاد يتوقف، ومؤسسات دولة تتآكل يوماً بعد يوم. وفي مثل هذا الواقع، يصبح أي احتقان محلي مشروعاً قابلاً للاستغلال، وتصبح الأخطاء الفردية وقوداً لتوسيع دائرة الصراع، إذا غابت الحكمة، وتأخرت الدولة في القيام بواجبها.

إن ولاية نهر النيل لم تكن، طوال هذه الحرب، ساحة رئيسية للعمليات العسكرية، بل شكلت ملاذاً لآلاف السودانيين الذين فروا من جحيم القتال في الخرطوم والجزيرة وسنار ودارفور وكردفان. ولذلك فإن الحفاظ على استقرارها ليس مسؤولية أهلها وحدهم، بل مسؤولية وطنية، لأن انهيار الأمن فيها يعني انتقال الحرب إلى مساحة جديدة، لا يحتاجها السودان، ولا يحتمل كلفتها.

إن المسؤولية الأولى تقع على عاتق قيادة القوات المشتركة. فهي مطالبة بإجراء تحقيقات جادة، وإعلان نتائجها للرأي العام، واتخاذ إجراءات حاسمة بحق كل من يثبت تورطه في أي انتهاك أو سلوك يسيء إلى المواطنين. فالصمت يضر بالقوات المشتركة أكثر مما يحميها، والتستر على المخطئ لا يحافظ على سمعة أي مؤسسة، بل يهدمها من الداخل.

كما تقع المسؤولية على السلطات القائمة، التي لا يجوز لها أن تكتفي بدور المتفرج. فالدولة لا تستعيد هيبتها بالخطب، وإنما بفرض القانون على الجميع، دون تمييز أو استثناء. وكل تأخير في معالجة هذه الأزمة يمنح الشائعات مساحة أوسع، ويزيد الاحتقان، ويقرب المجتمع من نقطة الانفجار.

وفي المقابل، فإن القيادات الأهلية والمجتمعية في نهر النيل مطالبة بالحفاظ على تماسك مجتمعها، وعدم السماح بتحويل الغضب المشروع إلى صراع مفتوح. فمن حق الناس أن يطالبوا بالأمن والعدالة، وأن يرفضوا أي انتهاك لكرامتهم، لكن من حقهم أيضاً أن يسألوا: من المستفيد إذا تحولت الولاية إلى ساحة اشتباك جديدة؟

إن التاريخ القريب يخبرنا أن الحروب لا تتوسع وحدها، بل تتوسع عندما تفشل السياسة، ويتراجع القانون، ويعلو صوت التعبئة على صوت العقل. وكل جبهة جديدة تُفتح تعني مزيداً من القتلى، ومزيداً من النزوح، ومزيداً من الانهيار الوطني.

إن السودان لا يحتاج اليوم إلى حرب إضافية، بل يحتاج إلى الحد الأدنى من المسؤولية. يحتاج إلى قوات منضبطة تحترم المواطنين، وإلى دولة تحاسب كل من يسيء استخدام السلاح، وإلى مجتمعات تتمسك بحقها في العدالة، لكنها لا تسمح بأن تتحول إلى وقود في معركة لا رابح فيها.

إن نهر النيل يستحق أن يبقى أرضاً للأمان، لا ميداناً لتصفية الحسابات. ويستحق أهله أن يعيشوا في ظل القانون، لا في ظل الخوف. أما الذين يسيئون إلى المواطنين، أياً كانت مواقعهم، فلا ينبغي أن يجدوا حماية من أحد، لأن حماية المتجاوز هي أول خطوة نحو انهيار الثقة بين المجتمع والدولة.

إن معركة السودان الحقيقية ليست في توسيع رقعة الحرب، وإنما في استعادة الدولة. والدولة لا تُبنى إلا عندما يخضع حامل السلاح للقانون، ويطمئن المواطن إلى أن كرامته مصونة، وأن العدالة لا تعرف رتبة عسكرية، ولا انتماءً سياسياً، ولا قوةً على الأرض.

اليوم يقف الجميع أمام اختبار صعب: هل تُعالج الأزمة بالحكمة والحزم والمساءلة، أم تُترك حتى تتحول إلى شرارة تشعل ولاية ظلت بعيدة عن ألسنة اللهب؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لن تحدد مستقبل نهر النيل وحدها، بل قد ترسم ملامح المرحلة المقبلة من الحرب السودانية كلها.

الغلاف

وجهات نظر

الحرب كبيئة مثالية لازدهار تجارة وتعاطي المخدرات
حيدر المكاشفي 18

عقوبات واشنطن التي ترفضها الخرطوم
هل تعيد السودان إلى الماضي أم تدفعه نحو المستقبل؟
حاتم أيوب أبو الحسن 32

إعادة إعمار السودان: استعادة ما نُهب واستحقاق ما دُمّر
عمر سيد احمد 34

من نيو برن إلى الخرطوم
حين يصبح النمط القديم مرآة للحاضر
محمد أحمد شبشة 51

حرب أبريل القادمة
د. أحمد حسن الفانابي 54

الطيب صالح..
لا كرامة لنبي في وطنه
عادل يعقوب أحمد نور 56

شباب السودان... أحلامٌ مؤجلة ومستقبلٌ مجهول
طـارق فـرح 79

من الثورة إلى الدولة
كيف استعادت قوى الردة زمام المبادرة؟
الهادي الشواف 84

حكاية من بيئتي
كوم (ود التوم)
محمد أحمد الفيلابي 92

خديجة آدم
قصة إمراءة انهكتها الحروب

04

جدل مستمر..
ومنظمة الأسلحة الكيميائية تنتظر الإذن
09

مخيمات الكرامة بلاكرامة
نازحو النيل الازرق يواجهون خطر الانهيار الصحي
21

مسح رسمي يكشف عمق الأزمة
الفقر كان يحاصر السودانيين قبل الحرب..
25

سـودان الحـرب..
الجمهورية التي يحكمها الفقر

29

أطباء مزيفون وعيادات بلا ترخيص
كيف تخترق منظومة الصحة في السودان؟
46

عصابات «ترحال»..
حين تحولت رحلة العودة إلى فخ مسلح
59

يطالعها ترمب يوميا..
ماذا تحوي الصحيفة الأكثر سرية في العالم؟
62

إنتهى المونديال .. السودانيون عودة قسرية لواقع مزر

72

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

خديجة آدم قصة إمراءة انهكتها الحروب

«كريـادنقـو».. حكـايات لا يسمعهـا دعـاة القتـال لكنهـم يصنعونها

ملخص

في مأوى صغير من المشمع وسيقان الأشجار في كريادنقو، تعيش الحاجة خديجة آدم وسط أطفال أنهكتهم الحرب، بعد أن أمضت حياتها متنقلة بين حروب دارفور، لتقول: «قضيت عمري كلو في الحروب... ما عرفنا الراحة». فقدت زوجها وأقاربها، ثم اختفت ابنتها وزوجها قبل ثلاث سنوات، دون أن تعرف الأسرة مصيرهما حتى اليوم.

تعيش خديجة مع ابنتها الأرملة وتسعة أطفال، بينهم أطفال فقدوا والديهم، في ظروف قاسية بلا دخل ثابت أو رعاية صحية. تعتمد الأسرة على الوجبات المجانية، بينما تضطر خديجة، رغم مرضها وآلام ظهرها ورقبتها، إلى قطع مسافات طويلة لجلب المياه، في ظل مأوى لا يحميهم من الحر أو البرد أو الأمطار.

تستعيد الحاجة خديجة رحلة النزوح التي استمرت نحو عشرين يومًا سيرًا على الأقدام، بعدما تركت بيتها وأرضها ومزارعها، ولم تحمل معها سوى «أرواحها»، كما تقول. وتروي كيف كانوا يشربون الدقيق بالماء لإسكات الجوع ومواصلة الطريق، فيما أصبحت أبسط الأشياء، مثل الشاي بالسكر أو تناول اللحوم والفاكهة، أمنيات بعيدة.

رغم كل ما فقدته، لا تزال خديجة تنتظر خبرًا عن ابنتها المفقودة، وتحلم بتوقف الحرب. وفي سؤال يلخص مأساة آلاف السودانيين، تقول: «هل الناس المتحاربين ديل حاسين بينا؟» ثم تختصر أمنيتها في كلمات بسيطة: «يا بتي... بس عايزين الحرب تقيف».

«قضيت عمري كلو في الحروب... من أول حرب قامت في دارفور لحدي الحرب الحالية، ما عرفنا الراحة.»

كريادنقو - سمر سليمان

«بس الحرب دي زلتنا زلة... والحرب ما فيها خير، أفقرتنا وأخذت كرامتنا.»

بقيت وحيدة... بنتي وزوجها مفقودين، وما عارفين هم وين

«كل يوم يسألني: وين أمي؟ وين أبوي؟ وأنا ما عندي جواب.»

قبل أن تبدأ الحاجة خديجة آدم حديثها، كانت تحدق في الأفق البعيد، كأنها تبحث بعينيها عن شيء ضاع منها منذ زمن طويل. حولها كان الأطفال يملأون فناء المأوى حركةً وضجيجًا؛ بعضهم يركض حافي القدمين، وآخرون ينتظرون دورهم للحصول على الماء أو وجبة الطعام. أما هي، فكانت تجلس أمام كرنك صغير صنعته من المشمع وسيقان الأشجار، لا يصد حر الشمس، ولا يقوى على مقاومة المطر.

داخل ذلك الكرنك لم يكن هناك ما يروي حكاية بيت كان يومًا عامرًا بالحياة. لا أثاث، ولا مقتنيات، فقط فرشات مبسوطة على الأرض، وبضعة أوانٍ للطهي، وجركانات ماء، وأطفال يحاولون النوم ليلًا رغم الحر والخوف ولسعات الحشرات.

الحاجة خديجة ليست امرأة دفعتها حرب واحدة إلى اللجوء، بل امرأة ترى أن حياتها كلها كانت سلسلة متصلة من الحروب. قالت وهي تستعيد سنواتها الطويلة:

«أنا خديجة آدم... قضيت عمري كلو في الحروب. من أول حرب قامت في دارفور لحدي الحرب الحالية، ما عرفنا الراحة.»

تتوقف قليلًا، ثم تضيف بحسرة:

«بس الحرب دي زلتنا زلة... والحرب ما فيها خير، أفقرتنا وأخذت كرامتنا.»

لم تكن كلماتها مجرد وصف لمعاناة عابرة، بل خلاصة عمر طويل من الفقد. فقدت زوجها، ورحل كثير من أقاربها، ثم جاءت الحرب الأخيرة لتفتح جرحًا جديدًا حين اختفت ابنتها وزوجها قبل ثلاث سنوات، ومنذ ذلك اليوم لم يصل عنهما أي خبر.

تحاول أن تتمالك دموعها وهي تقول:

«بقيت وحيدة... بنتي وزوجها مفقودين، وما عارفين هم وين.»

لكن الغياب ليس أكثر ما يؤلمها. ما يكسر قلبها حقًا هو أسئلة حفيدها الصغير، الذي يستيقظ كل صباح منتظرًا أن يعود والداه.

«كل يوم يسألني: وين أمي؟ وين أبوي؟ وأنا ما عندي جواب. مرات أسكت، ومرات أقول ليه ربنا يجمع بيهم قريب.»

تنكس رأسها قليلًا، ثم تضيف بصوت خافت:

«وجع الطفل ده أصعب من وجعي.»

ولم تتوقف المأساة عند هذا الحد. فابنتها الأخرى فقدت زوجها أيضًا، وأصبحت مسؤولة عن خمسة أطفال، بينما احتضنت الأسرة أربعة أطفال آخرين فقدوا والديهم. وهكذا تحول المأوى الصغير، رغم ضيقه، إلى ملاذ لتسعة أطفال جمعتهم المأساة ذاتها.

تقول الحاجة خديجة:

«ما عندنا زول يعولنا. الأولاد لسه صغار، وما في شغل وما في دخل. معتمدين على الوجبة المجانية، وإذا وقفت الله أعلم ناكل شنو تاني.»

كانت تتحدث بهدوء، لكن ملامح التعب كانت واضحة على وجهها. فهي لا تواجه الفقر وحده، بل المرض أيضًا.

«أنا عيانة، وما عندي حق العلاج. دعم

«ما عندنا زول يعولنا... معتمدين على الوجبة المجانية، وإذا وقفت الله أعلم ناكل شنو تاني.»

«كل يوم بشيل خمسة أو ستة جركانات... رقبتي وظهري بقوا يوجعوني، لكن ما في زول يشيل مكاني.»

المنظمات وقف، والدواء ما بقدر أشتريه عشان ما عندي قروش.»

حتى الماء، أبسط حقوق الإنسان، أصبح بالنسبة إليها رحلة يومية شاقة. فالمصدر القريب مياهه مالحة، لا تصلح للشرب ولا حتى للاستحمام، ولذلك تضطر إلى السير مسافات طويلة وهي تحمل الجركانات فوق رأسها.

«كل يوم بشيل خمسة أو ستة جركانات. رقبتي وظهري بقوا يوجعوني، لكن ما في زول يشيل مكاني.»

ثم تبتسم ابتسامة صغيرة وتقول:

«الجسم خلاص تعب.»

داخل المأوى تحاول الأسرة أن تتأقلم مع حياة لم تخترها. فعندما تشرق الشمس يتحول المشمع إلى مصدر للحرارة، وعندما يهطل المطر تتسرب المياه إلى الداخل.

«بالنهار حر شديد، وبالليل برد، والمطر يصب علينا. بننام كلنا في الأرض، ونخاف من الحشرات، لكن نقول الحمد لله.»

وحين يُسأل الإنسان عما يفتقده أكثر، قد يتحدث عن بيت أو أرض أو عمل. أما الحاجة خديجة فتستحضر أشياء تبدو بسيطة، لكنها أصبحت بالنسبة إليها رفاهية بعيدة.

«والله ما بتذكر آخر مرة شربت فيها شاي بسكر، ولا أكلت لحمة، ولا ذقت فاكهة.»

ثم تضحك بخجل، كأنها تعتذر لأنها تتحدث عن أحلام صغيرة لم تعد في متناولها.

لكن الذكرى الأقسى ما تزال تسكنها. تتذكر يوم خرجت مع أسرتها هاربة من الموت. لم يكن لديهم وقت لجمع أمتعتهم، ولا حتى لتوديع بيتهم. كل ما فعلوه أنهم مشوا.

«مشينا حوالي عشرين يومًا على رجلينا... كنا ما عارفين نمشي وين.»

وخلال الرحلة لم يكن الطعام متوفرًا.

«كنا نشرب الدقيق مع الموية عشان نسكت الجوع ونواصل المشي.»

تصمت لحظات، وتنظر إلى الأرض، كأنها

«بالنهار حر شديد، وبالليل برد، والمطر يصب علينا... لكن نقول الحمد لله.»

«والله ما بتذكر آخر مرة شربت فيها شاي بسكر، ولا أكلت لحمة، ولا ذقت فاكهة.»

تستعيد وجوه الذين فقدتهم أو الطريق الطويل الذي عبرته. ثم تقول:

«خلينا بيوتنا وأرضنا ومزارعنا وكل تعب السنين.»

وتضيف بصوت يكاد لا يُسمع:

«طلعنا وما معانا إلا أرواحنا.»

ورغم كل ذلك، ما زالت تؤمن بأن الأمل آخر ما يمكن أن يخسره الإنسان. لا تطلب الكثير، فقط تريد أن تعرف أين ابنتها. هل ما زالت على قيد الحياة؟ وهل ما تزال، هي الأخرى، تنتظر من يبحث عنها؟

تقول:

«أتمنى أسمع أي خبر عنها... أي خبر. تعبت يا بتي.»

ثم تضيف أمنيتها الثانية، وهي الأمنية التي تختصر كل شيء:

«وأتمنى الحرب تقيف... تعبنا.»

وقبل أن ينتهي الحديث، تنظر الحاجة خديجة إلى الأطفال الذين يلعبون أمام الكرنك، ثم تطرح سؤالًا لا يبدو أنه موجه إلى شخص بعينه، بل إلى كل من يحمل السلاح:

«هل الناس المتحاربين ديل حاسين بينا؟»

ساد الصمت للحظات، قبل أن تختم حديثها بمثل شعبي يلخص رحلة عمرها كلها:

«الطلع من دارو قل مقدارو.»

الحاجة خديجة ليست سوى واحدة من آلاف النساء السودانيات اللواتي دفعن ثمن الحرب مضاعفًا. فقدن الأزواج والأبناء، وتحولن من أمهات وربات بيوت إلى معيلات لأسر كاملة، يحملن الماء على رؤوسهن، ويبحثن كل يوم عن وجبة تكفي الأطفال، فيما يترقبن خبرًا عن مفقود، أو نهايةً للحرب، أو بابًا يفتح نحو حياة أكثر كرامة.

وفي نهاية الحوار، لم تطلب الحاجة خديجة مالًا، ولا منزلًا جديدًا، ولا تعويضًا عما فقدته. كانت أمنيتها أبسط من كل ذلك، وربما الأصعب تحقيقًا:

«يا بتي... بس عايزين الحرب تقيف.»

«مشينا حوالي عشرين يومًا على رجلينا... كنا ما عارفين نمشي وين.»

جدل مستمر.. ومنظمة الأسلحة الكيميائية تنتظر الإذن

3 مصادر غربية لـ«أفق جديد»:

واشنطن لم تُشاركنا أدلةً على استخدام أسلحة كيميائية في السودان

ملخص

تتواصل تداعيات الاتهامات الأميركية للجيش السوداني باستخدام أسلحة كيميائية، في وقت تؤكد فيه واشنطن امتلاكها أدلة كافية لفرض عقوبات، بينما تنفي الخرطوم الاتهامات وتطالب بتحقيق دولي مستقل. وكشفت مصادر غربية لـ«أفق جديد» أن الولايات المتحدة لم تشارك دول الاتحاد الأوروبي الأدلة التي تستند إليها، ما أبقى الملف في دائرة الجدل السياسي والقانوني.

تنتظر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفق ما يطرحه التحقيق، تعاون السلطات السودانية وتمكين فرقها من الوصول إلى المواقع محل الاتهام. ويعتمد أي تحقيق دولي على إجراءات دقيقة تشمل جمع العينات وحفظها وفق «سلسلة العهدة»، ثم تحليلها في مختبرات معتمدة، إلى جانب مقابلة الشهود والناجين، بما يضمن سلامة الأدلة وقابليتها للتحقق.

تزداد تعقيدات الملف مع مرور الوقت وتغير السيطرة على مناطق القتال، ما قد يصعّب العثور على أدلة مادية حاسمة. وفيما فرضت واشنطن عقوبات استنادًا إلى تقييمها الخاص، شكلت الخرطوم لجنة وطنية للتحقيق وطالبت بإحالة القضية إلى الآليات الدولية المختصة، وسط استمرار الخلاف حول الأدلة وطرق جمعها.

يبقى الملف عالقًا بين اتهام أميركي ترتبت عليه عقوبات، وإثبات دولي نهائي لم يصدر بعد. وإذا أكدت التحقيقات الدولية مستقبلاً استخدام أسلحة كيميائية، فقد تترتب على ذلك تداعيات قانونية وسياسية واسعة، تشمل عقوبات إضافية واحتمال ملاحقة المسؤولين، بينما يظل الحسم مرهونًا بتحقيق مستقل وأدلة موثقة وفق المعايير الدولية.

الاتهام باستخدام أسلحة كيميائية لا يمكن التعامل معه باعتباره جزءًا من السجالات السياسية أو الإعلامية، بل هو ادعاء يستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلاً وفق الآليات المنصوص عليها في القانون الدولي واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.»

عواصم – فريق أفق جديد

أودعت واشنطن اتهامها للجيش السوداني باستخدام أسلحة كيميائية في خانة القضايا التي تتجاوز الخلافات السياسية التقليدية، لتفتح بذلك أحد أكثر الملفات حساسية منذ اندلاع الحرب في السودان قبل أكثر من ثلاث سنوات. وبينما تؤكد الإدارة الأميركية أن لديها أدلة كافية دفعتها إلى فرض عقوبات والمضي في إجراءات إضافية، تنفي الخرطوم الاتهامات وتطالب بتحقيقات مستقلة، في وقت تتزايد فيه الدعوات الدولية إلى إخضاع القضية لتحقيق مهني بعيدًا عن السجال السياسي.

وفي هذا السياق، كشفت ثلاثة مصادر غربية متطابقة، استطلعت «أفق جديد» آراءها، أن الولايات المتحدة لم تشارك، حتى الآن، دول الاتحاد الأوروبي بالأدلة التي تستند إليها في اتهام الجيش السوداني باستخدام أسلحة كيميائية. لكنها شددت، في المقابل، على ضرورة تعاون السلطات السودانية الكامل مع أي تحقيق دولي، وتمكين لجان تقصي الحقائق من الوصول إلى المواقع التي يُشتبه في وقوع هجمات بأسلحة محظورة فيها.

وترى المصادر أن الاتهام باستخدام أسلحة كيميائية لا يمكن التعامل معه باعتباره جزءًا من السجالات السياسية أو الإعلامية، بل هو ادعاء يستوجب تحقيقًا دوليًا مستقلًا وفق الآليات المنصوص عليها في القانون الدولي واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. واعتبرت أن البيان الأخير الصادر عن وزارة الخارجية السودانية يمثل خطوة يمكن البناء عليها إذا تُرجم إلى تعاون عملي مع جهات التحقيق الدولية.

وفي المقابل، قال دبلوماسي أميركي رفيع، ردًا على أسئلة «أفق جديد»، إن واشنطن تمتلك «ما يكفي من الشواهد والأدلة» التي نقلت القضية من مرحلة الاشتباه إلى مرحلة القناعة بوقوع انتهاك، وهو ما استندت إليه الإدارة الأميركية في فرض العقوبات. وأضاف أن الملف قد يشهد مزيدًا من التصعيد إذا لم تستجب السلطات السودانية للمطالب الأميركية والدولية، مشيرًا إلى أن استخدام الأسلحة المحرمة دوليًا تترتب عليه تبعات قانونية وسياسية واسعة قد تؤثر في تصنيف الدولة وعلاقاتها الخارجية.

بسم الله الرحمن الرحيم

ولاية الخرطوم

وزارة البنى التحتية

هيئة مياه ولاية الخرطوم

الإدارة العامة للإمدادات

الموضوع / عطاء رقم ١/٢٠٢٦م

توريد(٨٠٠) طن من غاز الكلور السائل للعام ٢٠٢٦م

ترغب هيئة مياه ولاية الخرطوم في قبول عروض توريد عدد (٨٠٠) طن من غاز الكلور السائل للمحطات حسب الشروط الآتية :-

١- تقديم تأمين ٢٪ بخطاب ضمان بنكي او نقدي او بشيك معتمد

٢ - شهادة خلو طرف من الضرائب

٣- شهادة ابراء ذمة من الزكاة

٤ - ارفاق الدمغة القانونية

٥ - شهادة الرقم التعريفي الضريبي

٦ - صورة من شهادة التأسيس

٧ - المدير غير مقيد باقل عطاء او اي عطاء آخر

٨ - رسوم الكراسة (١،٠٠٠،٠٠٠) جنيه لا ترد

٩ - آخر يوم لتقديم العروض يوم الثلاثاء ١٠/ فبراير ٢٠٢٦م

لمزيد من الاستفسار الإتصال بالأرقام التالية: ٠١٢٣٤٢٢١٥٧/٠١٢٣٤٢٢٩٠٦/٠١٢٣٤٧٠١٦٦

موقع رئاسة الهيئة غرب محلية امدرمان

أ. محمد كمال ابراهيم عيسي

مدير الإدارة العامة للإمدادات

سلسلة العهدة

الجدل السياسي والإعلامي قد احتدم حول الاتهامات الأميركية باستخدام الجيش السوداني أسلحة كيميائية، غير أن الفيصل في مثل هذه القضايا لا تحدده البيانات الرسمية ولا التصريحات المتبادلة، وإنما الآليات الصارمة التي تعتمدها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التحقيق. فالمنظمة، بوصفها الجهة الدولية المختصة بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، تعمل وفق بروتوكولات فنية وقانونية بالغة التعقيد، صُممت لضمان سلامة الأدلة وحماية نزاهة التحقيق، بدءًا من تشكيل فرق الخبراء، مرورًا بجمع العينات وحفظها وفق ما يعرف بـ«سلسلة العهدة»، وانتهاءً بتحليلها في مختبرات دولية معتمدة قبل رفع النتائج إلى الجهات المختصة.

وتبدأ إجراءات التحقيق، وفقًا لخبير سابق

«نمتلك ما يكفي من الشواهد والأدلة التي نقلت القضية من مرحلة الاشتباه إلى مرحلة القناعة بوقوع انتهاك، وهو ما استندت إليه الإدارة الأميركية في فرض العقوبات.»

«بعد مرور سنوات على الوقائع محل الاتهام، ومع ما شهدته مناطق القتال من معارك متكررة وتغيرات ميدانية وانتقال للسيطرة بين أطراف النزاع، قد يصبح من الصعب العثور على أدلة مادية كافية تسمح بحسم المسألة علميًا.»

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة مياه ولاية الخرطوم

الإدارة العامة للإمدادات

عطاء رقم (2026/2م)

توريد بولي المنيوم كلورايد سائل (Liquid Poly Alminum Chloride) للعام 2026م .

ترغب هيئة مياه ولاية الخرطوم في تلقي وإستلام عروض من موردين أكفاء لتوريد بولي ألمنيوم كلورايد سائل (Liquid Poly Alminum Chloride) المستخدم في تنقية مياه الشرب وذلك وفقاً للمواصفات الفنية والكميات والشروط المبينة أدناه :-

أولا : الشروط القانونية :

إرفاق المستندات أدناه :

1. دفع تأمين مبدئي قدره 2% من قيمة العطاء (لايشمل القيمة المضافة) نقداً أو بشيك معتمد .
2. السيرة الذاتية شاملة القدرات الفنية والمالية والبشرية وشهادات الانجاز المعتمدة لأعمال ومشاريع مماثلة خلال الخمسة سنوات الأخيرة .
3. صورة معتمدة من شهادات التسجيل لدي المسجل التجاري سارية المفعول .
4. صورة معتمدة من أورنيك (28ش) شركات أو الإستمارة (7) ، (للشركات فقط) .
5. صورة معتمدة من شهادة عضوية الغرفة التجارية المختصة .
6. صورة معتمدة من شهادة عضوية مجلس تنظيم مقاولي الأعمال الهندسية سارية المفعول .
7. صورة معتمدة من شهادة الرقم الضريبي .
8. صورة معتمدة من شهادة التسجيل لدى إدارة الضريبة على القيمة المضافة .
9. أصل شهادة خلو طرف من الضرائب بغرض التقديم للعطاء .
10. أصل إبراء الذمة من الزكاة بغرض التقديم للعطاء .
11. وضع الدمغة القانونية .
10- شهادة مقدرة مالية من بنك معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة صادرة خلال شهر واحد من تقديم العطاء .
11- نسخة من ميزانية الشركة المراجعة للثلاثة سنوات السابقة .
12-إيصال قيمة كراسة العطاء .

ثانيا : - الشروط العامة :

1. يتم الحصول على مستندات العطاء من مكتب مدير الإدارة العامة للإمدادات برئاسة الهيئة بأمدرمان غرب المجلية السياسية بعد سداد مبلغ 1,500,000 جنيه لا ترد بطلب مكتوب أو تفويض إعتباراً من تاريخ الإعلان .
2. تقدم العروض تسليم ميناء بورتسودان (CIF) .
3. الكميات المطلوبة قابلة للزيادة أو النقصان .
4. يتم التوريد حسب الكميات والجدول الزمني المرفق .

عمل مع المنظمة، بتشكيل بعثة تضم خبراء من جنسيات مختلفة في مجالات الأسلحة الكيميائية والطب والكيمياء الجنائية والأمن والترجمة، مزودين بمعدات حماية شخصية وأجهزة متطورة للكشف عن الغازات السامة وجمع العينات البيئية والبيولوجية. ورغم أن تجهيز مثل هذه البعثات يستغرق عادة ما بين أسبوعين وأربعة أسابيع، فإن المنظمة تمتلك آلية استجابة عاجلة تمكنها، في الظروف الاستثنائية، من نشر فريق تحقيق خلال أربع وعشرين ساعة.

ويمضي الخبير في حديثه لـ«أفق جديد» قائلًا: عند وصول الفريق إلى موقع الحادث، تصبح الأولوية المطلقة لتأمين مسرح الواقعة وجمع أكبر قدر ممكن من الأدلة قبل أن تتعرض للتلف أو التلوث. وتشمل العينات التربة والمياه والهواء والنباتات والدم وسوائل الجسم، إلى جانب بقايا الذخائر وشظايا الصواريخ أو الأسطوانات وأي مواد يحتمل ارتباطها بالهجوم. كما يجري المحققون مقابلات مع الناجين والعاملين في الإسعاف والطواقم الطبية والشهود، وقد يشاركون في عمليات التشريح متى اقتضت الضرورة، بهدف مطابقة الأدلة المادية مع الأعراض السريرية والشهادات الميدانية.

وتخضع جميع العينات لنظام صارم يضمن تتبعها منذ لحظة جمعها وحتى صدور نتائج الفحص، وهو ما يعرف بـ«سلسلة العهدة»، لمنع أي عبث أو تشكيك في مصداقيتها. وقد تُجرى اختبارات أولية في موقع الحادث، قبل نقل العينات إلى منشآت المنظمة في رايسفايك قرب لاهاي، حيث تُفرز وتُوثق ثم تُرسل إلى شبكة من المختبرات الدولية المعتمدة، والمرتبطة مع المنظمة باتفاقيات صارمة للسرية وضمان الجودة.

وتؤكد المنظمة أن نتائج هذه المختبرات لا تُبنى على تقديرات سياسية أو استخباراتية، وإنما على تحاليل علمية مستقلة تُجرى وفق معايير موحدة، بما يضمن للدول الأعضاء أن أي استنتاج بشأن استخدام سلاح كيميائي يستند إلى أدلة موثقة وقابلة للتحقق، وهو ما يمنح تقارير المنظمة ثقلًا قانونيًا ودوليًا كبيرًا في التعامل مع مثل هذه الاتهامات.

وتتسق هذه المعايير مع ما طرحه أحد الدبلوماسيين الغربيين الذين تحدثوا إلى «أفق جديد»، إذ أبدى تشكيكًا في الكيفية التي بنت بها واشنطن قناعتها باستخدام أسلحة كيميائية، دون أن يعني ذلك نفيًا أو إثباتًا للاتهام نفسه. وقال: «السؤال الجوهري ليس فقط ما إذا كانت هناك أدلة، وإنما أين فُحصت هذه العينات؟ وكيف جُمعت؟ ومن الذي تولى حفظها وتأمينها؟ فجمع الأدلة وتحريزها يخضع لبروتوكول دولي معروف، ولا أعتقد أن الولايات المتحدة كانت قادرة، في ظل ظروف الحرب، على تطبيق هذه الإجراءات بالصيغة التي تعتمدها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.»

ويذهب هذا الرأي إلى أن أي تحقيق يكتسب قوته القانونية من سلامة إجراءات جمع الأدلة بقدر ما يستمدها من نتائج التحليل المختبري، وهو ما يجعل الالتزام ببروتوكولات المنظمة عنصرًا أساسيًا في بناء قضية يمكن الاستناد

«جمع الأدلة وتحريزها يخضع لبروتوكول دولي معروف، ولا أعتقد أن الولايات المتحدة كانت قادرة، في ظل ظروف الحرب، على تطبيق هذه الإجراءات بالصيغة التي تعتمدها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.»

«أي تحقيق يكتسب قوته القانونية من سلامة إجراءات جمع الأدلة بقدر ما يستمدها من نتائج التحليل المختبري، وهو ما يجعل الالتزام بالبروتوكولات عنصرًا أساسيًا في بناء قضية يمكن الاستناد إليها دوليًا.»

إليها دوليًا.

غير أن الدبلوماسي، ومعه الخبير المتخصص في آليات عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يشيران إلى معضلة أخرى لا تقل أهمية، وهي عامل الزمن. فبعد مرور سنوات على الوقائع محل الاتهام، ومع ما شهدته مناطق القتال من معارك متكررة، وتغيرات ميدانية، وانتقال للسيطرة بين أطراف النزاع، قد يصبح من الصعب على أي فريق تحقيق دولي العثور على أدلة مادية كافية تسمح بحسم المسألة علميًا، سواء بإثبات استخدام الأسلحة الكيميائية أو بنفي وقوعه. وهذا التعقيد الزمني قد يحول دون الوصول إلى نتائج قاطعة، حتى لو تقرر فتح تحقيق دولي مستقل في مرحلة لاحقة.

عقوبات وعلاقات متقلبة

لا تقتصر تعقيدات هذا الملف على الجوانب الفنية المتعلقة بإثبات استخدام الأسلحة الكيميائية، بل تمتد إلى أبعاده السياسية والقانونية، إذ اختارت الولايات المتحدة المضي في فرض عقوبات على السودان قبل نشر الأدلة التي استندت إليها أو إتاحة المجال لتحقيق دولي مستقل. ففي مايو 2025 أعلنت واشنطن أنها خلصت إلى أن الحكومة السودانية استخدمت أسلحة كيميائية خلال عام 2024، معتبرة أن ذلك يمثل انتهاكًا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي انضم إليها السودان عام 1999، قبل أن تدخل حزمة جديدة من العقوبات حيز التنفيذ، شملت قيودًا على التمويل والصادرات الأميركية، إضافة إلى إجراءات تستهدف قطاع الطيران السوداني، مع استثناء المساعدات الإنسانية.

ورغم خطورة الاتهام، لم تكشف الإدارة الأميركية عن المواقع التي يُعتقد أنها تعرضت للهجمات، ولا عن تواريخها أو طبيعة الأدلة التي استندت إليها. واكتفت بالتأكيد أن لديها ما يكفي من المعلومات لاتخاذ إجراءات عقابية، بينما رفضت الحكومة السودانية الاتهامات بصورة قاطعة، ووصفتها بأنها تفتقر إلى الأساس القانوني وتشكل ضغطًا سياسيًا.

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد سبقت

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة مياه ولاية الخرطوم

الإدارة العامة للإمدادات

عطاء رقم (2026/1)

توريد غاز كلور مسال للعام 2026م

ترغب هيئة مياه ولاية الخرطوم في تلقي وإستلام عروض من موردين أكفاء لتوريد غاز كلور مسال للمحطات وذلك وفقاً للمواصفات الفنية والشروط المبينة أدناه :-

أولا : الشروط القانونية :

إرفاق المستندات أدناه :

1- دفع تأمين مبدئي قدره 2% من قيمة العطاء (لايشمل القيمة المضافة) نقداً أو بشيك معتمد .
2- السيرة الذاتية شاملة القدرات الفنية والمالية والبشرية وشهادات الإنجاز المعتمدة لأعمال ومشاريع مماثلة خلال الخمسة سنوات الأخيرة .
3- صورة معتمدة من شهادات التسجيل لدي المسجل التجاري سارية المفعول .
4- صورة معتمدة من أورنيك (28ش) شركات أو الإستمارة (7) ، (للشركات فقط) .
5- صورة معتمدة من شهادة عضوية الغرفة التجارية المختصة .
6- صورة معتمدة من شهادة عضوية مجلس تنظيم مقاولي الأعمال الهندسية سارية المفعول .
7- صورة معتمدة من شهادة الرقم الضريبي .
8- صورة معتمدة من شهادة التسجيل لدى إدارة الضريبة على القيمة المضافة .
9- أصل شهادة خلو طرف من الضرائب بغرض التقديم للعطاء .
10- أصل إبراء الذمة من الزكاة بغرض التقديم للعطاء .
11- وضع الدمغة القانونية .
10- شهادة مقدرة مالية من بنك معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة صادرة خلال شهر واحد من تقديم العطاء .
11- نسخة من ميزانية الشركة المراجعة للثلاثة سنوات السابقة .
12-إيصال قيمة كراسة العطاء .

❖ **الشروط الفنية :**

يشترط في المادة محل العطاء إستيفاء الشروط الواردة أدناه :

1- أن تكون مادة العطاء للاستخدام في تطهير مياه الشرب .
2- أن تكون مطابقة للمواصفات السودانية والعالمية .
3- أن لاتحتوي على مواد ضارة أو مشعة أو عناصر ثقيلة ضارة بصحة المستهلكين عاجلاً أو آجلاً .
4- أن ترفق شهادة تحليل كيميائي بالمادة محل العطاء .
5- شهادة منشأ للمادة محل العطاء والطاقة الإنتاجية للجهة المصنعة .

الإعلان الرسمي بأشهر، ونقلت عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الجيش السوداني استخدم غاز الكلور في مناسبتين على الأقل خلال عام 2024، وإن القرار اتخذ بموافقة مباشرة من القائد العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان. كما نشرت مؤسسة إعلامية فرنسية تحقيقًا استند إلى صور مفتوحة المصدر وشهادات خبراء، خلص إلى أن طائرات عسكرية ألقت برميلين يحتويان على غاز الكلور بالقرب من مصفاة الجيلي شمال الخرطوم في سبتمبر 2024، عندما كانت المنطقة تحت سيطرة قوات الدعم السريع. غير أن أيًا من هذين التقريرين لم يستند إلى نتائج تحقيق ميداني أجرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو إلى عينات خضعت لسلسلة العهدة المعتمدة دوليًا.

وليست هذه المرة الأولى التي يثار فيها هذا النوع من الاتهامات في السودان. ففي عام 2016 اتهمت منظمة العفو الدولية القوات الحكومية باستخدام أسلحة كيميائية في دارفور، وهو ما

«الملف يجب أن يُحسم عبر القنوات الدولية المختصة، لا عبر العقوبات أو التصريحات السياسية، بما يضمن إجراء تحقيق دولي مستقل يستند إلى الأدلة الفنية والإجراءات المعتمدة دوليًا.»

«استخدام الأسلحة المحرمة دوليًا تترتب عليه تبعات قانونية وسياسية واسعة قد تؤثر في تصنيف الدولة وعلاقاتها الخارجية

نفته الخرطوم آنذاك، كما أعادت هذه الاتهامات إلى الأذهان واقعة قصف الولايات المتحدة لمصنع الشفاء للأدوية عام 1998، بعد اتهامه بإنتاج مواد تدخل في تصنيع أسلحة كيميائية لصالح تنظيم القاعدة، وهي مزاعم لم تُدعَّم لاحقًا بتحقيق دولي مستقل، وظلت واحدة من أكثر المحطات إثارة للجدل في تاريخ العلاقات السودانية الأميركية.

الخرطوم ترتجف

وفي مقابل التصعيد الأميركي، سعت الخرطوم إلى الدفع بأن الملف يجب أن يُحسم عبر القنوات الدولية المختصة، لا عبر العقوبات أو التصريحات السياسية. ففي 29 مايو 2025 أصدر القائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قرارًا بتشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الاتهامات الأميركية، ضمت ممثلين عن وزارات الخارجية والدفاع وجهاز المخابرات العامة، وكُلِّفت بإجراء تحقيق عاجل ورفع تقرير بشأن المزاعم المتعلقة باستخدام أسلحة كيميائية.

وتواصل هذا المسار خلال يوليو 2025، عندما شارك السودان في أعمال الدورة الـ109 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، حيث أعلنت الحكومة أنها تتعامل مع الاتهامات «بجدية وشفافية»، وأنها شرعت في اتخاذ إجراءات للتحقق منها وفق التزاماتها الدولية. وفي المقابل، أبدى الجانب الأميركي استعداده لتزويد الخرطوم بالمعلومات التي يستند إليها، بما يتيح فتح قنوات اتصال فنية بين الطرفين بعيدًا عن السجال السياسي.

إلا أن هذه الاتصالات لم تُفضِ إلى تضييق هوة الخلاف. فبينما تمسكت الولايات المتحدة بتقييمها الذي استندت إليه في فرض العقوبات، واصلت الحكومة السودانية المطالبة بإحالة الملف إلى الآليات المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بما يضمن إجراء تحقيق دولي مستقل يستند إلى الأدلة الفنية والإجراءات المعتمدة دوليًا. ومع تعثر هذا المسار، دخلت الحزمة الأميركية الإضافية من العقوبات حيز التنفيذ في يوليو 2026، لتنتقل القضية من مرحلة تبادل الاتهامات إلى مرحلة الضغوط السياسية والاقتصادية، ويصف الدبلوماسي الأميركي، في حديثه لـ«أفق جديد»، هذه الخطوة بأنها لم تكن لتحدث إذا ما كانت واشنطن لديها من الأدلة ما يدفعها إلى الاطمئنان إلى صدقية الاتهامات، مشيرًا إلى أنه يمتلك بعض المعلومات عن هذه الأدلة ذات الموثوقية العالية، ولكنه غير مخول له بالإفصاح عنها، مشيرًا إلى أن بعض الأدلة قد لا تحتاج إلى فحص أو إجراء تحقيق على الأرض.

مترتبات كارثية

وبغض النظر عن السجال السياسي القائم بين الخرطوم وواشنطن، فإن خطورة الاتهام تكمن في طبيعة الجريمة نفسها وما قد يترتب عليها إذا ثبتت عبر الآليات الدولية المعتمدة. فاستخدام الأسلحة الكيميائية يعد من أخطر الانتهاكات المحظورة بموجب القانون الدولي واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولا تقتصر تداعياته على العقوبات الاقتصادية، بل تمتد إلى المسؤولية القانونية والسياسية للدولة والأفراد.

وتبدأ هذه الإجراءات، في العادة، بتحقيق دولي تقوده منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بهدف التحقق من وقوع الهجوم وجمع الأدلة وتحليلها وفق البروتوكولات الفنية المعتمدة. وإذا خلص التحقيق إلى وجود انتهاك، يمكن أن تحيل المنظمة الأمر إلى الدول الأطراف أو إلى الأمم المتحدة لاتخاذ ما تراه مناسبًا من إجراءات، بينما قد تصدر إدانات من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو منظمات إقليمية، بحسب طبيعة الواقعة والتوافق السياسي بين الدول.

كما قد تترتب على ذلك عقوبات إضافية، سواء بشكل جماعي أو عبر قرارات تتخذها دول منفردة، تشمل القيود الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية، وحظر تصدير التكنولوجيا والمواد ذات الاستخدام المزدوج، فضلًا عن تقليص مجالات التعاون الدولي. وإذا ثبت أن استخدام السلاح الكيميائي استهدف مدنيين أو ارتُكب في سياق نزاع مسلح، فقد يرقى الفعل إلى جريمة

«نفت مجموعة محامو الطوارئ أن تكون قد وثقت، خلال الفترة الأخيرة، شهادات أو وقائع جديدة تتعلق باستخدام الجيش السوداني أسلحة كيميائية.»

«وثقت المجموعة تحولات مثيرة للانتباه في ملف استيراد غاز الكلور، رأت أنها تستحق التحقيق المستقل.»

حرب، وربما إلى جريمة ضد الإنسانية إذا كان جزءًا من هجوم واسع أو منهجي ضد السكان المدنيين، وهو ما يفتح الباب أمام ملاحقة المسؤولين بصورة فردية أمام جهات قضائية مختصة متى توافرت الولاية القانونية.

غير أن هذه النتائج لا تترتب بمجرد توجيه الاتهام أو إعلان موقف سياسي من دولة بعينها، وإنما تستند، من منظور القانون الدولي، إلى تحقيقات مستقلة وأدلة موثقة يمكن التحقق منها. ولهذا يميز خبراء القانون الدولي بين الاتهامات التي قد تستند إليها دول في فرض عقوبات وفق تشريعاتها الوطنية، وبين الإثبات القانوني الدولي الذي يتطلب استكمال إجراءات التحقيق والبت عبر المؤسسات المختصة.

وفي الحالة السودانية، لا يزال هذا التمييز قائمًا حتى الآن. فالولايات المتحدة أعلنت في مايو/أيار 2025 أنها توصلت إلى قناعة بأن الحكومة السودانية استخدمت أسلحة كيميائية خلال عام 2024، واستندت إلى ذلك في فرض عقوبات بموجب تشريعاتها الوطنية، ثم وسعت هذه الإجراءات لاحقًا. وفي المقابل، نفت الحكومة السودانية الاتهامات، وشكلت لجنة وطنية للتحقيق، وطالبت بالحصول على الأدلة وإحالة الملف إلى الآليات المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وبذلك يبقى الملف، حتى الآن، عند نقطة فاصلة بين اتهام ترتبت عليه إجراءات أميركية أحادية، وبين إثبات دولي نهائي لم يصدر بعد. وإذا ما خلصت آليات التحقيق الدولية مستقبلًا إلى إثبات استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن القضية ستنتقل من نطاق الخلاف السياسي والدبلوماسي إلى نطاق المساءلة الدولية، بما قد يترتب عليه من تداعيات قانونية وسياسية تتجاوز حدود السودان إلى موقعه داخل منظومة القانون الدولي وعلاقاته مع المجتمع الدولي.

بين العقوبات وغياب التحقيق الدولي

وفي سياق البحث عن مؤشرات ذات صدقية، نفت عضو المكتب التنفيذي لمجموعة محامو الطوارئ رحاب المبارك أن تكون المجموعة قد وثقت، خلال الفترة الأخيرة، شهادات أو وقائع جديدة تتعلق باستخدام الجيش السوداني أسلحة كيميائية. لكنها قالت، لـ«أفق جديد»، إن المجموعة وثقت ما وصفته بتحولات مثيرة للانتباه في ملف استيراد غاز الكلور، رأت أنها تستحق التحقيق المستقل.

وتقول المبارك إن هيئة مياه ولاية الخرطوم كانت قد طرحت، وفق الإجراءات القانونية المعتادة، عطاءين منفصلين لتوريد غاز الكلور المسال وبولي ألمنيوم كلوريد، وهما مادتان تستخدمان في تنقية مياه الشرب، وتقدمت لهما عشرات الشركات بعد استيفاء الاشتراطات الفنية والمالية والقانونية، وبدأت بالفعل إجراءات تقييم العروض بواسطة لجنة ضمت ممثلين للجهات الفنية والمالية والأمن الاقتصادي.

وبحسب إفادتها، فإن الشركات فوجئت، بعد فتح المظاريف وقبل إعلان النتائج، بقرار يقضي بقصر استيراد غاز الكلور المسال على منظومة الصناعات الدفاعية، وقالت إن القرار صدر -بحسب المعلومات التي حصلت عليها- بتوجيه مباشر من القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وهو ما أدى إلى إلغاء المنافسة مع القطاع الخاص.

وتعتبر المبارك أن احتكار جهة عسكرية لاستيراد غاز الكلور، وهو مادة ذات استخدامات مدنية مشروعة لكنها قد تدخل أيضًا في تصنيع بعض الأسلحة الكيميائية، يثير -من وجهة نظرها- تساؤلات تستوجب التحقيق، خصوصًا في ظل ما وصفته بوجود تقارير إعلامية تحدثت عن شحنات كلور وصلت إلى السودان عبر ميناء بورتسودان. وأشارت إلى تحقيق بثته قناة فرنسية تتبع مسار إحدى هذه الشحنات وربطها بمسؤولين في منظومة الصناعات الدفاعية.

كما ذهبت المبارك إلى أبعد من ذلك، معتبرة أن احتكار استيراد الكلور قد يحجب المعلومات المتعلقة بالكميات المستوردة والجهات المستخدمة لها، بما يفتح الباب أمام الشكوك بشأن إمكانية تحويل جزء منها إلى أغراض عسكرية. وأضافت أن الجيش السوداني يمتلك، بحسب معلوماتها، بنية تنظيمية متخصصة في مجال الأسلحة

«احتكار جهة عسكرية لاستيراد غاز الكلور يثير تساؤلات تستوجب التحقيق.»

«قد يحجب احتكار استيراد الكلور المعلومات المتعلقة بالكميات المستوردة والجهات المستخدمة لها.»

الكيميائية تعود إلى تسعينيات القرن الماضي.

وربطت المبارك بين هذه المعطيات وبين الاتهامات الأميركية الأخيرة، مدعية أن الجيش استخدم أسلحة كيميائية في عدد من مناطق القتال، من بينها الكومة ومليط وجبل موية ونيالا ومحيط مصفاة الجيلي، وأن احتكار استيراد الكلور قد يكون جزءًا من محاولة لتأمين مصادر بديلة لهذه المادة بعد تراجع الإمدادات الخارجية.

وفيما لم تتمكن «أفق جديد» من التحقق بصورة مستقلة من هذه الاتهامات أو الحصول على رد من منظومة الصناعات الدفاعية أو الجهات الحكومية المعنية بشأنها. تعد مجموعة محامو الطوارئ من أوائل الجهات الحقوقية السودانية التي أثارت ملف الاشتباه باستخدام أسلحة كيميائية خلال الحرب. ففي أغسطس من العام الماضي، نشرت المجموعة تقريرًا ميدانيًا استند إلى إفادات عدد من سكان مناطق شرق سنار وجبل موية، قالت إنه يوثق مؤشرات تستدعي إجراء تحقيق دولي مستقل في طبيعة الأسلحة التي استُخدمت خلال العمليات العسكرية هناك.

شهادات السكان

ويورد التقرير شهادات لسكان تحدثوا عن ظهور بقع صفراء واسعة داخل الأراضي الزراعية في مناطق تعرضت، بحسب رواياتهم، لقصف بالبراميل المتفجرة، إضافة إلى ما وصفوه بتغيرات غير مألوفة في خصائص التربة، وفشل محاصيل زراعية في الإنبات، ونفوق أعداد كبيرة من الماشية والحيوانات البرية دون أسباب واضحة. كما تحدثت الإفادات عن انتشار التهابات رئوية حادة، وأمراض معوية شُخّص بعضها على أنه كوليرا، إلى جانب التهابات حادة في العيون وأعراض جلدية بين السكان.

كما تضمن التقرير روايات لأسر قالت إنها شهدت حالات إجهاض متكرر وتشوهات خلقية بين بعض المواليد بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة، وربط أصحاب الشهادات بين هذه الحالات وما يعتقدون أنه تعرض لمواد كيميائية خلال العمليات العسكرية. وأرفقت المجموعة، بحسب التقرير، صورًا قالت إنها توثق بعض تلك الحالات، معتبرة أن هذه الوقائع تستوجب تحقيقًا علميًا متخصصًا لتحديد أسبابها.

غير أن التقرير، رغم ما احتواه من شهادات ميدانية، لم يستند إلى تحاليل مخبرية أو عينات بيئية أو بيولوجية جُمعت وفق البروتوكولات المعتمدة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما لم تُعرض نتائجه على جهة دولية مختصة للتحقق منها. ولذلك، فإن ما أورده يظل في إطار الإفادات والقرائن التي قد تستدعي مزيدًا من التحقيق، دون أن ترقى بمفردها إلى إثبات قانوني أو علمي لاستخدام أسلحة كيميائية.

وتكتسب هذه الشهادات أهمية إضافية في ضوء الاتهامات الأميركية اللاحقة، إذ إن مناطق مثل جبل موية وولاية سنار وردت ضمن

«ما أوردته التقارير يظل في إطار الإفادات والقرائن التي قد تستدعي مزيدًا من التحقيق، دون أن ترقى بمفردها إلى إثبات قانوني أو علمي لاستخدام أسلحة كيميائية.»

«لم يستند التقرير إلى تحاليل مخبرية أو عينات بيئية أو بيولوجية جُمعت وفق البروتوكولات المعتمدة لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.»

المواقع التي تكررت الإشارة إليها في تقارير إعلامية وحقوقية مختلفة. ومن بين الإفادات التي اطلعت عليها «أفق جديد»، شهادات سكان من مناطق شرق سنار وجبل موية، قالوا إنهم لاحظوا مؤشرات غير اعتيادية أعقبت العمليات العسكرية في المنطقة.

وأفاد أحد الشهود، وهو رجل من أبناء سنار، بأنه رصد بقعًا صفراء واسعة داخل أراضٍ زراعية قال إنها تعرضت لقصف بالبراميل، مشيرًا إلى وجود أربع بقع بين جبل التوت وجبل موية، ونحو اثنتي عشرة بقعة أخرى بين جبل موية ومدخل سكر سنار، تبلغ مساحة كل منها نحو فدان. وأضاف أنه لاحظ، بالتزامن مع ذلك، انتشار حالات التهاب رئوي حاد ومزمن بين السكان، إلى جانب أمراض معوية شُخص بعضها على أنه كوليرا، لكنه شكك في دقة هذا التشخيص، مستندًا إلى اختلاف الأعراض وارتفاع معدلات الوفيات.

وفي إفادة أخرى، قالت سيدة من المنطقة نفسها إن ثلاثة من أفراد أسرتها، ممن شُخِّصوا سابقًا بالإصابة بالكوليرا، أُصيبوا لاحقًا بالفشل الكلوي، كما تحدثت عن انتشار واسع لالتهابات حادة في العيون صاحبتها حساسية شديدة للضوء واحمرار مستمر.

كما تضمن التقرير شهادات لمزارعين قالوا إن أراضيهم تعرضت لتغيرات غير مألوفة، من بينها فشل المحاصيل في الإنبات، ونفوق أعداد كبيرة من الأغنام والحيوانات البرية، إضافة إلى العثور على أعداد كبيرة من الفئران والثعابين النافقة داخل المزارع، وهو ما اعتبره أصحاب الإفادات مؤشرًا على حدوث تلوث غير طبيعي في البيئة.

وتحدث الشاهد الرئيس كذلك عن إصابته بالتهاب صدري مزمن منذ سبتمبر 2024، وعن ظهور طفح جلدي لدى أطفاله، فيما أشار إلى تعرض زوجته لحالتي إجهاض، وإلى ولادة أطفال من أقاربه بتشوهات خلقية مختلفة، معربًا عن اعتقاده بوجود صلة بين تلك الحالات وما يعتقد أنه تعرض لمواد كيميائية أثناء العمليات العسكرية.

شهادات من نيالا

وفي تقرير آخر أصدرته مجموعة محامو الطوارئ في سبتمبر/أيلول 2025، وسعت المجموعة نطاق مزاعمها لتشمل مدينة نيالا، كبرى مدن إقليم دارفور، معتبرة أنها تمثل إحدى أكثر المناطق التي ظهرت فيها -بحسب إفادات جمعتها- مؤشرات على استخدام مواد كيميائية خلال العمليات العسكرية.

ويستند التقرير إلى عدد من الشهادات الميدانية، في مقدمتها إفادة محامٍ سوداني رمز له بالأحرف (ح.ع)، قال إنه وصل إلى نيالا في السابع عشر من أكتوبر/تشرين الأول 2024 قادمًا من أم درمان، بعد أن اضطر إلى مغادرة العاصمة بسبب الحرب. وأوضح أنه عبر طريق الصادرات مرورًا ببارا والأبيض والدبيبات وأبو زبد والضعين، قبل أن يستقر في نيالا وسط أقاربه.

وقال الشاهد إن آثار الدمار كانت واضحة على طول الطريق، إلا أن ما لفت انتباهه بصورة أكبر بعد وصوله إلى نيالا لم يكن حجم الدمار وحده، وإنما ما وصفه بانتشار أعراض مرضية متشابهة بين السكان. وأضاف أنه، أثناء تقديم واجب العزاء في عشرات من أقاربه ومعارفه الذين قُتلوا خلال الحرب، لاحظ أن معظم الحاضرين في بيوت العزاء، رجالًا ونساءً، كانوا يعانون احمرارًا شديدًا في العينين، مع التهابات مؤلمة وسيلان دموع مستمر، الأمر الذي دفع كثيرين إلى ارتداء نظارات داكنة حتى داخل المنازل واستخدام المناديل بصورة دائمة.

وتتوسع الشهادة لتشمل الأوضاع الصحية داخل الأحياء السكنية ومعسكر عطاش للنازحين، حيث قال الشاهد إن المنطقة شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في حالات الإجهاض بين النساء، مدعيًا أن المعدلات بلغت نحو مائة حالة شهريًا، كما أشار إلى أن زوجته كانت تعاني نزيفًا مستمرًا منذ وصولها إلى المدينة. وأضاف أنه اطلع على حالات لأطفال ولدوا بتشوهات خلقية، من بينها طفل قال إن الحبل السري لديه كان في غير موضعه الطبيعي، وآخر وُلد -بحسب وصفه- بتشوه في شكل الرأس، مشيرًا إلى أنه زود معدي التقرير بمقاطع مصورة توثق بعض هذه الحالات.

«أفاد أحد الشهود، وهو رجل من أبناء سنار، بأنه رصد بقعًا صفراء واسعة داخل أراضٍ زراعية قال إنها تعرضت لقصف بالبراميل»

«المنطقة شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في حالات الإجهاض بين النساء، بمعدلات بلغت نحو مائة حالة شهريًا»

ويروي الشاهد كذلك أنه أصيب شخصيًا بضيق مزمن في التنفس والتهاب رئوي حاد، وأن حالته الصحية كانت تضطره إلى التوقف أثناء الحديث بسبب خروج إفرازات بيضاء كثيفة من الجهاز التنفسي، مضيفًا أن الأعراض نفسها ظهرت على عدد من أقاربه ومعارفه، من بينهم شخص قال إنه يعاني منذ أشهر من التهاب رئوي مستمر، وأخرى عادت إليها نوبات الربو بعد سنوات من التعافي، وأصبحت، بحسب إفادته، ملازمة للفراش.

نتائج إيجابية.

كما يتضمن التقرير إفادة لطبيب رمز له بالأحرف (ع.أ.ك)، قالت المجموعة إنه يعمل في المستشفى التركي بمدينة نيالا. وبحسب التقرير، أفاد الطبيب بأن الفرق الطبية كانت تتعامل مع عدد من المصابين بحالات اختناق عقب الغارات الجوية، وأنها كانت تحتفظ بملابس بعضهم داخل أكياس مخصصة وترسلها إلى معامل للفحص. ونسب التقرير إلى الطبيب قوله إن نتائج تلك الفحوص أظهرت وجود آثار لغاز الكلور على الملابس، إلى جانب تسجيل حالات تسلخات جلدية بين عدد من المصابين.

وترى مجموعة محامو الطوارئ أن مجموع هذه الشهادات والوقائع يشكل قرائن تستوجب فتح تحقيق دولي عاجل في طبيعة الأسلحة المستخدمة في نيالا، معتبرة أن ما وثقته يرقى إلى الاشتباه في استخدام أسلحة كيميائية ضد مناطق مدنية، بعد أكثر من عام على أول الاتهامات العلنية، لا يزال ملف استخدام الأسلحة الكيميائية في السودان معلقًا بين روايتين متناقضتين: رواية أميركية تقول إنها استندت إلى أدلة دفعتها إلى فرض عقوبات غير مسبوقة، ورواية سودانية تنفي الاتهامات وتطالب بعرض تلك الأدلة أمام الآليات الدولية المختصة. وبين الروايتين تقف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الجهة الوحيدة التي تمتلك الإجراءات الفنية والقانونية القادرة على تحويل الشبهات إلى حقائق أو نفيها بصورة نهائية.

ويكشف هذا التحقيق أن المشكلة لا تكمن فقط في غياب الأدلة المعلنة، وإنما أيضًا في عامل الزمن. فكل يوم يمضي منذ وقوع الوقائع المزعومة يعني فقدان جزء من الأدلة المادية، وتغيرًا في مسارح العمليات، وتراجعًا في قدرة المحققين على إعادة بناء ما حدث وفق المعايير العلمية المطلوبة. ولهذا، فإن التأخر في إجراء تحقيق دولي مستقل قد يجعل الوصول إلى الحقيقة أكثر صعوبة، بصرف النظر عن الطرف الذي ستثبت مسؤوليته في نهاية المطاف.

كما يبين التقرير أن معظم ما هو متداول حتى الآن يتوزع بين تقارير إعلامية، وشهادات ميدانية، وإفادات حقوقية، وعقوبات أميركية استندت إلى معلومات لم تُنشر للرأي العام، بينما لا يزال العنصر الحاسم غائبًا، وهو تقرير فني مستقل يصدر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو جهة تحقيق دولية ذات ولاية معترف بها. وفي غياب هذا التقرير، ستظل الاتهامات تحمل وزنًا سياسيًا كبيرًا، لكنها لن تبلغ درجة اليقين القانوني الذي يحسم الجدل.

وفي المقابل، فإن خطورة الاتهام ذاته تفرض على السلطات السودانية التزامًا يتجاوز النفي السياسي، ويتمثل في التعاون الكامل مع أي آلية تحقيق مستقلة، وتمكينها من الوصول إلى المواقع والأشخاص والوثائق ذات الصلة. فالشفافية، في مثل هذه القضايا، ليست مجرد موقف دبلوماسي، بل هي الوسيلة الوحيدة لحماية المدنيين، وصون سمعة الدولة، وضمان عدم إفلات أي مسؤول من المساءلة إذا ثبت وقوع الجريمة.

لقد أصبحت قضية الأسلحة الكيميائية في السودان أكثر من مجرد خلاف بين الخرطوم وواشنطن؛ فهي اختبار لقدرة منظومة العدالة الدولية على التعامل مع أخطر الانتهاكات أثناء النزاعات المسلحة، واختبار أيضًا لحق الضحايا في معرفة الحقيقة. وبين العقوبات الأميركية، والشهادات الميدانية، والنفي الرسمي، تبقى الحقيقة الكاملة رهينة بتحقيق دولي مستقل، لأن العدالة في مثل هذه الجرائم لا تُبنى على الاتهامات ولا على الإنكار، وإنما على الأدلة التي تصمد أمام الفحص العلمي والقانوني..

«لا يزال العنصر الحاسم غائبًا، وهو تقرير فني مستقل يصدر عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو جهة تحقيق دولية ذات ولاية معترف بها»

الحرب كبيئة مثالية لازدهار تجارة وتعاطي المخدرات

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى ألكاتب أن الحرب اصبحت في السودان بيئة مثالية لازدهار تجارة المخدرات وتعاطيها، مع تراجع الرقابة وتشظي مؤسسات الدولة واتساع حركة التهريب. وتشير المؤشرات إلى نحو 84 ألف بلاغ متعلق بالمخدرات وأكثر من 12 ألف متهم، إلى جانب ضبط كميات كبيرة من الكوكايين والحشيش، وهي أرقام تعكس خطورة ما قد يصل إلى المجتمع بعيداً عن أعين السلطات.

وأشار إلى أن الظاهرة لا تقتصر على جرائم فردية، إذ تحولت المخدرات إلى تجارة منظمة تستهدف الشباب، وسط مخاوف من تحول السودان من بلد عبور إلى سوق استهلاكية واسعة. كما أسهمت الحرب في زيادة هشاشة الشباب بسبب النزوح والبطالة وانقطاع التعليم، ما جعل بعضهم عرضة للاستغلال من شبكات التهريب والترويج.

يوضح أن المخدرات ليست قضية أمنية فقط، بل أزمة صحية واجتماعية واقتصادية تهدد مستقبل البلاد، ما يتطلب مواجهة شاملة تشمل تشديد الرقابة على الحدود، وملاحقة شبكات التهريب والتمويل، إلى جانب التوعية والوقاية والعلاج والتأهيل، مع إنشاء مؤسسات متخصصة لعلاج الإدمان.

يخلص الكاتب إلى أن إعادة إعمار السودان لا تقتصر على بناء المدن والمنشآت، بل تبدأ بإعادة بناء الإنسان وحماية الشباب. فالحرب قد تدمر المدن، لكن المخدرات تهدد بتدمير المستقبل، ولا تكفي ملاحقة الضبطيات ما لم تُكشف الشبكات التي تقف وراء إدخال المخدرات وتمويلها وتوفير الحماية لها.

المؤشرات الأخيرة التي نشرتها مجلة (أفق جديد) كجرعة تحذيرية تدق ناقوس الخطر، تدعو إلى القلق البالغ. فقد بلغ عدد البلاغات المتعلقة بالمخدرات نحو 84 ألف بلاغ، فيما تجاوز عدد المتهمين 12 ألف شخص متهم في قضايا المخدرات، وتمكنت السلطات من ضبط 171 كيلوغرامًا من الكوكايين، إضافة إلى 15599 جرامًا من الحشيش خلال العام الجاري، مع الإعلان عن مساعٍ لإنشاء أول مستشفى متخصص لعلاج الإدمان. وهذه الأرقام، على أهميتها، لا تمثل سوى الجزء الظاهر من جبل جليد المخدرات، لأن ما ينجح في الوصول إلى الأسواق غالبًا ما يكون أكبر بكثير مما يتم ضبطه ومصادرته. لقد تحولت المخدرات من جرائم فردية إلى تجارة منظمة عابرة للحدود، تستفيد من هشاشة الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وتستهدف الفئة الأكثر أهمية في أي مجتمع، وهي فئة الشباب.

والأسوأ من ذلك أن بعض أنواع المخدرات، وعلى رأسها (الآيس)، لم تعد تباع في الأزقة المظلمة فقط، بل أصبح الحديث عن انتشارها في بعض الأماكن العامة أمرًا متداولًا بين الناس، في مؤشر خطير على اتساع دائرة الخطر.

ولعل أكثر ما يثير القلق أن السودان لم يعد مجرد بلد يمر عبره المهربون، بل بات يُخشى أن يتحول إلى سوق استهلاكية واسعة، وهو تحول بالغ الخطورة، لأن تجارة العبور تستهدف الأرباح، أما سوق الاستهلاك فتستهدف المجتمع نفسه، وتعمل على تفكيكه من الداخل. إن القضية لا تتعلق فقط بمتعاطٍ أو مروج، وإنما بشبكات كاملة تستثمر في الإدمان وتستفيد من تدمير الأسر والمجتمع. وكلما نجحت هذه الشبكات في الإفلات من العقاب، ازدادت جرأتها واتسع نشاطها، وأصبح الشباب هم الوقود الذي يغذي هذه التجارة السوداء.

الحقائق الثابتة والدامغة تؤكد أن المخدرات بمختلف أنواعها، لم تنتشر في طول البلاد وعرضها طوال تاريخها منذ التركية السابقة، مثل انتشارها خلال سنوات عهد الإنقاذ البائد، فالكميات المهولة من المخدرات التي دخلت البلاد خلال تلك الفترة السوداء كانت بالضخامة التي تكفي لتصنيف السودان ضمن أكبر أسواق ومحطات عبور المخدرات في العالم، فقد كانت المخدرات تجد طريقها سالكًا إلى داخل البلاد من كل الاتجاهات وبكل الوسائل، بالبحر والبر والجو، وقد سجلت المضابط اعترافًا صريحًا من بعض قيادات النظام المخلوع بكثافة انتشار المخدرات، نذكر منهم وزيرة الرعاية الاجتماعية أمل البيلي التي اعترفت بأن دائرة التعاطي ظلت في اتساع متواصل حتى دخلت أسوار مدارس الأساس والثانويات، دعكم من الجامعات، وقد عزز كلام البيلي وأكده أكثر من مسؤول في ذلك العهد الغيهب، بل إن أحدهم مضى أبعد من ذلك بتأكيده أن نسبة انتشار المخدرات في الخرطوم وحدها بلغت 70%، هذا غير العديد من الحاويات الضخمة المحشوة بالمخدرات التي تم ضبطها بالميناء، ولكن لأن هنالك نافذين في النظام لهم علاقة بهذه الحاويات، انتهت قضية هذه الحاويات إلى لا شيء سوى إبادة وحرق كميات المخدرات المهولة التي تم ضبطها، فحتى من كانت الشرطة قد ألقت القبض عليهم متهمين بحيازة تلك الحاويات تمت تبرئتهم وإطلاق سراحهم.

لا ينبغي النظر إلى المخدرات باعتبارها مجرد قضية أمنية، فهي قضية صحية وتعليمية واجتماعية واقتصادية في آن واحد. فالمدمن لا يخسر صحته فقط، وإنما يخسر مستقبله، وأسرته تخسر استقرارها، والمجتمع يخسر طاقة إنتاجية كان يمكن أن تكون لبنة في البناء والتنمية. ومن هنا تبرز أهمية إنشاء مستشفى متخصص لعلاج الإدمان، فالعلاج والتأهيل يمثلان أحد أهم أركان المواجهة، لكنهما لا يغنيان عن الوقاية، ولا عن الضربات الأمنية النوعية، ولا عن تطوير التشريعات، ولا عن حملات التوعية المستمرة داخل المدارس والجامعات والأحياء.

إن المعركة ضد المخدرات لا يمكن أن تكسبها الشرطة وحدها، ولا وزارة الصحة وحدها، ولا المؤسسات التعليمية وحدها، بل هي مسؤولية مجتمع كامل، تبدأ من الأسرة، وتمر بالمدرسة والمسجد والإعلام، وتنتهي عند أجهزة العدالة التي يقع على عاتقها إنزال العقوبات الرادعة بحق شبكات التهريب والترويج. لقد علمتنا

تجارب كثير من الدول أن الرصاصة قد تقتل إنسانًا واحدًا، أما المخدرات فإنها تقتل جيلًا كاملًا بصمت ومن دون ضجيج. ولهذا فإن أخطر ما يمكن أن يفعله أي مجتمع هو أن يتعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها مجرد أخبار عابرة أو أرقام في التقارير الرسمية.

إن مستقبل السودان لن تحدده فقط نتائج المعارك العسكرية، بل ستحدده أيضًا نتيجة معركة أخرى لا تقل خطورة، هي معركة حماية عقول شبابه من السموم. فإذا انتصرت المخدرات، فلن يكون هناك منتصر حقيقي مهما انتهت بقية الحروب. وإذا كانت الحرب الدائرة في السودان اليوم قد دمرت المدن وشردت الملايين، فإن حربًا أخرى لا تقل خطورة تتسلل في صمت إلى البيوت والمدارس والجامعات والشوارع، اسمها المخدرات. إنها الحرب التي لا يسمع الناس فيها دوي المدافع، لكنهم يرون آثارها في العيون الزائغة، والأسر المفككة، والجريمة المتصاعدة، والشباب الذين يتحولون إلى أشباح قبل أن يبلغوا منتصف العمر.

اليوم في السودان، ومع استمرار الحرب العبثية المهلكة، وبينما ينشغل الناس بأخبار المعارك والجبهات، كانت جبهة أخرى تتمدد في صمت. وبينما كانت البنادق تحصد الأرواح، كانت السموم تحصد ما تبقى من الأمل. فالحرب لم تخلق فقط مأساة إنسانية واقتصادية، وإنما وفرت أيضًا البيئة المثالية لازدهار الجريمة المنظمة، وعلى رأسها تجارة المخدرات. ففي زمن الحرب ضعفت الرقابة، وتشظت مؤسسات الدولة، وتعددت مراكز القوة، وانهارت الحدود، وازدادت حركة التهريب، وفي مثل هذه البيئات لا تنمو تجارة المخدرات فحسب، بل تتحول إلى إمبراطورية مالية قادرة على شراء الذمم، وتجنيد الشباب، وإغراق المجتمع في مستنقع الإدمان. ولذلك لم يكن مستغربًا أن تتحدث الإحصاءات عن عشرات الآلاف من البلاغات المتعلقة بالمخدرات، وآلاف المتهمين، وضبط كميات كبيرة من الكوكايين والحشيش. هذه الأرقام ليست مجرد نجاحات أمنية، بل هي أيضًا مؤشر إلى حجم ما يحاول اختراق المجتمع، وما قد يكون قد نجح بالفعل في الوصول إلى ضحاياه.

إن أخطر ما تفعله الحرب أنها لا تقتل الناس فقط، بل تفتح أبوابًا واسعة أمام اقتصاد الجريمة. فحين تتراجع فرص العمل، ويغيب التعليم، وتتسع رقعة النزوح، ويعيش آلاف الشباب بلا أفق ولا دخل ولا استقرار، يصبح بعضهم فريسة سهلة لتجار السموم، مرة باعتبارهم زبائن، ومرة باعتبارهم مروجين، ومرة باعتبارهم أدوات في شبكات لا تعرف سوى الربح. ولذلك فإن المخدرات ليست مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل قد أصبحت امتدادًا لها.

في السودان اليوم، لا يحتاج المرء إلى كثير من العناء ليدرك أن ما يجري تجاوز مرحلة الظاهرة العابرة. فالمخدرات لم تعد قضية أفراد، وإنما قضية مجتمع كامل. وكل شاب يقع في الإدمان هو خسارة لوطن يحتاج إلى كل سواعده لإعادة البناء بعد الحرب. فالحرب قد تنتهي باتفاق سياسي أو وقف لإطلاق النار، طال الزمن أو قصر، أما مصيبة المخدرات فلن تنتهي إلا إذا امتلكت الدولة إرادة لا تعرف المساومة في ملاحقة شبكات التهريب، وتجفيف منابع التمويل، وتأمين الحدود، وتطوير قدرات أجهزة المكافحة، وتوسيع برامج العلاج والتأهيل، وإطلاق حملات توعية حقيقية تبدأ من الأسرة ولا تنتهي عند وسائل الإعلام.

إن إعادة إعمار السودان لن تبدأ بالإسمنت والحديد، وإنما بإعادة بناء الإنسان. وما قيمة أن نعيد تشييد المدارس إذا كان طلابها أسرى للإدمان؟ وما قيمة أن نعيد بناء المستشفيات إذا كنا نسمح للمخدرات بأن تملأها بضحايا جدد كل يوم؟ وما قيمة أي مشروع وطني إذا كان الشباب، وهم ثروة البلاد الحقيقية، يُستنزفون في معركتين؟

فمعركة المخدرات لا تقل وحشية عن الحرب نفسها، فإذا كان الرصاص قد مزق الجسد، فإن المخدرات تمزق الروح. وإذا كانت الحرب قد دمرت المدن، فإن الإدمان يهدد بتدمير المستقبل. قد تستطيع الدولة أن تتعافى من الحرب، وأن تعيد بناء ما دمرته القذائف، وأن تشيد الجسور والمستشفيات والمدارس من جديد، لكن إذا استوطن الإدمان شبابها وتحولت المخدرات فيها إلى تجارة مزدهرة، فإنها تواجه معركة أشد قسوة وأطول أمدًا. فالمباني يمكن أن تُعاد، أما العقول التي تلتهمها السموم فلا يمكن تعويضها بسهولة.

ولعل أخطر ما في قضية المخدرات أننا اعتدنا سماع أخبار الضبطيات، ثم يختفي كل شيء بعد أيام. تُحرق المخدرات، وتُغلق الملفات، ويبقى السؤال الأكبر معلقًا: من الذي أدخلها؟ ومن الذي موّلها؟ ومن الذي وفر لها الحماية؟ إن الجريمة المنظمة لا تنمو في الفراغ. فتجارة بهذا الحجم، وعائدات بهذه الضخامة، لا يديرها هاو ولا متعاطٍ عابر، وإنما شبكات تمتلك المال والخبرة والقدرة على التخفي واستغلال الثغرات.

مخيمات الكرامة بلاكرامة

نازحو النيل الازرق يواجهون خطر الانهيار الصحي

ملخص

يواجه أكثر من 170 ألف نازح في 13 موقعًا بمخيمات «الكرامة» في إقليم النيل الأزرق أوضاعًا إنسانية وصحية متدهورة، مع انهيار خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، وسط مخاوف من تفشي الأمراض خلال موسم الأمطار. ويعيش النازحون، الذين فروا من مناطق باو وقيسان والكرمك، في ظروف صعبة بسبب تزايد أعدادهم وتراجع قدرة الخدمات على تلبية احتياجاتهم.

وأظهر تقييم أممي أن 68% من الأسر تحصل على أقل من 15 لترًا من المياه للفرد يوميًا، بينما يحصل 49% على أقل من 7,5 لترات، في وقت تعرضت فيه 82% من منشآت المياه لأضرار، وأظهرت الفحوصات تدني مستويات الكلور في معظم مصادر المياه. كما تعاني المخيمات من نقص حاد في المراحيض، ما دفع 49% من الأسر إلى التغوط في العراء.

وتتفاقم المخاطر الصحية مع موسم الأمطار، إذ يؤدي غمر المراحيض وتسرب الفضلات إلى مصادر المياه، إلى زيادة احتمالات انتشار الكوليرا والإسهال المائي والملاريا والحصبة، بينما أصبح النيل الأزرق بؤرة لالتهاب الكبد الوبائي (E). ويشكل الأطفال غالبية سكان المخيمات، إذ تقل أعمار 60% منهم عن 18 عامًا

ولا تقتصر الأزمة على المياه والصحة، إذ تواجه النساء والفتيات مخاطر أمنية أثناء استخدام المراحيض، إلى جانب نقص مستلزمات النظافة والدورة الشهرية. ويعكس الوضع اتساع الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية وقدرة الاستجابة، ما يجعل توفير المياه الآمنة والصرف الصحي والنظافة ضرورة عاجلة لحماية النازحين من كارثة صحية جديدة.

لم تعد معاناة آلاف النازحين في مخيمات «الكرامة» بإقليم النيل الأزرق تقتصر على فقدان المأوى بعد الفرار من القتال، بل امتدت إلى معركة يومية من أجل الحصول على مياه آمنة ومرافق صحية تحفظ الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية. ومع حلول موسم الأمطار، تتصاعد المخاوف من تحول المخيمات إلى بؤر لتفشي الأمراض، في وقت حذرت فيه الأمم المتحدة من أن انهيار خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة يهدد حياة أكثر من 170 ألف نازح، ويضعهم أمام أزمة إنسانية متفاقمة.

حذرت الأمم المتحدة، الأربعاء الماضي، من أن أكثر من 170 ألف نازح في مخيمات النزوح بإقليم النيل الأزرق يواجهون أوضاعًا إنسانية وصحية بالغة الخطورة، نتيجة الانهيار الواسع في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، وسط مخاوف من تفشي الأمراض مع موسم الأمطار.

وتضم مواقع «الكرامة» 13 موقعًا للنزوح، بينها 9 مخيمات رئيسية في الدمازين، إضافة إلى مواقع في الروصيرص وباو، ويقطنها نازحون فروا من مناطق باو وقيسان والكرمك بسبب القتال منذ مطلع العام.

وقالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومجموعة المياه والإصحاح والنظافة، في تقييم مشترك أُنجز خلال مايو ويونيو 2026، إن الأوضاع الحالية خلقت بيئة مثالية لانتقال الأمراض المنقولة بالمياه، مشيرة إلى أن إقليم النيل الأزرق أصبح إحدى بؤر انتشار التهاب الكبد الوبائي (E) بعد تسجيل مئات الإصابات منذ مارس الماضي.

معاناة يومية

تقول فاطمة إسحق، مواطنة نازحة من قيسان (35 عامًا)، لـ«أفق جديد»: «أصبح الحصول على الماء هو أصعب جزء في يومنا. نستيقظ قبل شروق الشمس ونقف في الصف لساعات، وأحيانًا نعود من دون أن نحصل على ما يكفي. إذا تأخرنا نضطر إلى استخدام مياه من مصادر لا نثق بنظافتها، ولا نملك ثمن شراء مواد لتنقيتها».

من جهته، يقول آدم عبد الله، نازح من الكرمك (46 عامًا)، لـ«أفق جديد»: «بعد وصول أعداد كبيرة من الأسر إلى المخيم، لم تعد المرافق تكفي الجميع. نقاط المياه مزدحمة طوال الوقت، والمراحيض امتلأت منذ أشهر، وكثير من الناس أصبحوا يقضون حاجتهم في العراء، خصوصًا عندما تمتلئ الحفر أو تغمرها مياه الأمطار».

بدورها، تقول حليمة جبريل، وهي أم لخمسة أطفال نزحت من باو، لـ«أفق جديد»: «أكثر ما أخشاه هو مرض الأطفال. أصيب بعضهم بالإسهال أكثر من مرة، ومع الأمطار تزداد الروائح والحشرات حول أماكن السكن. نحاول المحافظة على النظافة، لكن الماء قليل، والصابون أصبح نادرًا أو مرتفع الثمن.»

انتشار الكوليرا

وأوضح التقرير أن الأمطار والفيضانات تؤدي إلى غمر المراحيض وتسرب الفضلات إلى مصادر المياه، فيما تزيد المياه الراكدة وضعف شبكات التصريف من احتمالات انتشار الكوليرا والإسهال المائي الحاد والملاريا والحصبة، بينما تتحمل النساء والأطفال العبء الأكبر بسبب مسؤولية النساء عن جلب المياه، إلى جانب نقص المرافق الآمنة وارتفاع مخاطر العنف والتحرش.

وأضاف أن موجات النزوح الأخيرة وضعت ضغطًا غير مسبوق على شبكات المياه والصرف الصحي والخدمات الصحية، في وقت لم تتمكن فيه الاستجابة الإنسانية من مواكبة الزيادة الكبيرة في أعداد النازحين، كما أسهم ارتفاع أسعار الوقود واضطراب سلاسل الإمداد في زيادة كلفة تشغيل خدمات المياه وتقليص قدرة الأسر

«بعد وصول أعداد كبيرة من الأسر إلى المخيم، لم تعد المرافق تكفي الجميع. نقاط المياه مزدحمة طوال الوقت، والمراحيض امتلأت منذ أشهر».

«أكثر ما أخشاه هو مرض الأطفال. أصيب بعضهم بالإسهال أكثر من مرة، ومع الأمطار تزداد الروائح والحشرات حول أماكن السكن..»

«لا ترتبط أزمة المياه فقط بندرة الإمدادات، وإنما أيضًا بتدهور البنية التحتية، إذ تعرضت نسبة كبيرة من منشآت المياه لأضرار، ولا تزال بحاجة إلى إعادة تأهيل.

«تعكس أوضاع المخيمات حجم الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وقدرة الاستجابة الحالية، بينما يواجه آلاف النازحين، بعد فرارهم من الحرب، معركة أخرى من أجل البقاء».

على شراء مستلزمات النظافة.

واعتمد التقييم على مقابلات مع 1337 أسرة، وتقييم 69 مرفقًا للمياه والإصحاح، إلى جانب مراجعة 18 دراسة وتقريرًا.

وأشار إلى أن الأطفال يمثلون غالبية سكان المخيمات، إذ تقل أعمار 60% منهم عن 18 عامًا، بينهم 23% دون الخامسة، فيما يعيش 91% من السكان أوضاعًا شديدة أو حرجة في خدمات المياه والإصحاح والنظافة، وصُنفت معظم المخيمات ضمن المستوى الخامس «الحرج».

أعباء يومية

وبيّن التقرير أن غالبية الأسر لا تحصل على الحد الأدنى من المياه الذي توصي به المعايير الإنسانية، إذ يحصل 68% على أقل من 15 لترًا للفرد يوميًا، بينما يحصل 49% على أقل من 7,5 لترات، وهو الحد الأدنى اللازم للبقاء على قيد الحياة. كما تعتمد معظم الأسر على ساحات المياه والصهاريج والشبكات العامة، فيما لا يزال بعض السكان يستخدمون المياه السطحية مباشرة.

ولفت إلى أن النساء يتحملن المسؤولية الرئيسية في جمع المياه، وتستغرق الرحلة أكثر من نصف ساعة لدى نسبة كبيرة من الأسر، وهو ما يزيد الأعباء اليومية والمخاطر الأمنية.

وأكد التقرير أن أزمة المياه لا ترتبط فقط بندرة الإمدادات، وإنما أيضًا بتدهور البنية التحتية، إذ تعرضت 82% من منشآت المياه لأضرار خلال الأشهر الستة الماضية، ولا تزال نسبة كبيرة منها بحاجة إلى إعادة تأهيل. كما وصف نتائج فحوصات جودة المياه بأنها «مقلقة للغاية»، بعدما أظهرت أن معظم مرافق المياه لا تستوفي الحد الأدنى من مستويات الكلور اللازمة للوقاية من الأمراض.

وكشف التقييم أن 49% من الأسر تمارس التغوط في العراء بسبب نقص المراحيض أو سوء حالتها، بينما لا تتجاوز نسبة الأسر التي تتمتع بخدمات صرف صحي أساسية 2%. كما تتشارك عشرات الأسر مرحاضًا واحدًا، في حين أفادت 79% من الأسر بوجود فضلات بشرية مكشوفة داخل المخيمات، الأمر الذي يفاقم مخاطر انتقال الأمراض، خصوصًا خلال موسم الأمطار.

مخاطر أمنية

وأشار التقرير إلى أن 30% من الأسر أبلغت عن مخاطر أمنية تواجه النساء والفتيات أثناء استخدام المراحيض، بسبب نقص الإضاءة وبعد المرافق وغياب الفصل بين الجنسين، ما يدفع كثيرات إلى تجنب استخدامها ليلًا أو تقليل شرب المياه.

وفي جانب النظافة، أوضح التقرير أن 82% من السكان يعيشون أوضاعًا شديدة أو حرجة، بينما تواجه 84% من الأسر صعوبة في الحصول على الصابون، وتفتقر 74% منها إلى مستلزمات النظافة الأساسية، ما يضطرها إلى تقليل غسل اليدين أو مشاركة الصابون أو استخدام بدائل غير آمنة.

وأضاف أن ما بين 65 و70% من النساء والفتيات يفتقرن إلى مستلزمات إدارة الدورة الشهرية، فيما أفادت أكثر من نصفهن بصعوبة أو عجز عن إدارتها بصورة آمنة وكريمة، بسبب نقص المستلزمات وغياب المرافق الملائمة، وهو ما ينعكس سلبًا على صحتهن وقدرتهن على ممارسة أنشطتهن اليومية، ولا سيما الفتيات في سن الدراسة.

ويعكس تقرير الأمم المتحدة حجم الفجوة بين الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وقدرة الاستجابة الحالية، في ظل استمرار النزوح وتدهور الخدمات الأساسية. وبينما تزداد المخاوف من انتشار الأمراض مع ذروة موسم الأمطار، يبقى توفير المياه الآمنة والصرف الصحي ومستلزمات النظافة تحديًا عاجلًا، ليس فقط للحد من الكارثة الصحية، وإنما لحماية آلاف الأسر التي وجدت نفسها، بعد الفرار من الحرب، تواجه معركة أخرى من أجل البقاء.

«أزمة المياه لا ترتبط فقط بندرة الإمدادات، وإنما أيضًا بتدهور البنية التحتية.»

مسح رسمي يكشف عمق الأزمة

الفقر كان يحاصر السودانيين قبل الحرب..

ملخص

كان الفقر متعدد الأبعاد يحاصر السودان قبل اندلاع الحرب، إذ كشف أول مسح رسمي أن 82.8% من السكان كانوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، مع حرمان واسع من الخدمات الأساسية، خصوصًا الصحة والصرف الصحي ووقود الطهي. وتؤكد شهادات مواطنين أن ضعف الخدمات وارتفاع الأسعار وصعوبة الحصول على العلاج والمياه كانت جزءًا من الحياة اليومية قبل الحرب.

أظهر المسح تفاوتًا كبيرًا بين الولايات، حيث سجلت دارفور وكردفان أعلى معدلات الفقر والفقر الحاد، بينما كانت الخرطوم والشمالية في مستويات أقل، مع بقاء أوضاعهما هشة وقابلة للتدهور. ويعني ذلك أن الحرب اندلعت في مجتمع يعاني أصلًا من فجوات تنموية عميقة، قبل أن تؤدي إلى تدمير مصادر الرزق وتعطيل الخدمات وزيادة الاعتماد على المساعدات.

يرى خبراء أن أهمية المسح تكمن في كونه خط أساس لقياس حجم التدهور الذي أحدثته الحرب، مؤكدين أن الفقر لا يرتبط بالدخل وحده، بل يشمل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة وفرص العمل. كما يحذرون من أن استمرار النزاع والنزوح سيعمقان الفجوات التنموية، خصوصًا في المناطق الأكثر هشاشة.

تكشف النتائج أن الحرب لم تبدأ أزمة الفقر في السودان، بل فاقمت أزمة كانت متجذرة منذ سنوات. ومع اقتراب مرحلة إعادة الإعمار، لن يكون إصلاح الطرق والكهرباء والبنية التحتية كافيًا، إذ يتطلب التعافي المستدام الاستثمار في الإنسان، من خلال الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل.

«لم تأتِ الحرب إلى السودان لتصنع الفقر من فراغ، بل اندلعت في بلد كان يعيش أصلاً واحدة من أشد أزمات الحرمان في المنطقة.

«كنا نعاني أصلاً من ضعف الخدمات وارتفاع الأسعار، وعندما جاءت الحرب فقدنا الأرض والمحصول، وأصبحنا نعتمد على المساعدات».

لم تأتِ الحرب إلى السودان لتصنع الفقر من فراغ، بل اندلعت في بلد كان يعيش أصلًا واحدة من أشد أزمات الحرمان في المنطقة. فقبل عامين من تحول النزاع إلى أكبر كارثة إنسانية في العالم، كان أكثر من أربعة أخماس السودانيين محرومين من أبسط مقومات الحياة، وفق أول مسح رسمي للفقر متعدد الأبعاد، لتصبح الحرب لاحقًا عاملًا ضاعف من أزمة كانت قائمة بالفعل.

وكشف المسح، الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء، أن 82,8 في المائة من السكان كانوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد قبل اندلاع الحرب في أبريل (نيسان) 2023، بينما بلغ مؤشر الفقر 0,441، ووصلت شدة الفقر إلى 53,3 في المائة، ما يعني أن الفقراء كانوا يعانون، في المتوسط، من أكثر من نصف أوجه الحرمان التي يقيسها المؤشر.

وفي بلد تتصدر فيه الصحة والصرف الصحي والطاقة المنزلية قائمة أوجه الحرمان، لم تكن معاناة المواطنين أرقامًا في جداول إحصائية، بل واقعًا يوميًا عاشته الأسر لسنوات.

اعتمادًا على المساعدات

ويقول عباس محجوب (55 عامًا)، وهو مزارع من ولاية شمال كردفان نزح لاحقًا إلى مدينة كوستي، إن الحياة قبل الحرب لم تكن سهلة، لكن اندلاع القتال قضى على ما تبقى من مصادر الرزق.

وأضاف لـ«أفق جديد»: «كنا نعاني أصلًا من ضعف الخدمات وارتفاع الأسعار، والمركز الصحي يبعد عشرات الكيلومترات، والمدرسة تفتقر إلى أبسط الإمكانات. عندما جاءت الحرب فقدنا الأرض والمحصول، وأصبحنا نعتمد على المساعدات».

ولا تبدو هذه الفجوة مجرد تفاوت جغرافي على الورق، بل تنعكس في تفاصيل الحياة اليومية لسكان تلك الولايات، حيث يعني الفقر غياب المركز الصحي، وانقطاع المياه، وبُعد المدارس، والاعتماد على الحطب في الطهي، وهي صور تتكرر في معظم إفادات الأهالي.

وللمرة الأولى، اعتمد السودان منهجية الفقر متعدد الأبعاد التي تقيس الحرمان في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة والتشغيل عبر 14 مؤشرًا بدلًا من الاكتفاء بمستوى الدخل، وهو ما يمنح صورة أكثر دقة لواقع الأسر السودانية.

وأظهرت النتائج أن الحرمان من الخدمات الصحية يمثل أكبر أوجه الفقر بنسبة 97,3 في المائة، يليه الصرف الصحي 86,9 في المائة، ثم وقود الطهي 64,9 في المائة، في دلالة على أن الأزمة تمس الخدمات الأساسية قبل أن تمس مستويات الدخل.

هشاشة تنموية

ويشير المسح إلى أن الحرب لم تنشئ الفقر في السودان، بل ضربت مجتمعًا كان يعاني أصلًا من هشاشة تنموية عميقة. فالمناطق التي سجلت أعلى معدلات الفقر قبل الحرب هي نفسها التي شهدت لاحقًا موجات نزوح واسعة وتراجعًا أكبر في الخدمات، الأمر الذي يجعل تقدير حجم الفقر بعد أكثر من ثلاث سنوات من النزاع تحديًا يتجاوز الأرقام إلى واقع إنساني أكثر تعقيدًا.

أما آمنة إسماعيل، وهي أم لخمسة أطفال تسكن أطراف مدينة أم درمان، فتقول لـ«أفق جديد» إن الحصول على المياه والعلاج كان معاناة يومية حتى قبل النزاع.

وأضافت: «كان همّنا كل صباح كيف نوفر الماء، وكيف نعالج الأطفال إذا مرضوا. بعد الحرب أصبح الأمر أصعب، لكن الحقيقة أن الحرمان كان موجودًا منذ سنوات».

ولم تتوزع الأزمة بالتساوي بين الولايات، إذ سجلت ولايات دارفور وكردفان أعلى معدلات الفقر، بينما جاءت الخرطوم والولاية الشمالية في أدنى المستويات، مع تحذير التقرير من هشاشة الأوضاع فيهما وقابليتهما للتدهور عند التعرض لأي

«الحرب لم تنشئ الفقر في السودان، بل ضربت مجتمعًا كان يعاني أصلاً من هشاشة تنموية عميقة.»

«الفقر متعدد الأبعاد لا يعني فقط انخفاض الدخل، بل يعكس حرمان الأسر من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة وفرص العمل.

صدمات.

كما كشف المسح عن انتشار واسع للفقر الحاد، إذ تجاوزت نسبته ثلاثة أرباع السكان في شرق ووسط دارفور، فيما تخطت 70 في المائة في جنوب وغرب كردفان وجنوب دارفور، بما يعكس فجوة تنموية عميقة بين أقاليم البلاد.

وفي حي الأزهري جنوبي الخرطوم، يروي عبد الواحد عثمان، وهو موظف فقد عمله خلال الحرب، أن تراجع الخدمات كان ملموسًا حتى في المدن.

وأضاف عثمان في حديثه لـ«أفق جديد»: «كنا نعتقد أن الخرطوم أفضل حالًا، لكن كنا نعيش انقطاعًا للكهرباء، وارتفاعًا مستمرًا في الأسعار، وصعوبة في الحصول على العلاج. الحرب كشفت فقط هشاشة الوضع الذي كنا نعيشه».

آثار ممتدة لأجيال

ويقول خبير التنمية، أيوب مصطفى: «تكمن أهمية هذا المسح في أنه يوثق الواقع التنموي للسودان قبل اندلاع الحرب، ولذلك فهو يمثل خط الأساس الذي يمكن من خلاله قياس حجم التدهور الذي أحدثه النزاع. فعندما يكشف المسح أن أكثر من 82 في المائة من السكان كانوا يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، فهذا يعني أن الحرب لم تبدأ في مجتمع يتمتع بخدمات مستقرة، بل في بيئة تعاني أصلًا من هشاشة كبيرة».

وأضاف مصطفى في حديثه لـ«أفق جديد»: «الفقر متعدد الأبعاد لا يعني فقط انخفاض الدخل، بل يعكس حرمان الأسر من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والطاقة وفرص العمل. وهذه الجوانب هي التي تحدد قدرة الإنسان على الإنتاج وتحسين مستوى معيشته، ولذلك فإن آثارها تمتد لأجيال.»

وتابع: «النتائج تُظهر أيضًا تفاوتًا تنمويًا واضحًا بين أقاليم السودان، إذ تركزت أعلى معدلات الفقر في دارفور وكردفان، وهي مناطق عانت تاريخيًا من ضعف الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة. ومع اندلاع الحرب، أصبحت هذه الولايات تواجه ضغوطًا إضافية نتيجة النزوح وتعطل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يرجح اتساع فجوة التنمية بصورة أكبر.»

وأشار إلى أن «إعادة الإعمار لا ينبغي أن تقتصر على إصلاح الطرق والجسور وشبكات الكهرباء، بل يجب أن تبدأ بإعادة بناء رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل. فالتجارب الدولية تؤكد أن الدول الخارجة من النزاعات لا تحقق تعافيًا مستدامًا إذا ركزت على البنية التحتية وأهملت الإنسان.»

وختم بالقول: «سيكون تحديث هذا المسح بعد انتهاء الحرب بالغ الأهمية، لأنه سيكشف ليس فقط حجم الزيادة في معدلات الفقر، بل أيضًا طبيعة التحولات التي طرأت على حياة السودانيين، وهو ما يساعد صناع القرار والشركاء الدوليين على توجيه الموارد إلى المناطق والفئات الأكثر احتياجًا».

ويؤكد الجهاز المركزي للإحصاء أن المسح، الذي أُنجز بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، يمثل آخر قاعدة بيانات وطنية توثق أوضاع الفقر قبل الحرب، وسيكون مرجعًا لقياس حجم التدهور الذي خلفه النزاع خلال السنوات المقبلة.

تكشف نتائج المسح أن الحرب لم تكن بداية الأزمة الاجتماعية في السودان، بل جاءت لتصطدم ببلد كان يعاني أصلًا من ضعف الخدمات واتساع الفجوات التنموية وارتفاع معدلات الحرمان. وإذا كان نحو 83 في المائة من السودانيين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد قبل اندلاع النزاع، فإن سنوات الحرب التي أعقبت ذلك تُنذر بأن تكون كلفة إعادة بناء الإنسان والخدمات، لا البنية التحتية وحدها، هي التحدي الأكبر أمام السودان في مرحلة ما بعد الحرب.

«إعادة الإعمار لا ينبغي أن تقتصر على إصلاح الطرق والجسور وشبكات الكهرباء، بل يجب أن تبدأ بإعادة بناء رأس المال البشري».

سـودان الحـرب..
الجمهورية التي يحكمها الفقر

ملخص

صورة قاتمة لتفاقم الفقر في السودان بفعل الحرب بعد ان اظهر مسحاً رسمياً أُجري عام 2023 أظهر انتشار الفقر متعدد الأبعاد بين 82.8% من السكان، قبل أن تتسع الكارثة مع الحرب التي دمرت مصادر الدخل ودفعت ملايين السودانيين إلى النزوح واللجوء وفقدان المساكن والعمل.

تشير تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع الفقر المدقع من 33% عام 2022 إلى نحو 71% في 2024، فيما ارتفع الفقر العام إلى نحو 59% بحلول 2025. وتزامن ذلك مع انكماش الاقتصاد وتراجع إيرادات الدولة وارتفاع التضخم، ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للأسر وتحول معظم دخولها إلى تأمين الغذاء والسكن والخدمات الأساسية.

تؤكد أن الأرقام، رغم قسوتها، لا تعكس كامل الواقع، حيث تكشف التكايا والأسواق ووسائل النقل عن مجتمع يواجه ضغوطاً معيشية غير مسبوقة. وأصبح آلاف السودانيين يعتمدون على الوجبات المجانية، بينما لم تعد الرواتب تكفي لتغطية أبسط الاحتياجات اليومية.

أن الحرب لم ترفع معدلات الفقر فحسب، بل أعادت تشكيل الحياة الاجتماعية والاقتصادية للسودانيين، حتى أصبح الفقر واقعاً يومياً يطاول معظم الأسر. وفي بلد أنهكته الحرب، لم يعد الفقر مجرد مؤشر اقتصادي، بل أصبح وجهاً من وجوه الأزمة الوطنية الشاملة.

«في الحروب، لا تكذب الأرقام، لكنها كثيراً ما تعجز عن رواية الحكاية كاملة.»

الزين عثمان

في الحروب، لا تكذب الأرقام، لكنها كثيراً ما تعجز عن رواية الحكاية كاملة. فهي ترصد حجم المأساة، لكنها لا تسمع أنين الجائع، ولا ترى وجوه الذين خسروا بيوتهم وأعمالهم وأحلامهم دفعة واحدة. وفي السودان، تبدو الأرقام الصادرة عن المؤسسات الرسمية والدولية مجرد عناوين أولية لمأساة تجاوزت قدرة الإحصاءات على احتوائها.

قبل أن تمتد نيران الحرب إلى معظم أنحاء البلاد، كشف مسح رسمي للفقر متعدد الأبعاد أُجري خلال عام 2023 عن صورة مقلقة. فقد بلغت نسبة انتشار الفقر 82,8%، بما يعني أن ثمانية من كل عشرة سودانيين كانوا يعانون أشكالاً متعددة من الحرمان، فيما بلغت شدة الفقر 53,3%، أي أن الفرد الفقير كان يعاني، في المتوسط، أكثر من نصف أوجه الحرمان الممكنة. ولم يكن مستغرباً أن يتصدر الحرمان من الخدمات الصحية المشهد بنسبة بلغت 97,3%، في مؤشر يعكس هشاشة البنية الأساسية حتى قبل أن تطلق الحرب رصاصتها الأولى.

وأظهر المسح تفاوتاً جغرافياً في توزيع الفقر، إذ سجلت ولاية وسط دارفور أعلى معدلاته، بينما بدت ولاية الخرطوم الأقل تأثراً آنذاك. كانت الخرطوم يومها لا تزال عاصمة البلاد السياسية والاقتصادية، ومركز النشاط الحكومي والتجاري، ولم تكن قد تحولت بعد إلى واحدة من أكبر ساحات القتال والنزوح والدمار.

لكن تلك النتائج، التي بدت قاتمة في حينها، أصبحت اليوم أقرب إلى وثيقة تاريخية تؤرخ لسودان لم يعد قائماً. فالحرب التي اندلعت في العام نفسه غيّرت كل شيء؛ لم تبدل خرائط السيطرة العسكرية فحسب، بل أعادت رسم الخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بأكملها. ملايين الأشخاص الذين شملهم ذلك المسح أصبح بعضهم في عداد القتلى، وآخرون موزعون بين مخيمات النزوح واللجوء، بينما فقدت أسر كاملة مساكنها ومصادر دخلها، لتغدو المقارنة بين ما قبل الحرب وما بعدها أشبه بالمقارنة بين بلدين مختلفين.

ولذلك، فإن قراءة نتائج مسح الفقر لعام 2023 بمعزل عن الحرب لم تعد كافية لفهم حجم الكارثة الراهنة. فالخرطوم، التي وُصفت يوماً بأنها الأقل انتشاراً للفقر، أصبحت اليوم مدينة أنهكتها الحرب، ودفعت سكانها إلى البحث عن الماء والغذاء والدواء قبل البحث عن أي مؤشر اقتصادي. المدينة التي خرج أهلها يوماً احتجاجاً على السلطة، قد لا يجد كثير منهم اليوم القدرة حتى على الاحتجاج على واقعهم الجديد.

وتكشف تقديرات البنك الدولي حجم هذا الانهيار بصورة أكثر وضوحاً. فقد ارتفعت نسبة السودانيين الذين يعيشون في الفقر المدقع إلى نحو 71% في عام 2024، مقارنة بـ 33% في عام 2022، أي قبل اندلاع الحرب. وخلال عامين فقط تضاعفت دائرة الفقر المدقع، ليجد أكثر من ثلثي السودانيين أنفسهم عاجزين عن توفير الحد الأدنى من احتياجات الحياة.

ولا تبدو الصورة أكثر إشراقاً عند النظر إلى الفقر بمفهومه العام. فالتقديرات تشير إلى ارتفاع معدله من نحو 48% في عام 2023 إلى 59% بحلول عام 2025، في ظل اقتصاد يتهاوى تحت وطأة الحرب، وأسواق فقدت قدرتها على الحركة، ومصانع أغلقت أبوابها، واستثمارات تبخرت، وملايين الأسر التي فقدت مصادر رزقها بين ليلة وضحاها.

ولم يكن ذلك بمعزل عن الانهيار الاقتصادي الأشمل. فقد انكمش الاقتصاد السوداني بنسبة 29,4% خلال عام 2023، ثم واصل تراجعه بانكماش إضافي بلغ 14% في عام 2024، بينما هبطت الإيرادات العامة للدولة إلى أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تقارب 10% قبل الحرب، وهو تراجع قلّص قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية وبرامج الحماية الاجتماعية في الوقت الذي تضاعفت فيه الاحتياجات الإنسانية.

وفي موازاة ذلك، تستمر الضغوط التضخمية

«تلك النتائج، التي بدت قاتمة في حينها، أصبحت اليوم أقرب إلى وثيقة تاريخية تؤرخ لسودان لم يعد قائماً.»

«الحرب لم تبدل خرائط السيطرة العسكرية فحسب، بل أعادت رسم الخريطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بأكملها.»

في تقويض ما تبقى من القوة الشرائية للأسر. فقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى 51,28% خلال يونيو، مقارنة بـ 44,50% في مايو، فيما سجلت المناطق الحضرية معدل تضخم بلغ 51,81%، مقابل 51,06% في المناطق الريفية. ويعتمد الجهاز في احتساب التضخم على سلة تضم 663 سلعة وخدمة، وتشير بياناته إلى أن السودانيين ينفقون 52,89% من دخولهم على الأغذية والمشروبات، و14,17% على السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود، بينما تستحوذ تكاليف النقل على 8,34% من إجمالي الإنفاق، وهي مؤشرات تكشف أن الجزء الأكبر من دخل الأسر يذهب لتأمين ضرورات الحياة، لا لتحسين مستواها المعيشي.

ومع ذلك، تبقى الأرقام أقل قسوة من الواقع نفسه. فالمشي في شوارع الخرطوم، أو في مدن سودانية أخرى، يكشف وجهاً للفقر لا ترصده الجداول الإحصائية. هناك، تقف «التكايا» شاهداً على آلاف الأسر التي باتت تعتمد على وجبة مجانية لتواصل يومها. وفي الأسواق، تبدو القدرة الشرائية وقد تقلصت إلى الحد الأدنى، بينما أصبح من المألوف في وسائل النقل العام أن تُحصَّل الأجرة قبل تحرك الحافلة، خشية أن يعجز الراكب عن دفعها عند الوصول.

غير أن المشهد كله يمكن اختزاله في شهادة موظفة بوزارة التربية والتعليم، تتقاضى راتباً شهرياً لا يتجاوز 32 ألف جنيه، وهو مبلغ يقل عن ثمن كيلوغرام واحد من لحم الأبقار في الأسواق. تقول، وهي تنظر إلى دفتر راتبها: «الفقر لا يحتاج إلى مسح ميداني ولا إلى جداول وأرقام... في السودان اليوم، الواقع هو الذي يمسح الجميع.»

ربما تكون هذه الجملة أكثر دقة من آلاف الأرقام. فحين يصبح راتب موظف حكومي أقل من ثمن كيلوغرام من اللحم، وحين تتحول موائد الخير إلى مصدر الغذاء الرئيسي لآلاف الأسر، فإن الفقر لا يعود مؤشراً اقتصادياً، بل يصبح هوية مؤقتة لبلد أنهكته الحرب، وأعادت كتابة تفاصيل حياته بلغة الحرمان.

«الخرطوم، التي وُصفت يوماً بأنها الأقل انتشاراً للفقر، أصبحت اليوم مدينة أنهكتها الحرب.»

عقوبات واشنطن التي ترفضها الخرطوم

هل تعيد السودان إلى الماضي أم تدفعه نحو المستقبل؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يستعرض المقال العقوبات الأمريكية الجديدة على الخرطوم والتي ترفضها باعتبارها انتهاكاً للسيادة ومحاولة لفرض إرادة خارجية، بينما تراها واشنطن أداة ضغط لدفع أطراف الأزمة السودانية نحو تسوية سياسية، بعد تعثر المبادرات السابقة واستمرار الحرب.

يرى الكاتب أن العقوبات لا يمكن فصلها عن المشهد السياسي والعسكري الأوسع، إذ قد تقود، إذا استمرت المواجهة، إلى مزيد من العزلة الاقتصادية والسياسية وتراجع الاستثمار وصعوبة إعادة الإعمار، بما يعيد السودان إلى أزمات الماضي.

وأشار إلى أنه يمكن للضغوط الدولية أن تتحول إلى فرصة إذا دفعت الأطراف السودانية إلى وقف الحرب والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تعيد بناء مؤسسات الدولة وتفتح الطريق أمام إعادة الإعمار واستعادة العلاقات الإقليمية والدولية.

يخلص الكاتب إلى أن العقوبات وحدها لا تصنع السلام، كما أن رفعها لا يبني دولة، وأن مستقبل السودان يعتمد أساساً على قدرة السودانيين على التوافق حول مشروع وطني يقوم على دولة موحدة وجيش واحد ومؤسسات مدنية فاعلة..

لا يمكن قراءة العقوبات الأمريكية الجديدة على السودان بمعزل عن المشهد السياسي والعسكري الأوسع. فهي ليست مجرد إجراء عقابي، ولا حدثًا منفصلًا، وإنما جزء من محاولة دولية لإعادة تشكيل مسار الأزمة السودانية بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب التي أنهكت الدولة والمجتمع.

رفض الخرطوم للعقوبات يعكس رؤية تعتبرها انتهاكًا للسيادة ومحاولة لفرض إرادة خارجية. لكن في المقابل، ترى واشنطن أن الضغط الاقتصادي والسياسي أصبح إحدى الأدوات القليلة المتبقية لدفع الأطراف نحو تسوية سياسية، خاصة بعد تعثر المبادرات السابقة.

السؤال الحقيقي ليس: هل العقوبات عادلة أم ظالمة؟

بل إلى أين يمكن أن تقود السودان؟

إذا تعاملت السلطة معها بمنطق المواجهة فقط، فإن البلاد قد تدخل مرحلة أشبه بما عاشته في العقود السابقة: مزيد من العزلة، وتراجع الاستثمار، وصعوبة إعادة الإعمار، واستمرار الاقتصاد في الاعتماد على الحلول المؤقتة. وهذه ستكون عودة إلى الماضي بكل أزماته.

أما إذا أصبحت العقوبات عنصرًا ضاغطًا يدفع جميع الأطراف إلى وقف الحرب والدخول في تسوية سياسية شاملة، فقد تتحول إلى محطة انتقال نحو مستقبل مختلف، يقوم على استعادة مؤسسات الدولة وفتح الباب أمام إعادة الإعمار وعودة السودان إلى النظامين الإقليمي والدولي.

لكن ذلك لن يحدث تلقائيًا. فالعقوبات وحدها لا تصنع السلام، كما أن رفعها وحده لا يبني دولة. التجارب السودانية أثبتت أن المشكلة الأساسية ليست في العقوبات، بل في غياب مشروع وطني يجمع السودانيين حول دولة واحدة وجيش واحد ومؤسسات مدنية فاعلة.

المؤشرات الحالية توحي بأن المجتمع الدولي لم يعد يركز فقط على وقف إطلاق النار، بل على صياغة ترتيبات سياسية وأمنية تمنع عودة الحرب مرة أخرى. لذلك تبدو الضغوط الأمريكية جزءًا من عملية أكبر هدفها إعادة هندسة المشهد السوداني، وليس مجرد معاقبة الحكومة.

يبقى مستقبل السودان مرهونًا بقدرة السودانيين أنفسهم على تحويل الضغوط الخارجية إلى فرصة داخلية. فإذا استمرت الحرب، فلن تكون العقوبات سوى حلقة جديدة في مسلسل الانهيار. أما إذا نجحت القوى الوطنية في التوافق على مشروع دولة موحدة، فإن هذه المرحلة قد تصبح نقطة بداية لعهد جديد.

إن السودان اليوم يقف بين مسارين: مسار يعيد إنتاج العزلة والصراع، ومسار يفتح الباب لوقف الحرب وبناء دولة حديثة تستند إلى المواطنة وسيادة القانون. والقرار في نهاية المطاف لن تصنعه العقوبات، بل ستصنعه الإرادة السياسية السودانية، ومدى استعدادها لتقديم مستقبل الدولة على مكاسب الحرب.

إعادة إعمار السودان:
استعادة ما نُهب واستحقاق ما دُمّر

عمر سيد احمد *

ملخص

يرى المقال أن إعادة إعمار السودان لا ينبغي أن تقتصر على إصلاح ما دمرته الحرب، بل يجب أن تشمل أيضًا استعادة ما نُهب خلال عقود من سوء الإدارة والفساد والاختلالات الاقتصادية. ويؤكد أن تجاهل جذور الأزمة سيؤدي إلى إعادة إنتاج الظروف التي قادت إلى الحرب، حتى بعد إعادة بناء المدن والمنشآت.

يقترح الكاتب ثلاث مهام رئيسية: جبر ضرر الضحايا وتحقيق العدالة الانتقالية، إعادة بناء المرافق والمنشآت الإنتاجية والخدمات الأساسية، ووضع خطة تنمية متوازنة بين القطاعات والأقاليم، بما يعالج التهميش التاريخي للمناطق خارج المركز. كما يشدد على ضرورة أن تكون الدولة مسؤولة عن التخطيط والتنظيم، مع توزيع أدوار التنفيذ بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

وفي ملف التمويل، يدعو الكاتب إلى استنفاد الموارد الوطنية أولًا، عبر استعادة الأموال والموارد التي خرجت من الاقتصاد الرسمي، ومكافحة تهريب الذهب والاقتصاد الموازي، قبل الاعتماد على التمويل الدولي. ويقترح إنشاء صندوق سيادي موحد لإدارة موارد إعادة الإعمار، مع التأكيد على أن نجاحه يتوقف على الشفافية والرقابة المستقلة.

يخلص إلى أن الإصلاح الاقتصادي وحده لا يكفي لمنع تكرار الحرب، إذ يجب أن يترافق مع إصلاح سياسي واجتماعي يعالج التهميش والانقسامات الجهوية والطبقية. ومع تضخم تقديرات تكلفة إعادة الإعمار وتزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي والشراكات الدولية، يواجه السودان فرصة لإعادة بناء الدولة، لكن نجاحها يتطلب ألا يتحول الإعمار إلى إعادة إنتاج للهشاشة والفساد اللذين سبقا الحرب.

مقدمة: عدّاد لا يُصفَّر بالحرب وحدها

هناك فرضية شائعة في أدبيات ما بعد الحرب مفادها أن الحروب «تصفّر العداد» وتمنح فرصة للبدء من جديد. هذه الفرضية صحيحة جزئياً وخطيرة جزئياً. صحيحة لأن الحرب فعلاً تكسر الجمود المؤسسي وتفتح الباب لإعادة تصميم العقد الاقتصادي والاجتماعي. وخطيرة لأنها قد تُستخدم لتبرئة أربعة عقود من سوء الإدارة والنهب المنظم، وكأن الحرب هي التي خلقت الأزمة لا أنها كشفتها وضاعفتها.

الأصحّ أن السودان اليوم أمام مهمتين متداخلتين لا مهمة واحدة: إصلاح ما خلّفته الحرب من دمار مادي غير مسبوق، واستعادة ما راكمته عقود من غياب العدالة والتخطيط من نهب واختلال بنيوي. من يخلط بين المهمتين سينتج حلولاً جزئية؛ ومن يفصل بينهما تماماً سيعيد إنتاج نفس الشروط التي أنتجت الحرب.

طبيعة الدمار ولماذا التاريخ وحده لا يكفي

مقارنة الدمار الحالي بحروب تاريخية كبرى — غزوات المغول، حروب القبائل الجرمانية على الإمبراطورية الرومانية — ليست مبالغة بلاغية بقدر ما هي محاولة لقياس حجم الكارثة بمقياس يتجاوز الذاكرة السياسية القريبة. لكن هذه المقارنة تكشف أيضاً حدود الاستفادة من التاريخ: تلك الحروب دُمِّرت فيها ممالك ولم تُعِد بناء نفسها بأدوات القرن الحادي والعشرين من نظم مصرفية وصناديق سيادية وتمويل دولي مشروط.

الدرس المفيد من خطة مارشال ليس تفاصيلها التقنية، بل مبدأها التأسيسي: الاعتراف الصريح بالخطأ قبل الشروع في البناء، والتخطيط المركزي لكنه موزَّع التنفيذ عبر العمل الجماعي واللامركزية. هذا مبدأ قابل للاستعارة، وله أيضاً جذر في المرجعية الدينية والتاريخية المحلية: فقه اعتبار الناس شركاء في الماء والنار والكلأ، وممارسات الخلفاء الراشدين في إدارة الموارد المشتركة كأساس للتكافل الاجتماعي، يحمل المنطق نفسه الذي قامت عليه خطة مارشال لاحقاً بقرون: أن الموارد الحيوية لا يجوز احتكارها من فئة على حساب الجماعة، وأن إعادة البناء تبدأ بالاعتراف بالخطأ قبل أي شيء آخر. أما آليات التمويل والتوزيع العملية فيجب أن تُبتكر لخصوصية الحالة السودانية: اقتصاد ريعي، تهريب موارد منظم عبر عقود، انقسام طبقي وجهوي استُثمر فيه سياسياً، ومديونية خارجية ضخمة سبقت الحرب أصلاً.

المهمات الثلاث لإعادة الإعمار

جبر الضرر والعدالة الانتقالية

جبر الضرر ليس بنداً محاسبياً فقط، بل هو الأساس الذي يمنع تحوّل المرارة إلى مخزون رغبة في الانتقام. ثلاثة عناصر متلازمة هنا:

التعويض المادي (عيني ونقدي) للمتضررين مباشرة من القتل والتهجير وتدمير الممتلكات.

قضاء عادل يمنع الإفلات من العقاب، لأن غياب المحاسبة هو ما يحوّل الضحايا إلى خزّان غضب طويل الأمد.

معالجة الجذر الطبقي والجهوي للانقسام، أي الاعتراف بأن الفجوة بين «مترفين ومعدمين» لم تكن قدراً طبيعياً، بل نتاج سياسات ومصالح، بعضها محلي وبعضها له امتداد تفسيري تدخّل لصياغته على أسس إثنية ومناطقية وخدم أطرافاً استغلت هذا الانقسام في تأجيج الحرب.

العدالة الانتقالية هنا وظيفتها مزدوجة: قانونية (محاسبة) واقتصادية (كسر آلية إعادة إنتاج الفقر عبر الأجيال).

إعادة إعمار المرافق والمنشآت

هذه هي المهمة الأكثر وضوحاً من الناحية الهندسية والأصعب من ناحية التمويل: مرافق الخدمات، المنشآت الإنتاجية، الأعيان المدنية للقطاعين العام والخاص. المسؤولية الأولى هنا على الدولة، لكن دورها الحاسم ليس التنفيذ المباشر لكل شيء، بل تحديد أدوار الشركاء: أين يتدخل القطاع الخاص القادر اقتصادياً، وأين يتدخل المجتمع المدني، وأين تبقى الدولة الفاعل الوحيد (كالبنية التحتية الاستراتيجية والخدمات الأساسية التي لا يجوز تسليعها بالكامل، كالتعليم والصحة).

خطة تنمية متوازنة قطاعياً وإقليمياً

هذه هي المهمة التي تمنع تكرار الدورة: توازن بين قطاع الخدمات وقطاع الإنتاج والبنية التحتية والتنمية البشرية، وتوازن جغرافي بين المركز والأقاليم وبين الأقاليم نفسها. غياب هذا التوازن تحديداً — تركّز الاستثمار والخدمات في الخرطوم على حساب الأطراف — هو أحد

الجذور البنيوية للحرب، وليس نتيجة عرضية لها. لذلك فإن اقتراح إنشاء بنية إنتاجية أساسية (مطاحن، مسالخ، صوامع غلال) في كل ولاية من الولايات الثماني عشرة ليس شعاراً لامركزياً فحسب، بل تصحيح لمسار اقتصادي ظل لعقود يكافئ المركز ويعاقب الأطراف.

التمويل – الترتيب المنطقي للمصادر

الفكرة الأهم في أي تصور واقعي لإعادة الإعمار هي ترتيب أولويات التمويل، لا فقط تعدادها. التسلسل المقترح منطقي: استنفاد الموارد الوطنية أولاً (بالجنيه والعملة الصعبة)، ثم اللجوء للتمويل الدولي. هذا الترتيب مهم لسببين: يقلل الاعتماد على شروط خارجية قد تكون مكلفة سياسياً، ويمنح السودان موقفاً تفاوضياً أقوى حين يتفاوض من موقع من استنفد أدواته الذاتية لا من موقع العاجز الكامل.

الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي

من أبرز عناصر هذا الملف ما يُعرف بـ«الشركات الرمادية» – كيانات عملت خارج السجل التجاري الرسمي ودون التزامات ضريبية معلنة. بحسب ما أورده البروفيسور شيخون في تسجيل مصوَّر متداول، ظهرت هذه الشركات في أواخر عهد نظام الإنقاذ، وقُدِّر عددها وقتها بنحو 500 شركة، بينما صرّح من وصفه بـ«عرّاب الاقتصاد» في ذلك النظام بأن العدد الفعلي وصل إلى نحو 8000 شركة.

وبحسب المصدر نفسه، أظهرت لجنة اقتصادية وطنية بعد سقوط النظام أن ما لا يقل عن 95% من الكتلة النقدية للبلاد كان خارج النظام المصرفي الرسمي، مخزَّناً لدى فئة محدودة، بقيمة تُقدَّر بنحو 900 تريليون جنيه سوداني. ويربط الطرح ذاته هذه الكتلة بثلاثة مسارات: السيطرة على نحو 70% من إنتاج الذهب وتهريبه، والاستيلاء على تحويلات مغتربين سودانيين بعيداً عن القنوات الرسمية، وتمويل صادرات زراعية دون إعادة عائداتها للخزينة العامة.

هذه الأرقام تصريح منسوب لمصدر واحد (فيديو متداول لبروفيسور شيخون) ولم تخضع بعد لتدقيق رسمي مستقل أو تحقيق حكومي معلن النتائج، وتستحق أن تُعامل كحجة مطروحة للنقاش لا كبيانات رسمية مؤكدة. لكن جوهر الظاهرة التي تشير إليها – اقتصاد موازٍ كبير الحجم، تهريب موارد سيادية كالذهب، وتحويلات مغتربين تسير خارج القنوات الرسمية – موثّق بما يكفي في تقارير مؤسسات دولية ومحلية متعددة ليكون نقطة انطلاق جادة لأي إصلاح، بصرف النظر عن دقة الأرقام بعينها.

والأهم من الأرقام نفسها هو الأثر المباشر الذي يربطه الطرح ذاته بحياة المواطن: فقدان الدولة لمصادر تمويل كانت تغطي مجانية التعليم والصحة ودعم سلع أساسية كالخبز والدواء، وتحوّل السودان -بحسب هذا الطرح- إلى استيراد ما يقارب 95% من احتياجاته حتى في سلع زراعية بسيطة كالثوم والبن، رغم أن البلاد تمتلك أصلاً مقومات الاكتفاء الزراعي. ويُنسب لنفس المصدر تقدير أن نحو 75% من السكان باتوا يعيشون تحت خط الفقر نتيجة هذا المسار. هذا الربط هو ما يحوّل ملف «الشركات الرمادية» من قضية مالية تقنية إلى قضية عدالة اجتماعية مباشرة: فجوة الفقر لم تنشأ من ندرة الموارد، بل من احتكار عائداتها.

أدوات مقترحة لإعادة إدماج هذه الموارد:

تبديل العملة كأداة لإجبار جزء من الكتلة النقدية غير المصرفية على العودة للنظام الرسمي. المهم هنا أن الطرح المنسوب للمصدر لا يقدّم نسبة الـ50% كهدف مالي مجرّد، بل يؤطّرها كمسألة عدالة بالدرجة الأولى: أموال خرجت من الاقتصاد الرسمي عبر التهريب والتهرب الضريبي ونهب الموارد العامة على مدى عقود، فمن العدل أن يُعاد جزء منها -عبر آلية إلزامية كتبديل العملة- لتمويل جبر الضرر الذي وقع أصلاً

على الشعب الذي حُرم من عائدات هذه الموارد. بهذا المعنى فإن تبديل العملة ليس مجرد أداة نقدية لضبط السيولة، بل امتداد لمنطق جبر الضرر نفسه الذي تناولناه في المهمة الأولى: استرداد ما نُهب لتعويض من نُهب منه. وهذا التأطير يمنح المقترح شرعية أخلاقية أقوى من مجرد كونه إجراءً تقنياً، لكنه لا يلغي المخاطر التنفيذية: في سياق انهيار الثقة بالجهاز المصرفي، قد تدفع النقد للاختباء أكثر بدل عودته، وتضرب صغار المدخرين قبل كبار المتحايلين إن لم تُصمَّم بعناية فائقة (سقوف استبدال، آليات كشف تدريجي، حماية للمدخرات الصغيرة، وربط واضح بين المبالغ المستعادة وبنود إعادة الإعمار حتى لا يبدو الإجراء مصادرة بلا مقابل). فالعدالة التي يستند إليها المقترح تتحقق فعلياً فقط إذا رأى الناس أثر هذه الأموال بوضوح في إعادة بناء ما دمّرته الحرب، لا إذا تحوّلت إلى رقم في موازنة مغلقة.

اعتبار الذهب سلعة سيادية والدولة المشتري الوحيد، على نمط تجربة غانا. هذا خيار له سابقة ناجحة نسبياً، لكنه يتطلب شرطاً مؤسسياً لم يتوفر بعد في السودان: جهاز رقابي نزيه وقادر على منافسة شبكات التهريب القائمة، وإلا تحوّل الاحتكار القانوني إلى احتكار غير رسمي جديد.

المديونية الخارجية

الدين الخارجي السوداني كان قبل الحرب في نطاق يتراوح — بحسب المصدر والتاريخ — بين نحو 56 و60 مليار دولار تقريباً، مع توقعات صندوق النقد الدولي في وقتها بأن تطبيق مبادرة تخفيف ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) كان يمكن أن يخفضه إلى نحو النصف. المسار الذي بدأته حكومة حمدوك نحو الانضمام لهذه المبادرة تعطّل بعد انقلاب 2021 ثم بالحرب. أي عودة لهذا الملف اليوم تعني التفاوض من موقع أضعف مما كان عليه السودان عام 2021، لأن الحرب أضافت دماراً يحتاج تمويلاً إضافياً في وقت تراجعت فيه القدرة التفاوضية والمؤسسية للدولة.

الدرس من مسار 2021 ليس فقط الأرقام، بل الشرط: أي تخفيف ديون أو دعم دولي جاء ويأتي مشروطاً بإصلاحات اقتصادية (توحيد سعر الصرف، ترشيد الدعم، إصلاح ضريبي، حوكمة مصرفية). التعامل الواعي مع هذا الملف يعني تفادي تكرار خطأ الماضي: قبول شروط تقشفية دون معالجة موازية لجذر الفساد وتهريب الموارد، لأن ذلك يعني ببساطة تمويل الفجوة بينما يستمر النزيف من نفس الثقوب.

صندوق سيادي موحّد كأداة تنسيق

اقتراح تجميع كل هذه المصادر — الموارد الوطنية بالجنيه والعملة الصعبة، عائدات إعادة إدماج الاقتصاد الموازي، التمويل الدولي بأنواعه — في صندوق سيادي واحد له منطق إداري قوي: يمنع تشتت التمويل بين جهات متعددة بلا تنسيق، ويسهّل المساءلة لأن مصدراً واحداً للتمويل أسهل في التدقيق من عشرات القنوات المتوازية. لكن نجاح هذه الأداة مشروط بشيء واحد لا بديل عنه: شفافية الحوكمة وآلية رقابة مستقلة، وإلا تحوّل الصندوق السيادي نفسه إلى نسخة مؤسسية جديدة من «الشركات الرمادية» التي يُفترض أنه جاء لتفكيكها.

لماذا لا يكفي إصلاح الاقتصاد وحده

يبقى سؤال جوهري: هل يكفي تصحيح الاقتصاد — تمويلاً وإعماراً وتوازناً إقليمياً — لمنع تكرار الحرب؟ الإجابة المرجّحة: لا. الانقسام الذي استُثمر فيه سياسياً واجتماعياً لم يكن اقتصادياً بحتاً، بل اقتصادياً بتفسير هوياتي أُلبس له. إصلاح البنية الاقتصادية شرط ضروري لكنه غير كافٍ؛ يحتاج أن يرافقه إصلاح سياسي (تمثيل عادل للأقاليم في القرار)، وإصلاح في الخطاب العام يفكّك ثقافة الكراهية التي استُثمر فيها الانقسام الطبقي والجهوي، بدل أن يُترك الاقتصاد وحده يحمل عبء العلاج.

تحديث: أبرز مستجدات ملف إعادة الإعمار (حتى يوليو 2026)

منذ كتابة هذا المقال، ظهرت معطيات ميدانية ورسمية جديدة تستحق أن تُدمج في الصورة العامة، سواء بتأكيد بعض التوجهات المطروحة أو بإضافة تفاصيل تعدّل بعض الأرقام والتقديرات.

حجم الاحتياجات يتضخم عن التقديرات الأولى

أعلن رئيس الوزراء كامل إدريس مطلع 2026 أن هذا العام سيكون "عام التعافي وإعادة الإعمار"، مؤكداً أن البلاد بدأت بالفعل تتجاوز تداعيات الحرب. وفي المقابل، باتت السلطات السودانية تتحدث عن احتياجات إعمار تقدَّر بنحو 300 مليار دولار للعاصمة الخرطوم وحدها، و700

مليار دولار لبقية الولايات، فيما لا تزال الأمم المتحدة تُعِدّ تقديراتها الخاصة لحجم الأضرار. هذه الأرقام، إن صحّت، تتجاوز بكثير أي تقدير كان متداولاً وقت كتابة هذا التحليل، وتُبرز حجم الفجوة بين الطموح والموارد المتاحة فعلياً.

ملف الديون: تحرّك جديد وأرقام متضاربة

بحث وفد سوداني، في أبريل 2026، مع مسؤولين في البنك وصندوق النقد الدوليين استعادة الشراكة الكاملة مع البنك الدولي لتمويل برامج إعادة الإعمار وتسريع خطوات إعفاء الديون، مؤكداً التزام الحكومة باستكمال متطلبات برنامج الإعفاء والإصلاحات الهيكلية رغم ظروف الحرب. ويُذكّر أن الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية علّقت، فور انقلاب 2021، خطوات إعفاء نحو 50 مليار دولار من ديون السودان، رغم وصوله وقتها إلى "نقطة القرار" في مبادرة الهيبك بعد إصلاحات اقتصادية قاسية شملت رفع الدعم عن الوقود والكهرباء والخبز — وهو بالضبط المسار الذي أشرنا إليه أعلاه بأنه "تعطّل بعد انقلاب 2021 ثم بالحرب".

أما رقم الدين نفسه فتباينت تقديراته بين المصادر خلال 2026: تحدثت تقارير عن نحو 49,7 مليار دولار (معظمها متأخرات متراكمة)، بينما أشارت تقارير أخرى إلى أن الدين اقترب من 65 مليار دولار بنهاية 2024. هذا التفاوت يعزّز، لا ينفي، الملاحظة الأصلية في هذا المقال بأن أرقام الدين ينبغي أن تُعامل بحذر منهجي، وأن ما يهم أكثر من الرقم بعينه هو المسار: هل يُستأنف الطريق نحو نقطة القرار في الهيبك من موقع تفاوضي أضعف مما كان عليه السودان عام 2021 أم لا.

السوق الموازي: استمرار أزمة العملة

في أبريل 2026 سجّل الدولار في السوق الموازية مستويات قياسية، إذ تجاوز سعر الشراء 4100 جنيه سوداني وفق إفادات متعاملين في بورتسودان وعطبرة. هذا المؤشر يؤكد ميدانياً أطروحة هذا المقال حول ضخامة الكتلة النقدية الخارجة عن النظام المصرفي الرسمي، ويزيد من إلحاح مقترح إعادة إدماجها — لكنه أيضاً يُظهر أن أي أداة كتبديل العملة تحتاج اليوم إلى تصميم أكثر حذراً، إذ إن انهيار الثقة بالجهاز المصرفي في هذا السياق قد يدفع النقد للاختباء أكثر بدل عودته، كما أشرنا سابقاً.

شراكات دولية جديدة تدخل ملف التمويل والتنفيذ

برزت خلال 2026 عدة شراكات ثنائية مباشرة في ملف إعادة الإعمار، تضاف إلى مسار التمويل الدولي المشروط الذي يتناوله المقال:

منحت وزارة النقل والبنى التحتية (يناير 2026) الشركات السعودية أولوية في مشروعات إعادة الإعمار، خصوصاً السكك الحديدية وتطوير الموانئ، في سياق دور سعودي متنامٍ بالتنسيق مع الإدارة الأمريكية لإنهاء الحرب.

اتفق اتحادا المقاولين السوداني والتركي (يونيو 2026) على تنفيذ مشروعات نموذجية في البنية التحتية وإعادة الإعمار.

أجرى وزير المالية جبريل إبراهيم (مايو 2026) محادثات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول دعم الاستقرار والتعافي الاقتصادي وإعادة إعمار ما دمرته الحرب.

هذه الشراكات تدعم الترتيب المقترح في المقال (استنفاد الموارد الوطنية أولاً ثم اللجوء للتمويل الدولي)، لكنها أيضاً تطرح سؤالاً جديداً لم يكن حاضراً بنفس الحدة وقت كتابة المقال: كيف يُدار التنسيق بين شركاء متعددين (سعوديون، أتراك، أمميون، مؤسسات بريتون وودز) داخل إطار الصندوق السيادي الموحّد المقترح، بدل أن تتحول هذه الشراكات إلى قنوات تمويل متوازية جديدة تُكرّر بالضبط المشكلة التي حذّر منها المقال في مقترح الصندوق السيادي.

خاتمة: الفرصة والخطر معاً

القول إن الحرب «صفّرت العداد» صحيح بمعنى واحد ضيق: كسرت الجمود القديم وأجبرت الجميع على التفكير من جديد. لكنه خطأ إن فُهم على أنه محو للمسؤوليات السابقة. المهمة الحقيقية ليست بناء ما دمرته الحرب فقط، بل استرداد ما نهبته أربعة عقود من غياب التخطيط والعدالة، ووضع الاثنين — الجبر والاسترداد — في مسار واحد لا ينفصل. من دون ذلك، فإن أي إعمار مادي، مهما كان ضخماً، سيعيد بناء نفس الهشاشة التي انهارت أول مرة.

* باحث في الاقتصاد السياسي السوداني
اخبير مصرفي ومالي مستقل
gmail.com@Email: o.sidahmed09

بـــلا غطـــاء..

صحفيات سودانيات يواجهن الموت من أجل الحقيقة في ظل انتهاكاتٍ متعاظمة

ملخص

يوثق التحقيق تصاعد العنف ضد الصحفيات السودانيات خلال الحرب، من الاحتجاز والتفتيش والتهديد والابتزاز الرقمي إلى الاعتداء الجنسي والقتل، في وقت تعمل فيه الصحفيات وسط بيئات معادية وقيود تفرضها أطراف الحرب والسلطات الأمنية.

تكشف نتائج استبيان شمل 40 صحفية عن 4 حالات اغتصاب، و21 حالة تحرش، و3 حالات ضرب، إلى جانب حالات وصم وتشويه سمعة، فيما وقعت الانتهاكات بدرجة أكبر أثناء التنقل والنزوح. كما اختارت 22 صحفية الصمت أو الانسحاب خوفاً من الوصم الاجتماعي، و10 خوفاً من الانتقام، بينما اعتزلت 21 صحفية المهنة بسبب العنف والتحديات.

يشير التحقيق إلى غياب شبه كامل لآليات الحماية داخل المؤسسات الصحفية، إذ أفادت 87% من المشاركات بعدم توفر الدعم اللازم للتغطية في مناطق النزاع، مع غياب سياسات مكتوبة للحماية وبروتوكولات لتقييم المخاطر، فضلاً عن نقص الدعم القانوني والنفسي والوظيفي للناجيات.

يخلص إلى أن استهداف الصحفيات لا يهدف فقط إلى إسكاتهن، بل إلى حجب المعلومات ومنع توثيق الانتهاكات، غير أن كثيراً منهن واصلن العمل رغم التهديد والاعتقال والعنف. وتظل حماية الصحفيات مسؤولية قانونية ومؤسسية ونقابية، لضمان استمرار الصحافة في نقل الحقيقة وسط الحرب.

في أتون الحرب المستعرة في السودان وتمددها في أجزاء واسعة منه، اجتمع أعضاء لجنة أمن محلية القطينة بولاية النيل الأبيض وسط السودان في نوفمبر 2023، لدراسة خطة أمنية لمواجهة نشاط الصحفية «رشا حسن» التي تؤدي واجبها المهني الصحفي في تغطية الأوضاع الإنسانية التي خلفتها الحرب وتداعياتها على تردي الخدمات الضرورية لسكان المنطقة مثل الغذاء والدواء وأوضاع المستشفيات. انفض اجتماع اللجنة الأمنية لمحلية القطينة بقرار منع الصحفية رشا حسن من تناول أي موضوع يخص المحلية، هذا القرار تلقته الصحفية رشا عبر اتصال هاتفي من المدير التنفيذي لمحلية القطينة رئيس لجنة الأمن بالمحلية الذي نقل لها ما توصلت إليه لجنة الأمن خلال اجتماعها، ومنعها من زيارة المستشفيات وإجراء المقابلات مع الجرحى من المدنيين والعسكريين.

وبعد نحو شهر من هذه الوقائع داهمت قوات الدعم السريع محلية القطينة لتنزح الصحفية رشا حسن إلى مدينة الدويم ضمن آلاف المواطنين الذين هربوا خوفاً من فظائع قوات الدعم السريع، واصلت رشا عملها الصحفي من مدينة الدويم، ونظراً لانقطاع شبكات الاتصال في ذلك الوقت كانت تتردد يومياً على موقع تجاري مزود بشبكة (Starlink) من أجل إرسال موادها الصحفية للصحيفة التي تعمل بها، إلا أن هذه الزيارات المتكررة كانت محل تشكيك ورصد من قبل قوات العمل الخاص في المنطقة، كما تحكي رشا وتقول إن قوات العمل الخاص قامت باقتيادها إلى مقر استخبارات الجيش بالدويم التي قامت بانتهاك خصوصيتها وتفتيش هاتفها واسترداد كل المحذوفات من صور ومقاطع صوتية لعامين سابقين، وقاموا باحتجازها ليومين دون توجيه أي اتهام أو إبداء أي أسباب، تقول رشا في اليوم الثالث: «قررت الدخول في إضراب عن الطعام ما تسبب لي في مشاكل صحية حادة بالمعدة حتى تم إطلاق سراحي».

معركة سرية

من بين الدخان المتصاعد من شوارع العاصمة الخرطوم، ومدن السودان المختلفة، مدني، الجنينة، الفاشر، وغيرها من المناطق التي اشتعلت فيها نيران الحرب، كان الصحفيون يواجهون معركة إبقاء الحقيقة حية والنجاة بها من بين هذه الفوضى والعبث. هذه المعركة الشرسة التي تدور من خلف ستار استهدفت الصحفيات السودانيات عبر العنف القائم على النوع الاجتماعي من اعتداءات جسدية وجنسية وابتزاز رقمي، استخدمت هذه الأدوات لإسكاتهن وإقصائهن عن المشهد.

يكشف هذا التحقيق تعرض عشرات الصحفيات السودانيات لعنف جسدي وجنسي ورقمي من قبل طرفي الحرب لإسكاتهن، في ظل غياب آليات الحماية للتغطية في مناطق النزاعات، وهشاشة المؤسسات الصحفية السودانية، مما أدى إلى اعتزال عشرات الصحفيات المهنة.

«انتوا كذابين»

حالة الصحفية «رشا» ليست معزولة عن عشرات حالات العنف الذي تتعرض له الصحفيات السودانيات. وفي واحدة من مناطق سيطرة الجيش السوداني، واجه الصحفيون تقييدات وتعقيدات كبيرة في مزاولة عملهم، حيث كانت تشترط السلطات الأمنية بالولاية التي نزحت إليها أعداد كبيرة من ولاية الخرطوم، الحصول على تصاريح وتصاديق للقيام بأي نشاط إعلامي. وبناءً على ذلك دخلت الصحفية «أ، ع» إلى مكتب المسؤول الأمني للحصول على التصديق، وبعد أن دفعت بالأوراق التي تشرح طبيعة ومكان النشاط الذي تنوي القيام به، تقول «أ، ع» انفجر الضابط غاضباً وعلا صوته ورمى بالأوراق على الأرض، مخاطباً الصحفية: «نحن هنا ما دايرين صحفيين، لم تفتح خرطومكم امشوا اشتغلوا فيها»، متهماً الصحفيين بالكذب.

وتجيب الصحفية المهتمة بالدفاع عن حقوق

«هذه المعركة الشرسة التي تدور من خلف ستار استهدفت الصحفيات السودانيات عبر العنف القائم على النوع الاجتماعي.»

«نحن هنا ما دايرين صحفيين، لم تفتح خرطومكم امشوا اشتغلوا فيها.»

المرأة، مديحة عبد الله، عن السؤال الكبير: لماذا يتم استهداف الصحفيات السودانيات؟ وتؤكد أن كل ذلك يحدث رغبة في إسكات صوت الصحفيات ومن خلفهن النساء الناشطات، لأن الإعلام الحر يمثل المنبر الذي من خلاله يجد النازحون والنازحات واللاجئون واللاجئات وغيرهم من ضحايا الحرب منفذاً لإسماع صوتهم.

وترى مديحة أن الصحفيات يوفرن فرصاً لإسماع صوت النساء، وهو الأمر الذي يخشاه أطراف الحرب، لأن وجود منابر تتيح للنساء الحديث فإن ذلك يهدد وجودهم وينزع الشرعية من الحرب ويعري الشعارات التي يحاولون الاختباء حولها مثل الكرامة والتهميش وغيرها، وتشير إلى أن أطراف الحرب يلجأون أحياناً لقوانين غير ديمقراطية لوضع قيود على حركة وعمل الصحفيات، إضافة لمحاولة استغلال القيود الاجتماعية على النساء بالذات الصحفيات، نظراً لوجود بعض المجتمعات التي ما زالت تنظر للعمل الصحفي بأنه عمل خاص بالرجال، وبالتالي إذا تعرضت صحفية لأي انتهاك ففي الغالب يتم تحميلها المسؤولية خاصة في مجتمعات منغلقة تنعدم فيها الثقافة الحقوقية والمدنية والوعي بحرية التعبير والصحافة.

القتل دهساً

خلال هذه الحرب لم يقتصر العنف الموجه ضد الصحفيات على الاحتجاز والإساءات، بل وصل إلى مرحلة القتل، مثلما حدث للصحفية «حليمة إدريس سليم» التي قُتلت دهساً في العاشر من أكتوبر 2023 عندما كانت تغطي الاشتباكات التي دارت في مدينة أم درمان بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، لصالح قناة «سودان بكرة»، حيث لقيت مصرعها دهساً بواسطة عربة قتالية تتبع لقوات الدعم السريع. وقالت نقابة الصحفيين السودانيين في بيان إن استمرار قوات الدعم السريع في انتهاك حقوق الصحفيين والصحفيات وصولاً لقتلهم أمر بالغ الخطورة، وأشار بيان النقابة إلى أن الحرب الدائرة منذ منتصف أبريل 2023 سبق وأن تسببت أيضاً في مقتل الصحفية سماهر عبد الشافع، والتي كانت تعمل بإذاعة زالنجي في ولاية وسط دارفور.

صوت الفاشر المخنوق

شهدت مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور حصاراً من قبل قوات الدعم السريع لنحو 18 شهراً حتى سقطت في 26 أكتوبر 2025، طوال هذه الفترة وقبلها، كانت مجموعة من الصحفيين آثروا البقاء مع المدنيين المحاصرين انحيازاً للمهنة وليكونوا شريان المدينة الذي يغذي العالم بأخبار الإنسان وحقوقه التي قُتلت قبله. كان الوصول إلى إذاعة الفاشر التي تقع إلى جانب مبنى الفرقة السادسة مشاة التابعة للجيش السوداني، أمراً مستحيلاً حيث كانت تعمل الصحفية اعتماد أحمد، تقول اعتماد إنها وزملاءها، كانوا حريصين على مواصلة عملهم المهني وأن عليهم مسؤولية تجاه المدنيين تحتم عليهم أن لا يتخلوا عن مسؤوليتهم في رصد أوضاع المدنيين المحاصرين وأزمة الجوع وانعدام الغذاء والدواء بمدينة الفاشر المحاصرة، على الرغم من ظروف الحركة داخل المدينة التي قد تكلف الصحفي حياته، وتضيف اعتماد:

«كان مبنى الإذاعة محاصراً بارتكازات عسكرية من كل الجهات، قوات الدعم السريع من جهة، ومن جهة أخرى حركات مسلحة مساندة للجيش السوداني، إضافة للجيش نفسه، كنا نتحرك على نفقاتنا الخاصة، نغطي نشاطات المبادرات الإنسانية التي تقدم خدمات مختلفة للمواطنين بالمراكز الصحية، ومطابخ التكايا، حتى ازدادت الأوضاع سوءاً وانقطعت الاتصالات، وتم تطويق الإذاعة بحزام من الألغام».

فكانت الصحفية اعتماد أمام تحدي النجاة بنفسها وأسرتها بسلام ومغادرة الفاشر بعد سقوطها في أيدي قوات الدعم السريع، بل مغادرة السودان نفسه بحثاً عن الأمان.

«قررت الدخول في إضراب عن الطعام ما تسبب لي في مشاكل صحية حادة بالمعدة حتى تم إطلاق سراحي.»

«كنا نتحرك على نفقاتنا الخاصة، نغطي نشاطات المبادرات الإنسانية التي تقدم خدمات مختلفة للمواطنين.»

ثلاثية الترهيب

تعددت أشكال الانتهاكات البدنية والعنف الرقمي الذي واجهته الصحفيات السودانيات خلال حرب أبريل، وأظهرت نتائج استبيان خصص لهذا التحقيق وقوع 4 حالات اغتصاب من أصل 40 صحفية شملهن الاستبيان، و21 حالة تحرش، و3 حالات ضرب، وحالة واحدة وصم وتشويه سمعة. كما أظهرت نتائج الاستبيان أن هذه الانتهاكات مرتبطة بفاعلين مختلفين، جاء ترتيبهم كالآتي: مجموعات مسلحة، جمهور رقمي، مصادر ومسؤولون، زملاء مهنة. ووقعت هذه الانتهاكات بنسبة أكبر خلال عمليات التنقل والنزوح.

وهنا تشير سكرتيرة النوع الاجتماعي بنقابة الصحفيين السودانيين، لبنى عبد الله، إلى أن السكرتارية قامت برصد لأوضاع الصحفيات وأشكال العنف الذي واجهنه، أظهر أن الجهات الأكثر ارتكاباً للانتهاكات غالباً أفراد بإيعاز من جهات تضررت من نشر بعض المواد، خاصة التي تكشف الفساد، مؤكدة أن التبليغ لدى النقابة لا يتم بصورة مباشرة، وحتى في حال تم التبليغ ترفض بعض الصحفيات كتابة بيان تضامن أو رصد الحالة بصورة رسمية خوفاً من تعرضهن للمساءلات والمضايقات، خاصة المتواجدات في مناطق الصراع.

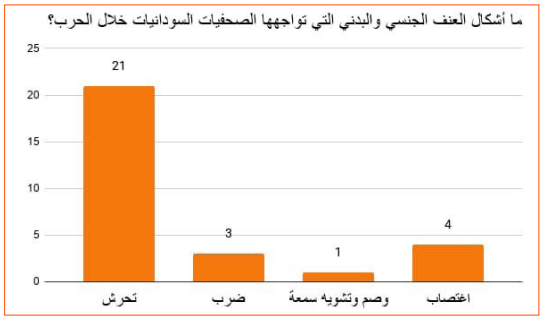

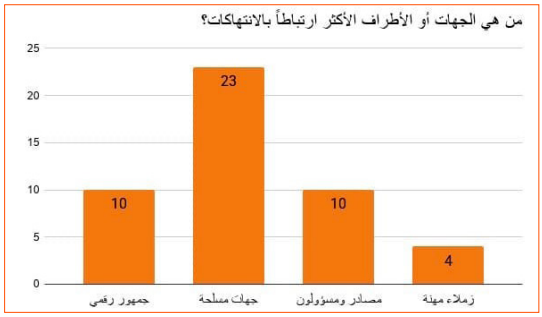

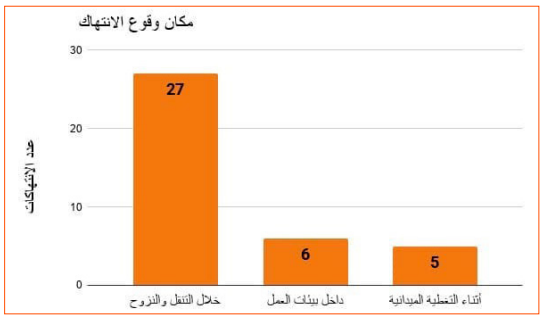

بيئات معادية

كما هو ظاهر في نتائج الاستبيان، كانت إجابات 4 صحفيات من أصل 40 صحفية أكدن أن بيئات العمل نفسها لا تخلو من وجود انتهاكات ضد الصحفيات. إلا أن عضو لجنة الشكاوى بنقابة الصحفيين السودانيين، هيثم عثمان، أكد أن اللجنة لم تتلقَّ حتى الآن أي شكاوى مكتوبة أو رسمية من زميلات صحفيات تتعلق بانتهاكات داخل بيئات العمل منذ بدء الحرب.

ويقول هيثم: «إن الدفاتر القيدية داخل لجنة الشكاوى بنقابة الصحفيين، لا توجد بها شكاوى من الزميلات الصحفيات، لكن ذلك لا يعني خلو بيئات العمل من تلك الانتهاكات». مشيراً إلى وجود أسباب تمنع الصحفيات من الإبلاغ، هذه الأسباب متعلقة بالخوف من الملاحقة أو فقدان الوظيفة وتأثيرات الوضع الاقتصادي المرتبط بالحرب وخسارة مصدر الدخل، بجانب غياب آليات الحماية وضمان الملاحقة القانونية وسط هذه الفوضى التي سببتها الحرب.

حالات موثقة

خلص تقرير مشترك لنقابة الصحفيين السودانيين ولجنة حماية الصحفيين - منظمة دولية مستقلة تعنى بتعزيز حرية الصحافة والدفاع عن حقوق الصحفيين في جميع أنحاء العالم - صدر في 17 يوليو 2026، إلى أن السودان فشل في تنفيذ الغالبية العظمى من التوصيات المتعلقة بحرية التعبير وحماية الصحفيين التي

«كان مبنى الإذاعة محاصراً بارتكازات عسكرية من كل الجهات.»

«الهدف من ذلك هو حجب المعلومات وإغلاق سبل كشف وتوثيق الانتهاكات.»

قبلها خلال استعراضه الدوري الشامل السابق. ويوثق التقرير الانتهاكات واسعة النطاق التي ارتكبت منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، بما في ذلك قتل الصحفيين، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، والتعذيب، والعنف الجنسي ضد الصحفيات، وحجب المعلومات، والاستخدام الممنهج للإجراءات القانونية لتجريم العمل الصحفي، وما تسببت فيه الحرب من تدمير للبنية الصحفية وانتهاكات لحرية الصحافة.

وكشف التقرير المشترك عن تعرض الصحفيات للعنف الجنسي، بما في ذلك حالات موثقة لدى لجنة حماية الصحفيين، أبلغت فيها صحفيات بمدينة الفاشر عن تعرضهن لاعتداءات جنسية من قبل جنود قوات الدعم السريع انتقاماً من عملهن الصحفي، ووثق التقرير تعرض صحفية للضرب والاغتصاب الجماعي على يد مقاتلي قوات الدعم السريع بعد التعرف عليها كصحفية خلال مداهمة منزلها، بجانب أخريات أبلغن عن تلقيهن تهديدات بالاعتداء الجنسي. كما أفادت الناجيات بعدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الطارئة والعلاج الطبي الأساسي بعد الاعتداء الجنسي، فضلاً عن الصدمات النفسية المستمرة، ويرى التقرير أن كل هذه الظروف تزيد من الحد من مشاركة المرأة في الصحافة المستقلة.

غياب الحماية

وعلى الرغم من هذه الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت بحق الصحفيات السودانيات، إلا أن نتائج الاستبيان كشفت عن غياب الحماية للصحفيات السودانيات أثناء تغطيتهن الأحداث خلال الحرب، وعدم امتلاك المؤسسات الصحفية السودانية سياسات مكتوبة للحماية من العنف الجنسي والبدني والتحرش، وغياب بروتوكولات التغطية الآمنة وتقييم المخاطر. كما أظهرت نتائج الاستبيان أن المؤسسات الصحفية لا توفر دعماً قانونياً أو نفسياً أو حماية وظيفية للناجيات، حيث كانت إجابات 87% من اللائي شملهن الاستبيان بعدم توفر الدعم اللازم للقيام بالتغطيات الصحفية في مناطق النزاعات. وهذا ما أكدته الصحفية رشا بأن جميع المؤسسات التي تراسلها لا تضع لها تدابير أمنية ولا تمتلك آليات للحماية من الخطر.

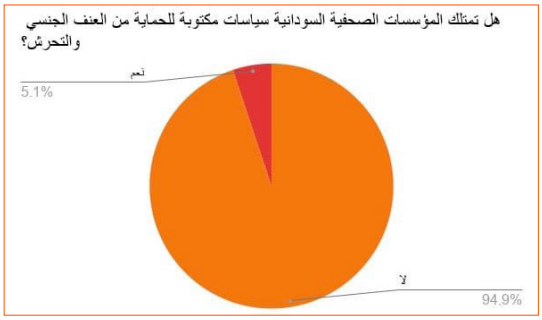

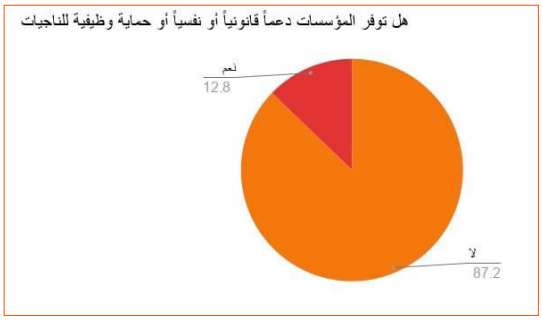

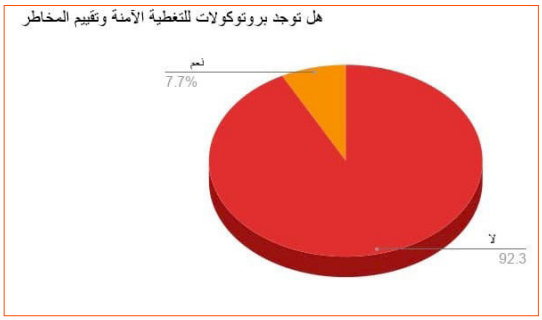

تأثير العنف على حرية التعبير

سكرتيرة النوع الاجتماعي بنقابة الصحفيين السودانيين، لبنى عبد الله، كشفت عن تأثير العنف المبني على النوع الاجتماعي على حرية التعبير بنسبة كبيرة على الصحفيات السودانيات، حتى على مستوى التعبير عن آرائهن عبر صفحاتهن الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، وأوضحت لبنى أن أشكال العنف البدني تمثلت في التنكيل والتعامل بقسوة مع الصحفيات في مناطق الاشتباكات،

«اللجوء للترهيب للصحفيات يقود في أحيان كثيرة إلى الصمت أو ترك المهنة.»

«الصحفيات السودانيات وإلى حد كبير استطعن كسر حواجز الصمت والترهيب.»

بجانب أنماط متكررة من العنف الرقمي، تتمثل في التهديد ووصم بعض الصحفيات بصفات غير مقبولة والشتم والإساءة بألفاظ نابية، وأشارت إلى أن الضرر امتد إلى أسر بعض الصحفيات بسبب عمل بناتهن الصحفي.

وبخصوص طبيعة المخاطر وارتباطها بالموقع الجغرافي لتواجد الصحفيات، تشير لبنى إلى وجود اختلاف لطبيعة الانتهاك وفقاً لمناطق تشتت الصحفيات داخل البلاد وخارجها بسبب الحرب، وعلى سبيل المثال تقول لبنى إن الصحفيات المتواجدات بالداخل يتخوفن من التعبير عن مواقفهن الرافضة للحرب حتى لا يتم تصنيفهن بالانحياز لأحد طرفي الحرب، ولم يقتصر الأمر عند ذلك الحد، بل طالت المساءلة والاستدعاءات كثيراً من الصحفيات اللائي مارسن الصحافة بمهنية، الأمر الذي ترتب عليه اعتزال بعضهن ممارسة المهنة، مما خلق فراغاً كبيراً ملأته أصوات خطاب الكراهية. وفيما يتعلق بالمعالجات وأشكال الدعم الذي تقدمه النقابة، تشير لبنى إلى أن النقابة وفرت برامج للدعم النفسي عبر مختصين استفادت منه عدد من الصحفيات.

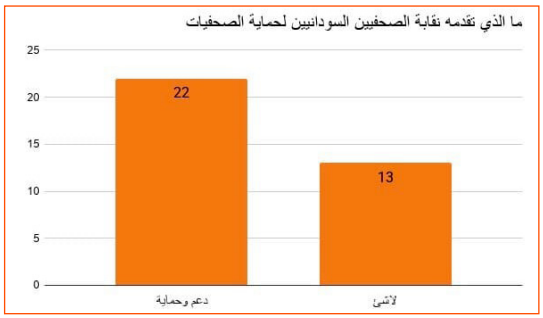

صمت وانسحاب واعتزال

ووفقاً لنتائج الاستبيان، اختارت 22 صحفية الصمت والانسحاب خوفاً من الوصم الاجتماعي، و10 منهن خوفاً من الانتقام، و6 خوفاً من فقدان الوظيفة. وفيما يخص تأثير العنف على استمرار الصحفيات في المهنة، اختارت 21 صحفية من أصل 40 اعتزال المهنة، ومع ذلك قررت 18 منهن الاستمرار في المهنة رغم التحديات والصعاب التي تعترض طريقهن المهني.

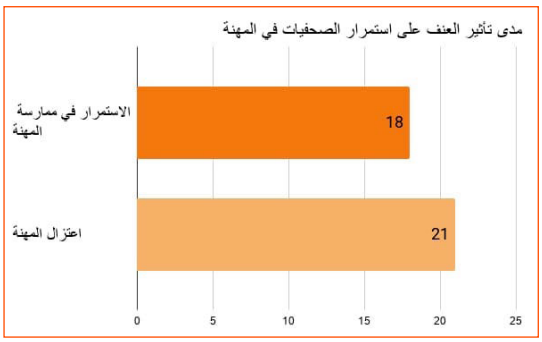

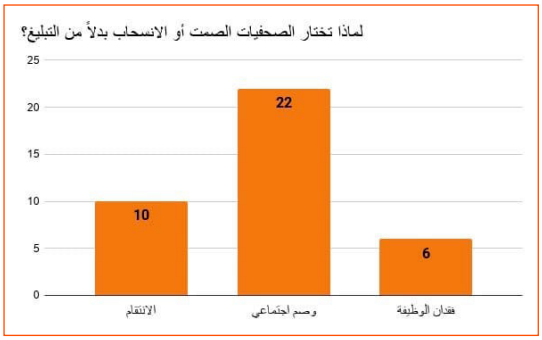

أغلبية مستهدفة

هذه الأرقام التي تعكس مؤشراً خطيراً حول اعتزال عشرات الصحفيات لمهنة الصحافة بسبب الاستهداف القائم على النوع الاجتماعي، عرضناها على نقيب الصحفيين السودانيين عبد المنعم أبو إدريس، الذي أكد أن مهنة الصحافة في السودان تمر بعدة تحديات، من بينها التخلي عنها لمهن أخرى، مما سيفقدها كوادر لديها خبرة وتجربة ومعرفة. وقال أبو إدريس: «إذا طبقنا ذلك على النساء، سنجد أن الخسارة كبيرة على مهنة الصحافة لمجموعة أسباب، أولها أن الصحفيات أغلبية في المهنة، حيث تبلغ نسبتهن 60% من مجموع الصحفيين، والأمر الثاني لديهن إنجازات واضحة». مشيراً إلى أن الأمر لديه تأثير على مستقبل وحاضر الصحافة.

وعن الحماية وآلياتها للصحفيات السودانيات، يوضح أبو إدريس أن الحماية لديها أوجه متعددة، أولها الإطار القانوني، وثانياً الجسم النقابي المنوط به الدفاع عن

«كان إصرار الصحفيات عالياً على نقل روايات صحفية متزنة حتى لا تُقتل الحقيقة.»

«الصحفيات أغلبية في المهنة، حيث تبلغ نسبتهن 60% من مجموع الصحفيين.»

عضويته من الجنسين، والثالث هو التضامن بين المشتغلين بالمهنة.

هل يستطيع الجناة حجب المعلومات؟

عادةً تنتج الحروب بيئة غير صديقة للعمل الصحفي والإعلامي، لأنه يزدهر في ظل نظام مدني ديمقراطي، وفي ظل الحروب يتم انتهاك كل الحقوق المدنية والسياسية والثقافية، كما ترى الصحفية مديحة عبد الله، مشيرة إلى تعرض الصحفيات السودانيات لكافة أنواع الانتهاكات، وعلى رأسها مصادرة حق الحياة، من قبل أطراف الحرب ومن يقفون معهم.

وتضيف: «أن الأخطر هو تعرض الصحفيات للترهيب والتعذيب باستخدام القهر والترهيب بالاستغلال الجنسي، لأن الجناة يعرفون مدى حساسية هذا الأمر في المجتمعات السودانية، لذلك فإن اللجوء للترهيب للصحفيات يقود في أحيان كثيرة إلى الصمت أو ترك المهنة».

وتؤكد مديحة أن الهدف من ذلك هو حجب المعلومات وإغلاق سبل كشف وتوثيق الانتهاكات، في ظل عدم وجود آليات حماية للصحفيات، وتقول مديحة: «رغم ذلك، فإن الصحفيات السودانيات وإلى حد كبير استطعن كسر حواجز الصمت والترهيب، ونالت العديد منهن جوائز لتغطيات مميزة، والأغلبية تقوم بالعمل الصحفي في ظروف صعبة لكن بدرجة عالية من القدرة على الصمود والتمسك بالمهنة، وبموضوعية».

على خلفية هذه الظروف والبيئات المعادية لعمل الصحفيات خلال الحرب في السودان، وعلى الرغم من الصورة السوداء التي عكستها الأرقام والتقارير وشهادات الناجيات، والإفادات، حول واقع عمل الصحفيات في هذه الظروف، كان إصرار الصحفيات عالياً على نقل روايات صحفية متزنة حتى لا تُقتل الحقيقة ولا تبقى حرب السودان طي النسيان وتضيع وسط انشغال العالم بحروب أخرى، وهذا ما اتضح من خلال رواية الصحفية اعتماد أحمد التي واصلت عملها حتى بعد تطويق إذاعة الفاشر بسلسلة من الألغام، وإضراب الصحفية رشا حسن عن الطعام في اليوم الثالث من الاعتقال نسبة لغيابها عن التغطية ليومين قضتهما في الحبس القسري.

«الحرب لم تستطع أن تقتل الحقيقة، لأن صحفيات واصلن العمل رغم كل محاولات إسكاتهن.»

أطباء مزيفون وعيادات بلا ترخيص.. كيف تخترق منظومة الصحة في السودان؟

ملخص

تكشف قضية توقيف شخص يُشتبه في انتحاله صفة طبيب ومزاولة المهنة دون مؤهلات، عن ثغرات في الرقابة على القطاع الصحي بالسودان، خصوصاً في ظل اتساع نشاط المؤسسات والعيادات غير المرخصة بعد الحرب. وتثير القضية مخاوف من مخاطر انتحال الصفات المهنية والرسمية، مع التأكيد على أن الاتهامات تظل قيد الاشتباه إلى حين الفصل فيها قضائياً.

تشير تجارب سابقة إلى انتشار مخالفات تشمل تشغيل منشآت دون ترخيص، وتجاوز النشاط المسموح به، وإجراء عمليات أو بيع أدوية في بيئات غير مؤهلة، فضلاً عن انتحال صفة الأطباء. وكشفت حملات تفتيش سابقة عن مئات البلاغات، بينها قضية طبيب مزيف كان يعالج المرضى بحقن الكورتيزون بصورة عشوائية، ما تسبب في أضرار صحية للعديد منهم.

يحذر مختصون من أن ممارسة الطب من جانب غير المؤهلين قد تؤدي إلى تشخيص خاطئ ووصف علاجات غير مناسبة، فضلاً عن مخاطر العدوى وسوء التعقيم، بما يهدد حياة المرضى والصحة العامة. كما تكشف الظاهرة عن ضعف في أنظمة الترخيص والتفتيش والحوكمة، خاصة مع اتساع القطاع الصحي الخاص وتراجع القدرة على الرقابة الميدانية.

يطالب مختصون بإصلاح منظومة الرقابة عبر إنشاء نيابة ومحكمة متخصصتين في الجرائم الصحية، وتشديد العقوبات، وتطوير أنظمة إلكترونية للتحقق من مؤهلات الممارسين، وتكثيف التفتيش المفاجئ، وتعزيز التنسيق بين الجهات الصحية والعدلية والأمنية. كما يشددون على أهمية دور المجتمع في التحقق من تراخيص مقدمي الخدمات والإبلاغ عن الممارسات المشبوهة، باعتبار أن حماية الصحة العامة مسؤولية مشتركة.

«إن حماية صحة المواطن ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي مسؤولية وطنية مشتركة، وأي تهاون

أفق جديد: ابتسام حسن

في قضية تثير تساؤلات بشأن الرقابة على ممارسة المهن الطبية وحماية المجتمع، تكشف واقعة توقيف شخص يُشتبه في انتحاله صفة طبيب ومزاولته العمل لفترة من الزمن، عن مخاطر الجرائم التي تستهدف القطاع الصحي وتمس بصورة مباشرة سلامة المواطنين وأمن المجتمع.

وبحسب ما أعلنته الجهات المختصة، ضُبط بحوزة المشتبه فيه عدد من المستندات والبطاقات التي يُشتبه في عدم مشروعية بعضها، من بينها بطاقة لمزاولة مهنة الطب وبطاقات تعريف رسمية، إلى جانب زي عسكري برتبة قيادية وسلاح شخصي وذخيرة.

وحظيت القضية باهتمام واسع في وسائل الإعلام، بعد تداول صور للمضبوطات استناداً إلى ما أعلنته الجهات المختصة، ما يعكس حجم الاهتمام الشعبي بها، خصوصاً لما تثيره من مخاوف بشأن انتحال الصفات المهنية والرسمية، وما قد يترتب على ذلك من تهديد مباشر لحياة المواطنين وسلامتهم.

ومع ذلك، تظل الاتهامات محل اشتباه إلى حين استكمال الإجراءات القانونية، فيما يبقى الفصل النهائي في مدى ثبوتها من اختصاص القضاء.

الواقع بعد الحرب

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجهات المختصة لضبط القطاع الصحي، فإن الإمكانيات المتاحة لا تزال محدودة مقارنة بحجم المؤسسات العلاجية المنتشرة، خصوصاً بعد الحرب التي أسهمت في اتساع نشاط المؤسسات غير المرخصة، ومن بينها مراكز العلاج بالأعشاب التي تروج لخدماتها عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي من دون الحصول على التصاريح اللازمة.

ويقدم القطاع الصحي الخاص نحو 80 في المئة من الخدمات الصحية في ولاية الخرطوم، التي تستحوذ بدورها على نحو 80 في المئة من المؤسسات العلاجية الخاصة في السودان، ما يضاعف حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجهات الرقابية، في ظل اتساع نطاق العمل الصحي وتحديات الرقابة على المؤسسات والكوادر العاملة فيها.

وفي إطار استئناف إدارة المؤسسات العلاجية الخاصة بولاية الخرطوم حملاتها التفتيشية، أعلنت وزارة الصحة ضبط عدد من المؤسسات العلاجية الخاصة التي تعمل من دون ترخيص، في خطوة تعكس حجم التحديات التي تواجه تنظيم القطاع الصحي، وسط مخاوف من أن يؤدي انتشار الممارسات غير النظامية إلى تهديد مباشر لسلامة المرضى وتقويض الأمن الصحي.

تجارب واقعية

يقول مدير إدارة المؤسسات العلاجية الخاصة بولاية الخرطوم السابق د. محمد عباس فوراوي: من واقع تجربتي العملية، فإن نحو 95% من المؤسسات العلاجية غير المرخصة التي تم ضبطها كانت تحتوي على مخالفات صحية أو قانونية، بعضها ناتج عن الإهمال، وبعضها الآخر متعمد لتحقيق مكاسب مادية على حساب صحة المواطنين.

وأوضح فوراوي في تصريح لـ(أفق جديد) أن خطورة هذه

في إحكام الرقابة على المؤسسات العلاجية ستكون كلفته أرواحاً بشرية يصعب تعويضها.»

«نحو 95% من المؤسسات العلاجية غير المرخصة التي تم ضبطها كانت تحتوي على مخالفات صحية أو قانونية.»

تكمن في أنها لا تكون مسجلة لدى وزارة الصحة، وبالتالي لا تخضع لبرامج الإشراف والتفتيش الدوري، مما يفتح الباب واسعاً لممارسة مخالفات قد تهدد حياة المرضى دون رقيب أو محاسبة.

أخطاء شائعة

خلال حملات إعادة الترخيص السابقة، حسب تجارب فوراوي، فإن ولاية الخرطوم أعادت ترخيص 805 عيادات كانت تعمل دون ترخيص، رغم أن معظم أصحابها أطباء مرخص لهم بمزاولة المهنة. وهنا يقع كثير من الأطباء في خطأ شائع، وهو الاعتقاد بأن ترخيص مزاولة المهنة يغني عن ترخيص المنشأة العلاجية، بينما القانون يشترط الترخيصين معاً.

وكشفت الحملات عن مخالفات بالغة الخطورة. ففي عام 2014، تم ضبط عيادة لاستشاري نساء وتوليد معروف – رحمه الله – كان يجري عمليات نساء وتوليد داخل العيادة باستخدام التخدير، بما في ذلك عمليات إجهاض، بالمخالفة للاشتراطات المنظمة. وتم إغلاق العيادة وفتح بلاغ في مواجهته.

كما تبين أن عدداً كبيراً من العيادات تجاوز النشاط المرخص له، بممارسة عمليات جراحية صغرى وبيع الأدوية داخل العيادات، رغم أن بيئة العيادة في كثير من الأحيان لا تستوفي شروط حفظ الأدوية، مما يعرضها للتلف بسبب سوء التخزين.

وزاد فوراوي أنه حتى الأدوية التي يحتفظ بها بعض الأطباء باعتبارها عينات مجانية، فإن ضررها قد يفوق نفعها إذا تم تخزينها داخل الأدراج أو في أماكن تفتقر إلى التهوية المناسبة، خاصة بعد انتهاء ساعات العمل وإغلاق العيادات.

انتحال صفة الأطباء

وحسب المتابعات، أسفرت الحملات التفتيشية آنذاك عن فتح نحو 304 بلاغات ضد منتحلي صفة الأطباء والكوادر الطبية.

ومن أشهر تلك القضايا قضية الطبيب المزيف «حامد» عام 2014، حيث كانت عيادته تعج بالمرضى بصورة لافتة. وقال مدير المؤسسات: «بالتنسيق مع مباحث حماية المستهلك، شاركت شخصياً في كمين لضبطه، متقمصاً دور أحد المرضى، وكان ترتيبي في الكشف رقم (62)، رغم حضوري قبل الفجر».

كانت رسوم الكشف لدى الطبيب أعلى من رسوم كثير من الأطباء الاختصاصيين، وكان سر الإقبال عليه ما عُرف بين الناس بـ«الحقنة السحرية» التي كان يزعم أنها تعالج معظم الأمراض.

وعندما جاء دوري، أخبرني بأنني أعاني من أزمة صحية حادة وأحتاج إلى تلك الحقنة بصورة عاجلة، رغم أنني كنت في كامل صحتي. وبعد ضبطه وفحص الحقنة، اتضح أنها تحتوي على الكورتيزون، وهو دواء له استخدامات طبية محددة، لكنه قد يسبب مضاعفات خطيرة وربما قاتلة إذا استُخدم بصورة عشوائية أو دون إشراف طبي.

ويحكي مدير المؤسسات أنه خلال مقابلة المرضى، فوجئنا بأن بعضهم تلقى أكثر من 40 حقنة من هذا الدواء. وعندما تم توضيح الحقيقة لهم، انهار عدد منهم بالبكاء بسبب الثقة الكبيرة التي كانوا يضعونها في ذلك الشخص.

وتولت وزارة الصحة علاج المتضررين وسحب الدواء تدريجياً، لأن إيقاف الكورتيزون بصورة مفاجئة قد يؤدي إلى متلازمة أديسون، وهي حالة خطيرة قد تهدد الحياة.

ورغم فتح بلاغ في مواجهة المتهم، أُطلق سراحه بالضمان العادي، وتمكن من مغادرة السودان قبل محاكمته.

أكبر المهددات

بحسب مختصين، يمثل وجود أطباء أو كوادر طبية مزيفة أحد أخطر التهديدات التي تواجه الأمن الصحي، بالنظر إلى الدور المحوري الذي يؤديه الطبيب في تشخيص الحالات ووضع الخطط العلاجية، فضلاً عن اعتماد اختصاصيي المختبرات والأشعة على توجيهاته لاستكمال

«يعتقد كثير من الأطباء أن ترخيص مزاولة المهنة يغني عن ترخيص المنشأة العلاجية، بينما القانون يشترط الترخيصين معاً.»

«كانت رسوم الكشف لدى الطبيب أعلى من رسوم كثير من الأطباء الاختصاصيين، وكان سر الإقبال عليه ما عُرف بين الناس بـ«الحقنة السحرية».»

مراحل التشخيص والعلاج.

ويحذر المختصون من أن انتحال صفة الطبيب أو ممارسة المهنة من جانب أشخاص غير مؤهلين قد يقود إلى سلسلة من الأخطاء الطبية، تبدأ بتشخيص غير صحيح، مروراً بفحوصات غير دقيقة، وصولاً إلى وصف علاجات خاطئة، قد تفضي إلى مضاعفات صحية خطيرة أو حتى وفاة المرضى.

ولا يتوقف الخطر عند حدود التشخيص والعلاج، إذ قد يمتد إلى نقل أمراض معدية، مثل التهاب الكبد الفيروسي أو فيروس نقص المناعة البشرية (HIV)، نتيجة عدم الالتزام بمعايير مكافحة العدوى، أو سوء تعقيم الأدوات الطبية، أو عدم استخدام وسائل الوقاية الشخصية، ما يحول الممارسة الطبية غير النظامية إلى خطر يتجاوز المريض ليهدد الصحة العامة.

الواقع الرقابي بعد الحرب

رغم الجهود التي تبذلها الجهات المختصة، فإن الإمكانيات المتاحة لا تزال لا تكفي لتغطية سوى نسبة محدودة من المؤسسات العلاجية المنتشرة، في وقت أدى فيه اندلاع الحرب إلى اتساع نشاط المؤسسات غير المرخصة، لا سيما مراكز العلاج بالأعشاب التي تروج لخدماتها عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي من دون الحصول على التصاريح اللازمة.

ويقدم القطاع الصحي الخاص نحو 80 في المئة من الخدمات الصحية في ولاية الخرطوم، التي تضم بدورها نحو 80 في المئة من المؤسسات العلاجية الخاصة في السودان، ما يعكس حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الجهات الرقابية، في ظل اتساع القطاع وتراجع القدرة على الإشراف والمتابعة الميدانية.

لإصلاح القطاع

يؤكد فوراوي على ضرورة إحكام الرقابة على القطاع الصحي الخاص، الذي يتطلب إجراءات عملية، من أهمها إنشاء نيابة ومحكمة متخصصتين في الجرائم الصحية، والتطبيق الصارم لقانون المؤسسات العلاجية الخاصة وقانون الصيدلة، وعدم الاكتفاء بالغرامات المالية.

ومراجعة العقوبات الواردة في قانون المؤسسات العلاجية الخاصة، بما يتناسب مع خطورة الجرائم والتضخم الاقتصادي، وعدم الإفراج بالضمان عن المتهمين في القضايا التي تمس صحة المواطنين إلى حين الفصل فيها قضائياً، والاستعانة بمستشارين طبيين خلال مراحل التحقيق والمحاكمة لتوضيح الأبعاد الفنية للجرائم الطبية، وتكوين مجلس أو آلية رقابية مشتركة تضم وزارة الصحة، وإدارة المؤسسات العلاجية الخاصة، وإدارة الصيدلة، ومجلس الصيدلة والسموم، والمجلس الطبي، والمجلس القومي للمهن الطبية والصحية، وشرطة مباحث الصحة، ونيابة ومحكمة الصحة، وجهاز الأمن والمخابرات، وجمعية حماية المستهلك، لضمان التنسيق الكامل وسد الثغرات التي قد يستغلها المخالفون.

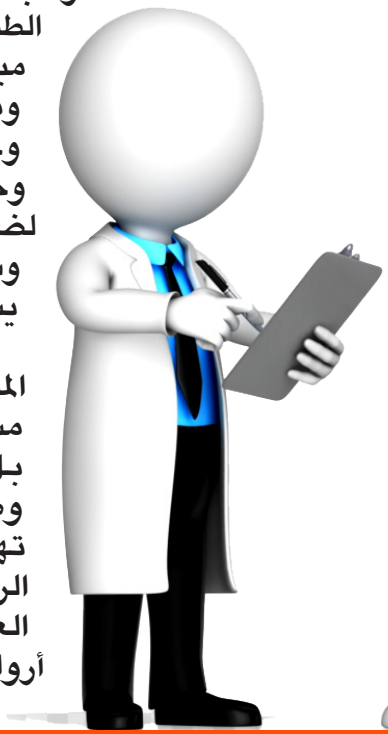

إن حماية صحة المواطن ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي مسؤولية وطنية مشتركة، وأي تهاون في إحكام الرقابة على المؤسسات العلاجية ستكون كلفته أرواحاً بشرية يصعب

«بعض المرضى تلقى أكثر من 40 حقنة من الكورتيزون، وعندما تم توضيح الحقيقة لهم، انهار عدد منهم بالبكاء.»

«هذه القضية يجب أن تكون منطلقاً لتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتطوير نظم الرقابة والتحقق من مؤهلات الممارسين الصحيين.»

تعو يضها .

خطورة الظاهرة

تعد الظاهرة خطيرة، إذ إنها تعرض حياة المرضى للخطر نتيجة التشخيص والعلاج بواسطة أشخاص غير مؤهلين، وتزيد احتمالات الأخطاء الطبية والمضاعفات التي قد تؤدي إلى إعاقات أو وفيات.

وتقوض ثقة المواطنين في الأطباء والمؤسسات الصحية، وتسيء إلى سمعة المهن الصحية والكوادر المؤهلة، وتضعف هيبة مؤسسات الدولة عند انتحال الصفات الرسمية أو استخدام وثائق غير مشروعة.

مفارقة تستوجب المراجعة

يقول خبير الصحة العامة وصحة البيئة عبد الماجد مردس أحمد: من أكثر الجوانب إثارة للتساؤل أن الشخص المشتبه فيه، الذي كان واحداً من أسباب تفجير القضية، كان - بحسب المعلومات المتداولة - يدير عيادة خاصة في أحد أكبر شوارع مدينة كوستي، أكبر مدن ولاية النيل الأبيض، وهي مدينة تضم عدداً كبيراً من الأطباء والاستشاريين وأساتذة كليات الطب، إلى جانب المؤسسات الصحية المدنية والعسكرية.

وهذه المفارقة تفرض مراجعة علمية وإدارية لآليات الرقابة، والإجابة عن سؤال مهم: كيف تمكن من ممارسة هذا النشاط لفترة زمنية قبل اكتشافه؟ والإجابة ينبغي أن تقود إلى معالجة الثغرات في منظومة الترخيص والتفتيش والحوكمة، وليس الاكتفاء بالتركيز على الواقعة وحدها.

الدروس المستفادة

تؤكد هذه القضية أهمية تعزيز الحوكمة والرقابة على المهن الصحية، والتحول إلى أنظمة إلكترونية للتحقق من تسجيل وترخيص الممارسين، وتكثيف التفتيش الدوري والمفاجئ على المنشآت الصحية، وتعزيز التكامل بين وزارة الصحة والمجلس الطبي والأجهزة الأمنية والنيابة العامة والجهات العدلية، وتطبيق القانون بحزم على كل من يثبت تورطه في انتحال المهن الصحية أو تزوير الوثائق الرسمية.

دور المجتمع في مكافحة الظاهرة

ويقول مردس: لا تقتصر مسؤولية مكافحة انتحال المهن الصحية على الجهات الرسمية، بل إن المجتمع يمثل شريكاً أساسياً في حماية الصحة العامة. ويكون ذلك من خلال:

التأكد من أن مقدم الخدمة الصحية يعمل في منشأة مرخصة ويحمل ترخيصاً سارياً.

والإبلاغ الفوري لوزارة الصحة أو الأجهزة الأمنية أو النيابة العامة عن أي ممارسات أو أشخاص يثيرون الشك في قانونية مزاولتهم للمهنة.

وعدم التعامل مع العيادات أو المراكز الصحية غير المعروفة أو التي تفتقر إلى التراخيص الواضحة.

ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بحقوق المرضى وأهمية تلقي العلاج من ممارسين مؤهلين.

ودعم جهود الجهات المختصة، وتجنب تداول الشائعات أو إطلاق الاتهامات دون أدلة، مع احترام سير العدالة.

واعتبر خبير الصحة العامة، في تصريح لـ(أفق جديد)، أن يقظة المجتمع، إلى جانب كفاءة الأجهزة الصحية والرقابية والعدلية، تمثل خط الدفاع الأول لحماية الأرواح وصون المهن الصحية. فكل بلاغ مسؤول، وكل معلومة موثقة، قد تسهم في كشف ممارسات غير مشروعة ومنع وقوع ضحايا جدد.

وقال: إن هذه القضية يجب أن تكون منطلقاً لتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة، وتطوير نظم الرقابة والتحقق من مؤهلات الممارسين الصحيين، بما يحفظ سلامة المرضى ويعزز ثقة المواطنين في النظام الصحي. كما تؤكد أن حماية الصحة العامة مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع، وأن الوقاية من مثل هذه الظواهر لا تقل أهمية عن كشفها بعد وقوعها.

«كل بلاغ مسؤول، وكل معلومة موثقة، قد تسهم في كشف ممارسات غير مشروعة ومنع وقوع ضحايا جدد.»

من نيو برن إلى الخرطوم

حين يصبح النمط القديم مرآة للحاضر

محمد أحمد شبشة

ملخص

يقارن المقال بين تغطية الصحافة الغربية للحرب السودانية عام 2023 وتغطيتها للسودان خلال حصار الخرطوم عام 1884، ويرى أن نمطًا قديمًا ما زال حاضرًا، يقوم على اختزال السودان في الصراع والفوضى والشخصيات العسكرية، مع تهميش أصوات السودانيين وتجاربهم اليومية.

يشير الكاتب إلى أن ضعف المعرفة بتاريخ السودان ومجتمعه وتعقيداته السياسية لدى المؤسسات الإعلامية الغربية يؤدي إلى الاعتماد على أطر جاهزة وشخصيات محدودة لتفسير الحرب. ورغم التطور التقني وظهور صحفيين سودانيين ومنصات تتيح للسودانيين التعبير عن أنفسهم، فإن أولويات المؤسسات الإعلامية والسياسات الخارجية لا تزال تؤثر في طبيعة التغطية.

يرى أن هذا الاختزال يحجب جوانب مهمة من الواقع السوداني، مثل دور الطواقم الطبية التطوعية ولجان المقاومة والمثقفين والفنانين في مواجهة الحرب وتوثيق آثارها. كما يربط بين صورة السودان في الإعلام وبين قصة معبد السودان في مدينة نيو برن، الذي هُدم عام 2026، في إشارة إلى انفصال الرمز عن الإنسان والواقع الذي يمثله.

يطرح الكاتب سؤالًا مفتوحًا حول قدرة الصحافة الحديثة على تجاوز الإرث القديم، ورؤية السودان كما يراه أهله لا كما تفرضه الأطر الجاهزة. ويؤكد في ملاحظته المنهجية أن ما يقدمه قراءة تحليلية قابلة للمراجعة، تحتاج إلى مزيد من البحث الأرشيفي المتخصص للتحقق من الاستنتاجات وتوسيعها.

في أبريل 2023 اندلعت الحرب في السودان. لم يكن ذلك مفاجئًا لمن يتابع السياسة السودانية عن كثب، لكنه كان مفاجئًا لوسائل الإعلام الغربية والأميركية التي وجدت نفسها فجأة أمام بلد لم تكن تعرف عنه شيئًا يُذكر منذ عقود، فلجأت إلى ما هو أسهل وأسرع: الإطار القديم ذاته الذي صنعته صحافة غوردون وكيتشنر وبوليتزر وهيرست. عاد السودان إلى الصفحات الأولى بوصفه أرض فوضى وصراع وكارثة إنسانية، وعادت معه الأسئلة التي لم تتغير في جوهرها منذ مئة وأربعين عامًا: من يُسيطر؟ ومن يتقدم؟ وكم عدد القتلى؟ أما السؤال الذي لم يُطرح، فكان كالعادة هو الأهم: من هم السودانيون الذين يعيشون هذه الحرب؟

هذا ليس حكمًا على النوايا، بل هو رصد لنمط. فالصحفي الغربي الذي غطّى الحرب السودانية عام 2023 لم يكن يحمل، في أغلب الأحيان، خلفية كافية عن تاريخ البلد وتركيبته الاجتماعية وجغرافيته السياسية وتعقيدات علاقاته الإقليمية، لأن مؤسساته الإعلامية لم تكن تستثمر في هذه الخلفية أصلًا في سنوات السلم، وحين اندلعت الحرب لم يكن الوقت يتسع لبناء ما لم يُبنَ. وهكذا جرى ما يجري دائمًا في أوقات الأزمات: اختزال البلد في معادلة بسيطة تُتيح تغطية

سريعة، وإطار جاهز يُغني عن الفهم العميق، وشخصيتان أو ثلاث في المقدمة تحمل الرواية كلها على أكتافها، بينما يبقى الشعب في الخلفية رقمًا في إحصاء النازحين والقتلى.

والمقارنة مع ما رصدناه في المقالات السابقة ليست مجازية، بل هي حرفية في بعض تجلياتها؛ فكما انصبّ اهتمام الصحافة الأميركية عام 1884 على غوردون المحاصر لا على السودانيين المحيطين به، انصبّ اهتمام قدر كبير من التغطية الغربية لحرب 2023 على شخصية البرهان وشخصية حميدتي وحساباتهما وتنافسهما، بينما ظل المجتمع السوداني، بتاريخه ونسيجه وقدرته على المقاومة والصمود، في الهامش. وكما لم تسأل الصحافة القديمة عن معنى الثورة المهدية للسودانيين أنفسهم، لم تسأل كثير من التغطيات الحديثة عن معنى هذه الحرب للمدني السوداني الذي يعيشها يوميًا، عن الطواقم الطبية التطوعية التي ظلت تعمل تحت القصف، وعن لجان المقاومة التي حوّلت الأحياء إلى شبكات دعم، وعن المثقفين والكتّاب والفنانين الذين واصلوا توثيق ما يجري وسط الدمار.

ثمة فارق شكلي ينبغي الإقرار به، لكن دون المبالغة في أثره: الصحافة الغربية والأميركية في عام 2023 لم تكن نسخة طبق الأصل من صحافة 1884؛ فبعض الصحف الأميركية الكبرى باتت تُوظّف مراسلين سودانيين يكتبون بمعرفة داخلية وحساسية مختلفة، وكانت وسائل التواصل الاجتماعي تتيح للسودانيين أنفسهم إيصال صوتهم مباشرة، بما لم يكن متاحًا في أي حقبة سابقة. بل إن الولايات المتحدة كانت تبث قبل الحرب إذاعة موجهة للسودان باسم «سوا»، تتحدث العربية وتخاطب السودانيين بأصواتهم وبلغتهم. غير أن هذا التطور الشكلي لا يُغيّر البنية الداخلية للمشروع؛ فالمراسل السوداني يعمل في مؤسسة تحكمها أولويات تحريرية لا يصنعها هو، وإذاعة «سوا» كانت، في نهاية المطاف، أداة في السياسة الخارجية الأميركية لا منبرًا للتعبير السوداني الحر. تغيّرت الوجوه والأدوات، لكن المنطق الذي يضع المصلحة الأميركية أولًا، ومصلحة الشعب السوداني في مرتبة تالية، ظل هو ذاته الذي حكم تغطية بوليتزر وهيرست قبل أكثر من قرن، وهو المنطق الذي يجعل التطور الشكلي في التغطية تحسينًا في الأداء لا تحولًا في الجوهر.

وهنا تلتقي نقطة البداية بنقطة النهاية. حين هُدم معبد السودان في نيو برن عام 2026 ليحل محله موقف سيارات، لم يكن أحد في المدينة يعلم أن البلد الذي يحمل الاسم ذاته كان يعيش واحدة من أشد كوارثه الإنسانية في تاريخه الحديث. لم يكن ثمة رابط في وعي سكان نيو برن بين الاسم المنقوش على المبنى القديم وبين الحرب الدائرة على بعد آلاف الأميال. وهذا الانفصال التام بين الاسم والحقيقة، بين الرمز والإنسان، هو ما تحاول هذه السلسلة أن تقوله في نهاية المطاف: أن بناء الصورة الذهنية عن الشعوب والبلدان ليس عملية محايدة، بل هو فعل ذو ثمن يدفعه أصحاب الأرض حين تُختزل حياتهم في رمز يُستعار ويُوظَّف ثم يُهدم ليحل محله موقف سيارات.

والسؤال الذي تتركه هذه السلسلة مفتوحًا ليس سؤالًا عن الماضي، بل عن الحاضر: هل يمكن لصحافة اليوم، بأدواتها الجديدة وإمكاناتها غير المسبوقة، أن تنجح أخيرًا في رؤية السودان كما يراه أهله، أم أن الإطار الذي صنعته صحافة غوردون وكيتشنر وبوليتزر وهيرست أعمق وأرسخ مما نتخيل؟

ملاحظة منهجية

يستند هذا المقال في مادته إلى المصادر المتاحة مفتوحة الوصول على الشبكة، من موسوعات أكاديمية ومراجع تاريخية ودراسات منشورة تتناول تلك الحقبة، فضلًا عن نماذج موثقة من أرشيف Chronicling America التابع لمكتبة الكونغرس الأميركية، ومنها صحيفة Cheyenne Transporter بتاريخ أغسطس 1884، وصحيفة The Evening Herald بتاريخ يناير 1899، وصحيفة The Pensacola Journal بتاريخ يونيو 1922. غير أن البحث المنهجي الكامل في ذلك الأرشيف يتطلب الدخول المباشر إلى قواعد بيانات متخصصة لم يتسنَّ الوصول إليها في إعداد هذه السلسلة، كقاعدة ProQuest Historical Newspapers. لذا فإن ما يُقدَّم هنا قراءة صحفية تحليلية تطرح أسئلة تستحق أن يتولاها باحث متفرغ بأدواته الكاملة، وكل استنتاج وارد فيها مفتوح للمراجعة والتصحيح في ضوء ما قد يكشفه البحث الأرشيفي المباشر مستقبلًا.

حرب أبريل القادمة

د. أحمد حسن الفانابي

ملخص

يحذر المقال من أن السودان ما زال يعيش أزمة تعدد مراكز القوة المسلحة، رغم الدروس القاسية التي خلفتها حرب 15 أبريل 2023. فاستمرار احتفاظ حركات مسلحة بقواتها، إلى جانب وجود جيوش متعددة، يطرح تساؤلات جدية حول قدرة الدولة على فرض احتكار السلاح وحماية المواطنين بالقانون.

يرى الكاتب أن تنامي القبلية والجهوية منذ 2019، وتوظيفها في الصراع على السلطة والنفوذ، أسهما في تعقيد المشهد السياسي. كما أن بعض الممارسات المنسوبة إلى مسلحين أعادت مخاوف السودانيين من تكرار الانتهاكات، بغض النظر عن هوية الجهة التي تحمل السلاح.

ينتقد تراجع المشروع السياسي لدى عدد من الحركات المسلحة لصالح صراعات المناصب والمحاصصات، محذرًا من أن هشاشة السلام المرتبط بتعدد الجيوش قد تقود إلى صراع جديد. كما يرى أن التحذيرات من المساس باتفاق جوبا يجب التعامل معها باعتبارها جرس إنذار لا مجرد مواقف سياسية.

يخلص الكاتب إلى أن السودان يحتاج إلى مشروع وطني يعيد بناء جيش مهني، وينهي ظاهرة الجيوش المتعددة، ويعيد السياسة إلى مسارها الطبيعي، بحيث يصبح السلاح حكرًا على الدولة. ويحذر من أن أبريل القادم قد يتحول إلى محطة جديدة في تاريخ الحروب، إذا لم يتعلم

«جيش واحد.. شعب واحد».. عبارة تتردد كلما ظهر الفريق أول عبد الفتاح البرهان بين المواطنين، في سوق أو شارع، أو وهو يحتسي القهوة مع «ستات الشاي». لكنها، مع مرور الوقت، فقدت كثيرًا من بريقها، لأن الواقع السوداني بات أكثر تعقيدًا من أن تختصره عبارة واحدة. فالشعب الذي أنهكته الحرب لم يعد موحدًا كما كان، والجيش لم يعد وحده حامل السلاح.

منذ عام 2019، أخذت القبلية والجهوية تتقدمان إلى واجهة المشهد السياسي بصورة غير مسبوقة. أصبح زعماء القبائل يتصدرون المنابر الإعلامية بعد أن كان حضورهم يقتصر على مجالس الصلح ورتق النسيج الاجتماعي. ولم يكن ذلك تحولًا عفويًا، بل نتيجة طبيعية لسنوات من توظيف الانتماءات القبلية الضيقة في الصراع على السلطة، حتى أصبحت القبيلة، في كثير من الأحيان، مدخلًا إلى النفوذ والثروة أكثر من كونها رابطة اجتماعية.

وفي الضفة الأخرى من المشهد، دفعت الدولة ثمنًا باهظًا لسياسة تعدد مراكز القوة المسلحة. فقد خرجت قوات الدعم السريع من رحم الدولة، ثم تحولت إلى أخطر خصومها، لتنزلق البلاد في 15 أبريل 2023 إلى حرب لم تترك بيتًا إلا وطرقته بالحزن، ولا مدينة إلا وتركت فيها أثرًا من الدمار والنزوح.

كان من المفترض أن تكون تلك التجربة درسًا أخيرًا، لكن المؤشرات لا تبعث على الاطمئنان. فما زالت البلاد تعيش واقع تعدد الجيوش، وما زالت حركات مسلحة تحتفظ بقواتها رغم مشاركتها في السلطة ومرور سنوات على توقيع اتفاق جوبا للسلام.

وهنا يبرز سؤال لا ينبغي الهروب منه: إذا كانت هذه الحركات أصبحت جزءًا من الدولة، فلماذا لا تزال تحتفظ بجيوشها؟ وإذا كانت جبهات القتال اليوم في غرب السودان، فما مبرر وجود قواتها في بورتسودان وعطبرة وأبو حمد، بل وحتى في الخرطوم بعد انحسار العمليات العسكرية فيها؟ إن مثل هذه الأسئلة لا تستهدف أحدًا، وإنما تبحث عن إجابة تطمئن السودانيين إلى أن الدولة تتجه فعلًا نحو احتكار السلاح، لا إلى إعادة إنتاج الأزمة.

ولعل أكثر ما يثير القلق أن بعض الممارسات المنسوبة إلى عناصر من هذه الحركات تجاه المواطنين أعادت إلى الأذهان مشاهد كان

السودانيون يأملون ألا تتكرر بعد مأساة أبريل. فالمواطن لا تعنيه هوية من يحمل السلاح ويمارس الانتهاكات، بقدر ما يعنيه أن يكون مصون الكرامة ومحميًا بالقانون.

وعند المقارنة بين حركات دارفور المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل د. جون قرنق، لا بد من قدر من الإنصاف. فقد اختلف السودانيون كثيرًا مع مشروع الحركة الشعبية، لكن أحدًا لا يستطيع إنكار أنها ظلت متمسكة، لسنوات طويلة، برؤية سياسية واضحة، وخاضت مفاوضاتها على أساس مشروع معلن. أما كثير من حركات دارفور، فقد أرهقتها الانقسامات، وتراجع خطابها السياسي أمام صراع المناصب والمنافع والمحاصصات، حتى بات كثير من السودانيين يتساءلون: هل ما زالت هذه الحركات تحمل المشروع نفسه الذي حملت السلاح من أجله؟

إن التحذيرات من أن المساس باتفاق جوبا قد يقود إلى حرب جديدة يجب ألا تُقرأ باعتبارها مجرد تصريح سياسي عابر، بل باعتبارها جرس إنذار يكشف هشاشة السلام الذي أنتجه اتفاق جوبا. فالدولة التي يرتبط استقرارها ببقاء عدة جيوش متوازية، لا تزال بعيدة عن تحقيق السلام الحقيقي.

السودان لا يحتاج إلى شعارات جديدة، بل إلى مشروع وطني جديد؛ مشروع يعيد بناء الجيش على أسس مهنية، ويُنهي ظاهرة الجيوش المتعددة، ويعيد السياسة إلى ساحتها الطبيعية، ويجعل السلاح حكرًا على الدولة وحدها.

فالحروب لا تبدأ حين تُطلق الرصاصة الأولى، وإنما تبدأ يوم تعجز الدولة عن إقناع الجميع بأن القانون أقوى من البندقية. وما أخشاه هو أن يكون أبريل القادم مجرد تاريخ آخر نضيفه إلى روزنامة الحروب، إذا لم نتعلم شيئًا من أبريل الأسود الذي مضى.

الطيب صالح.. لا كرامة لنبي في وطنه

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يستعرض المقال مسيرة الأديب السوداني الطيب صالح، أحد أبرز روائيي الأدب العربي الحديث، الذي استطاع أن يحول تجربته المحلية وبيئته السودانية إلى أدب ذي حضور عالمي. وُلد في قرية كرمكول عام 1929، وظلت القرية والنيل والموروث الشعبي حاضرة في أعماله، رغم انتقاله للعمل في بريطانيا وهيئة الإذاعة البريطانية.

يشير الكاتب إلى أن رواية «موسم الهجرة إلى الشمال» كانت من أبرز أعماله، إذ تناولت العلاقة المعقدة بين الشرق والغرب، وقضايا الهوية والاستعمار والاغتراب من خلال شخصية مصطفى سعيد. كما قدم في «عرس الزين» صورة للفرح والحياة اليومية في القرية، بينما ناقش في «دومة ود حامد» الصراع بين الحداثة والتقاليد، مؤكدًا قدرته على تحويل التفاصيل المحلية إلى رموز إنسانية واسعة.

يرى أن أسلوب الطيب صالح تميز بلغة بسيطة وعميقة تجمع بين التراث العربي والموروث السوداني، ونجح في تقديم الريف السوداني بوصفه عالمًا إنسانيًا غنيًا، لا مجرد خلفية للأحداث. وقد أثبت أن الطريق إلى العالمية يمر أحيانًا عبر التمسك بالخصوصية المحلية، فترجمت أعماله إلى لغات عديدة ودُرست في جامعات حول العالم.

يؤكد أنه رغم رحيله عام 2009، لا تزال أعماله حية، وتواصل شخصياته الأدبية حضورها في الذاكرة الثقافية. ويظل الطيب صالح أحد أعمدة الرواية العربية، والكاتب الذي حمل النيل والقرية والإنسان السوداني إلى العالم، وترك إرثًا أدبيًا جعل من السودان مركزًا لعالم روائي مفتوح على الإنسانية.

في تاريخ الأدب العربي الحديث أسماء كثيرة تركت بصمتها على مسار الرواية، لكن قلة قليلة استطاعت أن تتحول إلى ظاهرة أدبية وثقافية عابرة للحدود. ومن بين تلك الأسماء يبرز الطيب صالح بوصفه واحدًا من أكثر الروائيين العرب تأثيرًا وحضورًا في الذاكرة الثقافية العربية والعالمية.

لم يكن الطيب صالح مجرد كاتب موهوب، بل كان راويًا كبيرًا استطاع أن يجعل من قرية صغيرة على ضفاف النيل مادةً أدبية تتجاوز الجغرافيا المحلية لتلامس أسئلة الإنسان الكبرى: الهوية، والانتماء، والاغتراب، والحب، والسلطة، والصراع بين الماضي والحاضر.

وُلد الطيب صالح عام 1929 في قرية كرمكول شمال السودان، في بيئة ريفية ظلت حاضرة في معظم أعماله الأدبية. هناك تشكل وعيه الأول بالحياة، وهناك تعلّم الإنصات إلى الحكايات الشعبية والأساطير والمرويات الشفاهية التي ستصبح لاحقًا جزءًا أساسيًا من نسيج أعماله الروائية.

وعلى الرغم من انتقاله إلى بريطانيا في مرحلة مبكرة من حياته العملية، فإن السودان لم يغادر وجدانه قط. فقد ظل حاضرًا في كتاباته بوصفه مكانًا حقيقيًا ورمزًا إنسانيًا في آنٍ واحد.

عمل الطيب صالح في هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، ثم شغل مناصب إعلامية وثقافية دولية عديدة. غير أن شهرته الحقيقية جاءت من الأدب.

بدأ الكتابة القصصية في خمسينيات القرن الماضي، لكن انطلاقته الكبرى جاءت مع رواية «موسم الهجرة إلى الشمال»، التي نُشرت عام 1966، لتصبح لاحقًا إحدى أهم الروايات العربية في القرن العشرين، التي تُرجمت إلى عدة لغات عالمية.

وقد وصفه الناقد المصري الراحل رجاء النقاش بأنه:

«أعظم من كتب الرواية العربية في جيله.»

بينما اعتبره كثير من النقاد امتدادًا عربيًا للأدب الإنساني الكبير الذي استطاع أن يجمع بين المحلية الصادقة والرؤية الكونية الواسعة.

يصعب الحديث عن الطيب صالح دون التوقف مطولًا عند روايته الأشهر «موسم الهجرة إلى الشمال».

تدور الرواية حول شخصية مصطفى سعيد، المثقف السوداني الذي يسافر إلى بريطانيا ويحقق نجاحًا أكاديميًا لافتًا، لكنه يدخل في علاقات معقدة ومأساوية مع نساء أوروبيات، قبل أن يعود إلى قريته السودانية حاملًا أسراره وهزائمه الداخلية.

في ظاهرها تبدو الرواية حكاية فردية، لكنها في عمقها دراسة معقدة للعلاقة بين الشرق والغرب بعد الاستعمار.

فالطيب صالح لا يقدم الغرب باعتباره شيطانًا مطلقًا، ولا الشرق باعتباره ضحية بريئة. بل يطرح أسئلة أكثر تعقيدًا حول السلطة والثقافة والهوية والرغبة والذاكرة.

يقول مصطفى سعيد في إحدى أشهر عبارات الرواية:

وهي جملة أصبحت مفتاحًا لقراءات نقدية لا حصر لها تناولت الرواية من زوايا سياسية وثقافية ونفسية متعددة.

لقد استطاع الطيب صالح أن يحوّل تجربة فردية إلى مرآة تعكس أزمة أمة كاملة تبحث عن مكانها بين تراثها العريق والعالم الحديث.

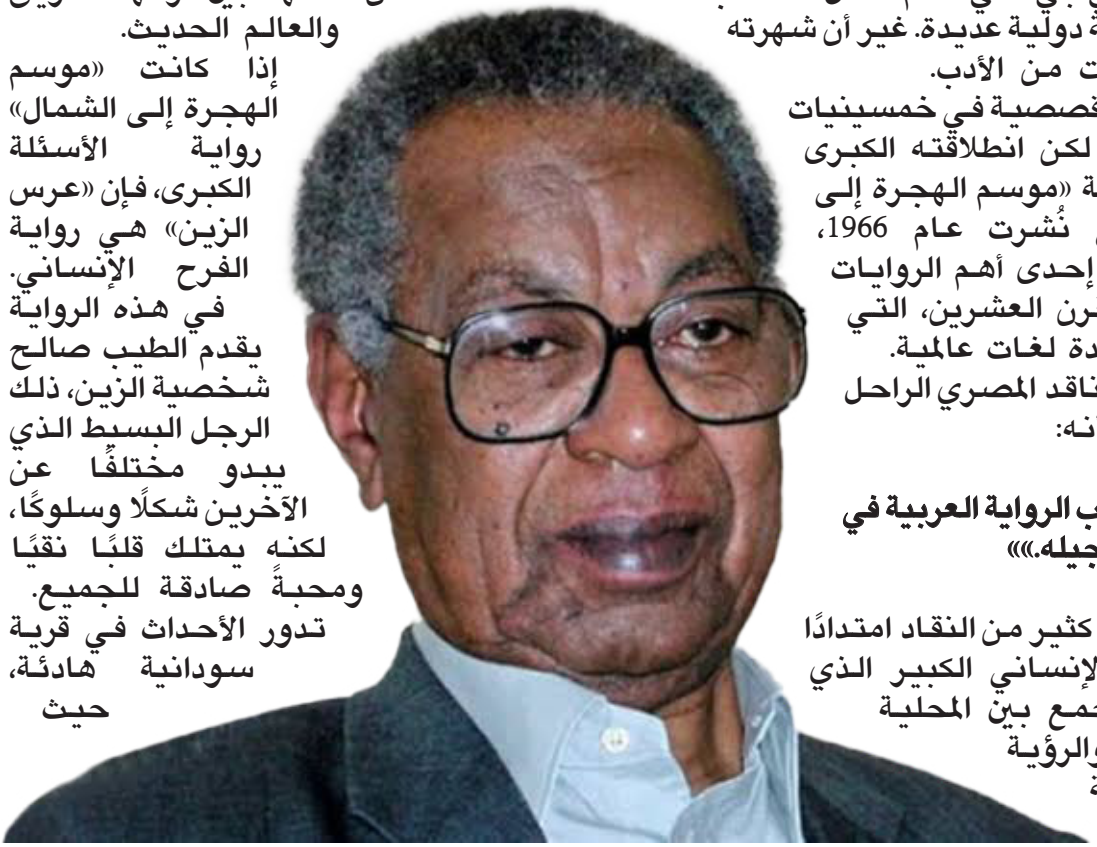

إذا كانت «موسم الهجرة إلى الشمال» رواية الأسئلة الكبرى، فإن «عرس الزين» هي رواية الفرح الإنساني.

في هذه الرواية يقدم الطيب صالح شخصية الزين، ذلك الرجل البسيط الذي يبدو مختلفًا عن الآخرين شكلًا وسلوكًا، لكنه يمتلك قلبًا نقيًا ومحبةً صادقة للجميع.

تدور الأحداث في قرية سودانية هادئة، حيث

يتحول خبر زواج الزين إلى حدث استثنائي يشغل أهل القرية جميعًا.

تكمن عبقرية الرواية في قدرتها على تحويل التفاصيل اليومية البسيطة إلى مادة أدبية آسرة. فالطيب صالح لا يبحث عن البطولة في القصور أو المعارك الكبرى، بل يجدها في حياة الناس العاديين.

وقد تحولت الرواية إلى فيلم سينمائي حاز اهتمامًا عربيًا وعالميًا، مؤكدًا قدرة النص الأدبي على تجاوز حدوده الورقية.

في قصة «دومة ود حامد» يقدم الطيب صالح نموذجًا مميزًا للصراع بين الحداثة والتقاليد.

الدومة، وهي شجرة ضخمة تتوسط القرية، تتحول إلى رمز للذاكرة الجماعية والانتماء الروحي للمكان.

وعندما تظهر دعوات لإزالتها بحجة التطوير والتحديث، ينشأ صراع يبدو بسيطًا في ظاهره، لكنه يخفي أسئلة عميقة حول معنى التقدم وحدود التغيير.

في هذه القصة يبرهن الطيب صالح على قدرته الفريدة في تحويل الأشياء الصغيرة إلى رموز ثقافية وإنسانية واسعة الدلالة.

من أبرز سمات تجربة الطيب صالح الأدبية حضوره المكثف للمكان.

فالقرية في أعماله ليست مجرد خلفية للأحداث، بل شخصية حية تتنفس وتؤثر و تتغير .

النيل، والأشجار، والحقول، والمساجد، والمجالس الشعبية، والأسواق، كلها عناصر تتحول إلى جزء من البناء السردي.

وقد نجح في تقديم الريف السوداني بوصفه عالمًا إنسانيًا غنيًا، بعيدًا عن الصور النمطية التي كثيرًا ما اختزلت المجتمعات الريفية في البساطة أو التخلف.

إن قارئ الطيب صالح يشعر أنه يعيش داخل القرية، يسمع أصوات أهلها، ويشم روائح مواسمها، ويشارك سكانها أفراحهم وأحزانهم.

امتلك الطيب صالح أسلوبًا لغويًا فريدًا.

فهو لا يلجأ إلى التعقيد اللفظي أو الاستعراض البلاغي، بل يكتب بلغة تبدو سهلة وقريبة من القارئ، لكنها تحمل كثافة شعرية عالية.

وقد استفاد من التراث العربي الكلاسيكي ومن الموروث السوداني الشفاهي في آنٍ واحد، فخرج بنبرة خاصة يمكن تمييزها من الصفحات الأولى.

لغة الطيب صالح تشبه النيل الذي كتب عنه كثيرًا؛ هادئة في ظاهرها، لكنها عميقة في باطنها .

واحدة من أهم الدروس التي تقدمها تجربة الطيب صالح هي أن العالمية لا تتحقق بتقليد الآخرين.

فهو لم يحاول كتابة روايات أوروبية بلغة عربية، ولم يتخلَّ عن بيئته المحلية سعيًا وراء الشهرة الدولية.

على العكس من ذلك، كلما ازداد التصاقًا بقريته وناسه ولهجتهم وذاكرتهم، ازداد حضوره في العالم.

ولهذا تُرجمت أعماله إلى عشرات اللغات، ودُرست في جامعات عالمية، وأصبحت موضوعًا لأبحاث أكاديمية لا تزال مستمرة حتى اليوم.

لقد أثبت أن الأدب الصادق المنطلق من خصوصية المكان قادر على الوصول إلى الإنسانية كلها.

رحل الطيب صالح في فبراير 2009، لكن أعماله ما تزال حية في وجدان القراء.

ففي كل جيل جديد يكتشف القراء «موسم الهجرة إلى الشمال» من جديد، ويجدون فيها أسئلة لا تزال معاصرة رغم مرور عقود على كتابتها .

كما تواصل شخصياته الأدبية العيش خارج الكتب؛ فالزين، ومصطفى سعيد، وأهل ود حامد، أصبحوا جزءًا من الذاكرة الثقافية العربية.

ولعل سر خلود الطيب صالح يكمن في أنه لم يكتب عن السودان وحده، بل كتب عن الإنسان في لحظة بحثه الدائم عن نفسه.

يبقى الطيب صالح واحدًا من أعمدة الرواية العربية الحديثة، وصوتًا أدبيًا استطاع أن يجعل من قرية سودانية صغيرة مركزًا لعالم روائي واسع ومفتوح على الإنسانية كلها .

لقد كتب عن الأرض والناس والذاكرة، وعن اللقاء الصعب بين الحضارات، وعن أسئلة الهوية التي ما زالت تشغل العالم حتى اليوم.

ولهذا فإن قراءة الطيب صالح ليست عودة إلى الماضي فحسب، بل هي أيضًا محاولة لفهم الحاضر واستشراف المستقبل.

وإذا كانت الأمم تُعرف بمبدعيها الكبار، فإن السودان سيظل يُذكر دائمًا بوصفه الوطن الذي أنجب الطيب صالح، الكاتب الذي حمل النيل والقرية والإنسان السوداني إلى مكتبات العالم، وترك للأدب العربي إرثًا عظيمًا يصعب تجاوزه أو نسيانه.

عصابات «ترحال»..

حين تحولت رحلة العودة إلى فخ مسلح

ملخص

تحولت عربات «الترحال» في بعض شوارع الخرطوم من وسيلة للنقل إلى فخ تستخدمه عصابات مسلحة لاستدراج المواطنين إلى مناطق معزولة، حيث يتعرضون للنهب وسرقة السيارات تحت تهديد السلاح، بل والقتل في بعض الحالات. وقد استهدفت العصابات مواطنين وأفرادًا من القوات النظامية، ما كشف عن تحول خطير في طبيعة الجريمة بالعاصمة.

تشير المعلومات إلى أن البلاغات ضد هذه العصابات بدأت في يونيو الماضي، وتزايدت مع تكرار عمليات السطو والاعتداء، قبل أن تقلب إصابة إحدى الضحايا بالرصاص أثناء مقاومتها للجناة مسار التحقيقات. كما ارتبطت العصابة بحادثة مقتل سائق في منطقة المقرن، إلى جانب سرقة سيارات وانتحال صفة قوات نظامية.

نفذت الشرطة عملية أمنية مشتركة بين جبل أولياء وأم درمان وأمبدة، انتهت بالقبض على أفراد التشكيل الإجرامي أثناء تنقلهم بعربات منهوبة. وضبطت بحوزتهم ثماني قطع سلاح، بينها كلاشينكوف وقرنوف، إلى جانب أسلحة بيضاء ومنهوبات، فيما قالت الشرطة إن المتهمين أقروا بارتكاب جرائم نهب وسرقة تحت تهديد السلاح.

تكشف القضية عن تحول الجريمة في الخرطوم خلال سنوات الحرب من عمليات سلب عابرة إلى نشاط منظم يعتمد على التسليح والاستدراج والتخطيط. ورغم تفكيك العصابة، تؤكد الشرطة استمرار العمليات الأمنية، داعية المواطنين إلى توخي الحذر والإبلاغ عن أي نشاط إجرامي، في وقت تظل فيه استعادة سيادة القانون تحديًا أساسيًا في العاصمة.

«تحول إيقاف عربة ترحال إلى مقامرة قد تنتهي بفقدان المال أو السيارة، وربما الحياة نفسها.»

الخرطوم: مصعب الشريف

لم يعد إيقاف عربة «ترحال» - وترحال هنا لا علاقة لها باسم الشركة المعروفة، وإنما بات اصطلاحًا يُطلق على كل عربات الأجرة - في بعض شوارع الخرطوم مجرد وسيلة للوصول إلى المنزل، بل تحول بالنسبة لكثيرين إلى مقامرة قد تنتهي بفقدان المال أو السيارة، وربما الحياة نفسها. فخلال الأسابيع الماضية، تصاعد نشاط عصابات مسلحة اتخذت من عربات الترحال وسيلة لاستدراج الضحايا إلى مناطق معزولة، قبل أن تنقض عليهم بأسلحة الكلاشينكوف والقرنوف والأسلحة البيضاء، في مشهد يعكس تحولًا خطيرًا في طبيعة الجريمة بالعاصمة.

هذه العصابات لم تكتفِ بنهب الهواتف والمقتنيات، بل انتقلت إلى سرقة السيارات بالقوة، وإطلاق النار على الضحايا، وصولًا إلى ارتكاب جرائم قتل، الأمر الذي دفع الشرطة إلى تنفيذ عملية واسعة انتهت بالإطاحة بأفراد الشبكة.

رحلة تنتهي تحت فوهة البندقية

كانت الخطة تتكرر بالطريقة نفسها. يستقل المواطن عربة ترحال تبدو طبيعية، وما إن تبتعد عن الطرق المأهولة حتى يظهر بقية أفراد العصابة، لتبدأ لحظات الرعب. تهديد بالسلاح، وتجريد الضحية من كل ما يملك، ثم الاستيلاء على السيارة وإلقاؤه في منطقة نائية، فيما لم ينجُ بعض الضحايا من الرصاص.

ومن بين أبشع الجرائم التي نُسبت للعصابة، حادثة المقرن التي انتهت بمقتل سائق بعد استدراجه، وهي القضية التي دُوِّن بشأنها الشرطة بلاغًا بالقسم الشمالي بالخرطوم.

الضحية الحادية عشرة قلبت المعادلة

تشير المعلومات إلى أن أول بلاغ ضد عصابات «ترحال» سُجل في أم درمان في السابع من يونيو الماضي، قبل أن تتوالى البلاغات بوتيرة متسارعة. أحد الضحايا تعرض لأذى جسيم، وآخر نُهبت سيارته بعد أن انتحل الجناة صفة قوة نظامية، بينما اضطر أحد أصحاب السيارات إلى التفاوض مع اثنين من المتهمين لاستعادة مركبته بعد سرقتها.

لكن القضية التي دفعت الشرطة إلى تكثيف تحركاتها كانت بلاغ السيدة التي حمل الرقم (11). فقد تعرضت لإطلاق نار أصاب قدمها أثناء مقاومتها للعصابة التي حاولت الاعتداء عليها وسرقتها، لتتحول الواقعة إلى نقطة تحول في مسار التحريات.

لم يسلم حتى أفراد القوات النظامية

اتسعت دائرة استهداف العصابة لتشمل الجميع. فقد دوّن رقيب بالشرطة بلاغًا بعد تعرضه للسرقة، كما عُثر على سيارة تخص ضابط برتبة عقيد في الجيش بعد سرقتها، وكانت بطاقة الضابط ضمن المضبوطات التي وُجدت بحوزة أحد أفراد العصابة عند القبض عليهم.

كمين أنهى أشهر الرعب

في عملية وُصفت بأنها من أكبر العمليات الأمنية خلال الفترة الأخيرة، نسقت شرطة جبل أولياء مع شرطة أم درمان وأمبدة، ونفذت كمينًا محكمًا انتهى بالقبض على جميع أفراد التشكيل الإجرامي أثناء تنقلهم بعربات منهوبة.

وضبطت الشرطة بحوزة المتهمين ثماني قطع سلاح، بينها بنادق كلاشينكوف وقرنوف، إلى جانب أسلحة بيضاء ومنهوبات مختلفة، فيما أقر المتهمون - بحسب الشرطة - باعترافات قضائية بارتكاب جرائم النهب والسلب والسرقة تحت تهديد السلاح.

الشرطة تتعهد

وقال مدير شرطة محلية جبل أولياء، اللواء شرطة د. خالد محمد نور، إن الشرطة تمكنت من تفكيك أخطر تشكيلات النهب التي عُرفت

«ما إن تبتعد العربة عن الطرق المأهولة حتى يظهر بقية أفراد العصابة، لتبدأ لحظات الرعب تحت تهديد السلاح.»

«لم تكتفِ العصابات بنهب الهواتف والمقتنيات، بل انتقلت إلى سرقة السيارات وإطلاق النار على الضحايا.»

باسم «ترحال»، موضحًا أن أفرادها كانوا يجوبون الأحياء بالدراجات النارية والعربات المسلحة، وينفذون عملياتهم بصورة منظمة لبث الرعب وسط المواطنين.

وأكد أن نجاح العملية جاء نتيجة تنسيق أمني محكم بين محليات جبل أولياء وأم درمان وأمبدة، داعيًا المواطنين إلى توخي الحذر والإبلاغ الفوري عبر الرقم (999)، مشيرًا إلى استمرار الطواف الأمني بواسطة فرق الشرطة المجتمعية المتحركة لملاحقة أي نشاط إجرامي.

«الدرونات»... مصطلح جديد تحت مجهر الشرطة

وخلال المؤتمر الصحفي، رد اللواء خالد على سؤال لـ«أفق جديد» بشأن استخدام بعض المتفلتين لما يُعرف بـ«الدرونات» في تعاملهم مع أفراد الشرطة، موضحًا أن الأمر لا يعدو كونه سلوكًا محصورًا في نطاق ضيق بين بعض العناصر المنفلتة، مؤكدًا أن أي فرد يثبت تورطه في مثل هذه الممارسات يواجه إجراءات صارمة قد تصل إلى الفصل، مع تقديم كل من يشارك في الجريمة أو يتستر عليها إلى العدالة.

وبينما تنفست مناطق واسعة في الخرطوم الصعداء بعد سقوط عصابات «ترحال»، يبقى هذا الملف مؤشرًا على التحول الخطير الذي شهدته الجريمة خلال سنوات الحرب، حيث لم تعد العصابات تعتمد على السلب العابر، بل أصبحت تعمل بتنظيم وتسليح وخطط استدراج معقدة، الأمر الذي يفرض استمرار الجهد الأمني، بالتوازي مع استعادة مؤسسات الدولة وسيادة القانون في العاصمة.

«لم يسلم من العصابة المواطنون ولا حتى أفراد القوات النظامية.»

«تحولت واقعة الضحية رقم 11 إلى نقطة تحول في مسار التحريات.»

ترمب يصافح مدير وكالة الاستخبارات المركزية جون راتكليف، إذ تعد الإحاطات الاستخبارية اليومية إحدى أهم قنوات التواصل بين الرئيس ومجتمع الاستخبارات الأمريكي

يطالعها ترمب يوميا..

ماذا تحوي الصحيفة الأكثر سرية في العالم؟

بيل كلينتون يجتمع مع فريق الأمن القومي في قاعة مجلس الوزراء بالبيت الأبيض عام 1999

الرئيس الأمريكي جيرالد فورد (وسط) ووزير الخارجية هنري كيسنجر (يسار) مع مستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت عام 1975

تقرير بقلم أحمد مولانا

سمحت الإحاطات لمجتمع الاستخبارات بالتعرُّف إلى شخص الرئيس وأولوياته ومستوى إلمامه بالشؤون الدولية

بينما سعى الاتحاد السوفياتي إلى إحاطة 100% من معلوماته بالسرية، حمت الولايات المتحدة الحد الأدنى من المعلومات التي قد يؤدي كشفها إلى الإضرار بمصادر القوة الأمريكية

وصل بوش الأب إلى الرئاسة وهو يمتلك معرفة معمقة بعمل أجهزة الاستخبارات

انتقد كيسنجر أسلوب النشرة اليومية الذي اتسم بالإيجاز المفرط، وعشوائية اختيار المواضيع، والافتقار إلى التسلسل المنطقي

في نهاية إدارة أوباما، أصبح محتوى الإحاطة الرئاسية يُنتج بثلاث نسخ يوميا ويُقدم لأكثر من 50 شخصا

دفع أسلوب ترمب فريق الإحاطة إلى الاعتماد على الوسائل البصرية، مثل الخرائط والرسوم البيانية وصور الأقمار الصناعية

التنافس مع الاتحاد السوفياتي، زاد أهمية المعلومات الاستخبارية، وأصبح الرئيس يعتمد على التقديرات والتحليلات المقدمة من أجهزة الاستخبارات

»الإحاطة اليومية للرئيس الأمريكي ربما تكون أصغر صحيفة يومية في العالم من _حيث التوزيع، وأكثرها سرية، وربما أفضلها اطلاعا»_

بواسطة (كريستوفر أندرو، المؤرخ الرسمي للاستخبارات البريطانية)

تختلف أجهزة الاستخبارات في درجة تغليف أعمالها بالسرية، فبعضها يعمل على حَجب أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الخصوم، في حين تتبنى أجهزة أخرى نهجا مختلفا يقوم على الإفصاح عن جانب من معارفها وخبراتها، مع حصر الحماية في نطاق ضيق من المعلومات التي قد يؤدي كشفها إلى إلحاق ضرر ملموس بأمنها القومي.

ويُعد النموذج الأمريكي من أبرز الأمثلة على هذا النهج. فإلى جانب ما تنتجه المؤسسات الرسمية ومراكز الأبحاث والجامعات من كم هائل من المعلومات والدراسات، دأبت أجهزة الاستخبارات الأمريكية على نشر جانب معتبر من خبراتها التاريخية والتنظيمية والعملياتية. وينطلق هذا التوجه من قناعة مفادها أن تراكم المعرفة وتداولها يساهمان

الأدميرال ستانسفيلد تيرنر مدير الاستخبارات المركزية (يمين) مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر

في تطوير الأداء المهني وصقل قدرات الأجيال الجديدة من العاملين في المجال الاستخباري.

وفي عام 2020 نشر شبتاي شافيت، رئيس الموساد السابق، النسخة الإنجليزية من مذكراته، وعقد فيها مقارنة بين النهجين السوفياتي والأمريكي في التعامل مع المعلومات. فبينما سعى الاتحاد السوفياتي إلى إحاطة 100% من معلوماته بالسرية، اعتمدت الولايات المتحدة مقاربة تقوم على حماية الحد الأدنى من المعلومات التي قد يؤدي كشفها إلى الإضرار بمصادر القوة الأمريكية، مع ترك بقية المعلومات متاحة للتداول. ووفقا لشافيت، فإن هذا النهج يجعل من الصعب على الخصوم التقاط الإشارة الحقيقية المهمة وسط تدفق وتضارب المعلومات المتاحة للجميع.

وفي هذا السياق أنشأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مركزا متخصصا لدراسات الاستخبارات، تولّى على مدار عقود إصدار عشرات الكتب والدراسات والوثائق التي تتناول تاريخ العمل الاستخباري الأمريكي وآلياته وتحدياته، بهدف تعزيز الفعالية التشغيلية والتحليلية والإدارية لمجتمع الاستخبارات، وبناء المعرفة المستندة إلى دروس الماضي وخبراته.

ومن بين أبرز إصدارات هذا المركز كتاب «الإحاطات الاستخباراتية للمرشحين للرئاسة والرؤساء المنتخبين من عام 1952 إلى عام 2016، الذي أعده جون هيلغرسون، نائب مدير وكالة المخابرات المركزية لشؤون الاستخبارات سابقا، والذي قدم بنفسه الإحاطة الاستخبارية للرئيس بيل كلينتون عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية في عام 1992.

واعتمد هيلغرسون في تأليف الكتاب على مقابلات شخصية مع مُقدمي الإحاطات السابقين من ضباط الاستخبارات، وكذلك مع عدد من الرؤساء الأمريكيين مثل جورج بوش الأب ورونالد ريغان وجيمي كارتر وجيرالد فورد، فضلا عن اطلاعه على أرشيف الإحاطات السرية المُقدَّمة للرؤساء منذ بدئها في عام 1952. وقد نشرت آخر طبعة للكتاب عام 2022 لتغطي الإدارة الأولى للرئيس ترمب.

ويفتح هذا الكتاب نافذة نادرة على واحدة من أكثر حلقات صناعة القرار الأمريكي سرية، وهي الإحاطات الاستخبارية التي تُقدَّم للمرشحين الرئاسيين والرؤساء المنتخبين، وما تحمله من تقديرات وتحذيرات ومعلومات

دالاس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية (أقصى اليسار)، في اجتماع لمجلس الأمن القومي بحضور الرئيس دوايت أيزنهاور (وسط) بجانب نائبه ريتشارد نيكسون

تسهم في تشكيل فهمهم للعالم وتوجيه قراراتهم في ملفات الحرب والسلم والسياسة الخارجية.

نقطة البداية

في يوم 12 أبريل/نيسان 1945، وجد هاري ترومان نفسه رئيسا للولايات المتحدة بعد وفاة فرانكلين روزفلت. وبعد أقل من أسبوعين على دخوله البيت الأبيض، أبلغه وزير الحرب هنري ستيمسون بوجود مشروع مانهاتن لتطوير القنبلة الذرية، دون أن يكون نائب الرئيس على علم بتفاصيله. وتركت هذه التجربة أثرا عميقا في ترومان، وأقنعته بأن الرئيس الجديد لا ينبغي أن يبدأ ولايته وهو يجهل الملفات الدولية والأمنية التي سيصبح مسؤولا عنها منذ اليوم الأول، خاصة في ظل المكانة القيادية التي احتلتها الولايات المتحدة في النظام الدولي الذي تشكَّل بعد الحرب العالمية الثانية.

خلال تلك السنوات، كانت الولايات المتحدة ما تزال تبني أجهزتها الاستخبارية وتبحث عن آليات أكثر فاعلية لإيصال المعلومات إلى القيادة السياسية. وفي عام 1947 أُنشئت وكالة الاستخبارات المركزية ضمن قانون الأمن القومي، ضمن عملية إعادة تنظيم لمؤسسات الأمن والدفاع الأمريكية. ومع تصاعد التنافس مع الاتحاد السوفياتي، تزايدت أهمية المعلومات الاستخبارية، وأصبح الرئيس يعتمد على التقديرات والتحليلات القادمة من أجهزة الاستخبارات.

ومن هنا بدأت تتبلور آليات منتظمة لتزويد الرئيس بالمعلومات والتقديرات الاستخبارية. فقد أعدَّت الوكالة منشورا حمل عنوان «ملخص الوضع»، ركز على تطورات الحرب الكورية وانعكاساتها الدولية. ثم أطلقت عام 1951 «نشرة الاستخبارات الجارية» اليومية، ثم أتبعتها في العام نفسه بمنشور أسبوعي بعنوان «المراجعة الأسبوعية للاستخبارات الجارية». وكانت المواد المُقدَّمة عبارة عن تقارير موجزة تتناول أوضاع الدول والقضايا التي تشغل صناع القرار الأمريكيين، بحيث تتناول في فقرة أو فقرتين ملخص الوضع الراهن في دولة مُحددة أو قضية ذات أهمية. ورغم حرص ترومان على متابعة هذه النشرات المكتوبة، فقد أولى أهمية خاصة للإحاطات الشفوية الأسبوعية التي قدَّمها له مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك الجنرال والتر

ريتشارد نيكسون (يمين) وهنري كيسنجر

بيديل سميث، رفقة أحد ضباط الاستخبارات.

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية عام 1952، رأى ترومان أن من المصلحة الوطنية إطلاع المرشحين على التحديات الدولية الرئيسية قبل الانتخابات، بصرف النظر عن انتمائهما الحزبي أو فرص كل منهما في الفوز. ولذا اتخذ قرارا بتزويد المرشحيْن الرئاسيَّيْن آنذاك، دوايت أيزنهاور وأدلاي ستيفنسون، بإحاطات استخبارية دورية. ومن هذه الخطوة نشأت تقاليد الإحاطات الاستخبارية المُخصَّصة للمرشحين والرؤساء المنتخبين، التي أصبحت مع مرور الوقت إجراء راسخا ضمن عملية الانتقال الرئاسي في الولايات المتحدة.

الإحاطة الرئاسية في 70 عاما

تضمَّنت الحقيبة الاستخبارية التي قُدِّمَت للمرشحيْن أيزنهاور وستيفنسون مجموعة من المواد المكتوبة التي صُمِّمَت لإطلاعهم على الوضع العالمي بدقة، وشملت تقارير موجزة احتوت نحو 20 بندا، يتراوح طول كل منها بين فقرة إلى فقرتين، وتلخص الوضع الراهن في دول معينة ذات اهتمام، فضلا عن تحليلات مُعمَّقة تتضمن مقالا واحدا طويلا يتناول دولة ذات أولوية قصوى (كانت إيران هي الموضوع الأكثر تكرارا في هذه المقالات) وتقرير أو اثنين من أحدث تقديرات الاستخبارات الوطنية التي تُقيّم آفاق التوسع الشيوعي في مناطق مختلفة من العالم.

وبحُكم خبرته العسكرية، تعامل أيزنهاور مع الإحاطة الاستخبارية بعناية، وكان يقرأ المواد المكتوبة قبل الدخول في النقاش مع مقدمي الإحاطة، ويقضي ما بين 15-20 دقيقة في مراجعتها، ثم يطرح أسئلته حول الموضوعات التي تسترعي اهتمامه. وتكشف سجلات وكالة الاستخبارات المركزية أن اهتمامه شمل التطورات السياسية في إيران (في عهد رئيس الوزراء محمد مصدق)، ووضع فرنسا في الجزائر، والتجارة بين اليابان والصين، والحرب الكورية ومفاوضات الهدنة هناك. وقد حرص على أن يحصل عدد من مساعديه على تصاريح أمنية للاطلاع على المعلومات ولبناء فريق للسياسة الخارجية لديه فهم مشترك للبيئة الدولية.

وسمحت الإحاطات لمجتمع الاستخبارات بالتعرُّف إلى شخص الرئيس وأولوياته ومستوى إلمامه بالشؤون الدولية وطريقته في التعامل مع المعلومات السرية، ما جعل

لعبت المعلومات الاستخبارية دورا محوريا في كشف نشر الصواريخ السوفياتية في كوبا وأصبحت الإحاطات اليومية أداة رئيسية اعتمد عليها كينيدي وفريقه

الإحاطة مسارا ذا اتجاهيْن، يحصل من خلالها الرئيس على المعرفة التي يحتاجها، بينما تحصل منها أجهزة الاستخبارات على فهم مبكر لأسلوبه في استيعاب المعلومات واتخاذ القرار.

ومع دخول أيزنهاور البيت الأبيض بدأت ملامح العلاقة المؤسسية بين الرئيس ومجتمع الاستخبارات تتبلور، فقد فضل الرئيس الجديد تلقي إحاطات شفهية يقدمها مدير وكالة الاستخبارات المركزية ألن دالاس في افتتاح الاجتماع الأسبوعي لمجلس الأمن القومي، بدلا من الاعتماد على التقارير المكتوبة اليومية. وكانت الإحاطة تتناول مواضيع مُتفقا عليها مُسبقا، وإذا لم يكن لدى الرئيس مواضيع محددة يرغب في مناقشتها، تصبح لوكالة الاستخبارات المركزية حرية اقتراح جدول أعمالها الخاص. وفي حال وجود معلومات شديدة السرية، يعقد الرئيس اجتماعا مُصغَّرا للمتابعة بعد انتهاء اجتماع مجلس الأمن القومي الدوري للحصول على إجابات حول أسئلته المفصلة.

ولتعويض الفجوة بين الاجتماعات الأسبوعية والتطورات الآنية، كان أيزنهاور يتلقى إحاطة شفوية من نجله جون أيزنهاور وأحد مساعديه تضم خلاصة التقارير اليومية الصادرة عن وكالة المخابرات المركزية، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، مع إمكانية طلب تقرير مُحدد أو ورقة تحليلية في القضايا التي تسترعي اهتمامه.

ولم تمض سنوات على تجربة أيزنهاور حتى أدركت الاستخبارات الأمريكية أن الإحاطة الرئاسية تحتاج إلى تطوير. فالعالم الذي واجهته الولايات المتحدة في الستينيات أصبح أعقد من عالم الخمسينيات، ووتيرة الأزمات الدولية صارت متتالية.

وجاء وصول جون كينيدي إلى البيت الأبيض عام 1961 ليشكل منعطفا مُهما. فقد كان كينيدي أصغر سنا من أسلافه وأكثر اهتماما بالتفاصيل اليومية للأحداث الدولية. كما أنه وصل إلى السلطة في مرحلة شهدت تصاعد المنافسة مع الاتحاد السوفياتي، واندلاع أزمات مع الشيوعيين في ألمانيا وكوبا وجنوب شرق آسيا. وأدرك مسؤولو الاستخبارات أن النمط الذي استُخدم مع أيزنهاور غير كاف لتلبية احتياجات رئيس يريد متابعة التطورات بصورة آنية.

هاري ترومان (يسار) يتحدث مع والتر بيديل سميث

وفي هذا السياق ظهرت عام 1961 «قائمة المراجعة الاستخبارية للرئيس»، وهي منشور يومي صُمِّم لتقديم المعلومات والتحليلات في فقرات قصيرة بحدود 7 صفحات مع بعض الخرائط للتوضيح، وذلك لتزويد الرئيس بأهم التطورات التي يمكن أن تؤثر في قراراته أو تفرض عليه التعامل مع أزمة وشيكة.

وسرعان ما أثبتت الأحداث أهمية هذا النموذج. فبعد أشهر قليلة من تولي كينيدي السلطة واجهت إدارته أزمة خليج الخنازير عام 1961 مع كوبا، ثم أزمة الصواريخ السوفياتية عام 1962، التي مثلت أخطر مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة. وقد لعبت المعلومات الاستخبارية خلال تلك الأزمة دورا محوريا في كشف نشر الصواريخ السوفياتية في كوبا، كما أصبحت الإحاطات اليومية أداة رئيسية اعتمد عليها الرئيس وفريقه في متابعة التطورات وتقييم الخيارات المتاحة.

ومع وصول جونسون إلى البيت الأبيض بعد اغتيال كينيدي، استمرت عملية التطوير. فقد لاحظت وكالة الاستخبارات أن الرئيس لا يقرأ «قائمة المراجعة الاستخبارية»، فقررت دمجها مع منشورات أخرى لإنشاء «الإيجاز اليومي للرئيس»، وتقديم أهم المعلومات والتقديرات في وثيقة واحدة مختصرة ومحدثة بصورة يومية.

وقد صدر الإيجاز لأول مرة في نهاية عام 1964 ليناسب عادات جونسون في القراءة الليلية في فراشه، بحيث يُسلَّم له بعد الظهر ليقرأه لاحقا، فيما كان مساعدوه ينقلون ردود فعله وطلباته إلى الوكالة. وبعد فترة طلب جونسون استلام التقرير في الساعة 6:30 صباحا قبل أن يبدأ قراءة الصحف الصباحية. وقد استمر «الموجز اليومي للرئيس» كمنشور استخباري قُدم لجميع الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين حتى يومنا الحالي. وبجوار هذا الإيجاز صدر في عهد جونسون تقرير يومي عن الوضع في فيتنام، ومراجعة أسبوعية، ومذكرات لمواضيع مختارة.

وشهدت فترة الرئيس نيكسون تطورا جديدا في العلاقة بين الرئيس والإحاطة الاستخبارية. فقد اعتمد نيكسون على مستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر، الذي شدد على أنه لن تصل للرئيس أي نسخ مستقبلية من الإحاطة الرئاسية دون موافقته. وانتقد كيسنجر أسلوب النشرة اليومية الذي اتسم بالإيجاز المفرط، وعشوائية اختيار

المواضيع، والافتقار إلى التسلسل المنطقي اللازم للقارئ غير المُطلع. ويُعقب هيلغرسون قائلا: «كانت ملاحظات كيسنجر في محلها. فقد صُممت نشرة الأخبار اليومية لتلبية احتياجات إدارة جونسون المنتهية ولايتها، تماما كما صُممت سابقتها لتناسب تفضيلات الرئيس كينيدي».

وأمر كيسنجر بأن تتضمن المذكرات المُعدة لنيكسون بيانا للموضوع الذي تتناوله وتقييما لأهميته، بالإضافة إلى ملخص. كما اقترح أن يقوم مدير المخابرات المركزية بتغيير وقت نشر تقرير النشاط الرئاسي من الصباح الباكر إلى وقت متأخر من بعد الظهر، بحيث يحصل عليه في المساء ويصل إلى الرئيس في صباح اليوم التالي، فيكون لدى كيسنجر الوقت الكافي لإعداد تعليقاته الخاصة على أي موضوع قد يهم الرئيس. ولذا أظهرت تجربة نيكسون وكيسنجر أن أهمية الإحاطة تتأثر بالأشخاص الذين يتحكمون في تدفق المعلومات إلى الرئيس.

وعندما حل فورد مكان نيكسون بعد استقالته إثر فضيحة ووترغيت، طلب إدراج الإحاطة الاستخبارية ضمن جدوله اليومي لتصبح أول نشاط للرئيس كل صباح، ما سهَّل التواصل بين الوكالة والرئيس. وبعد كل جلسة إحاطة كان ممثل الوكالة يقدم تقريرا عن الاجتماع لموظفي غرفة العمليات في البيت الأبيض، ما يُتيح لهم فهما أعمق لاهتمامات الرئيس وشواغله.

كل رئيس يختلف عن الآخر

توصلت وكالة الاستخبارات المركزية عبر التجربة إلى قناعة بأن كل رئيس يختلف عن الآخر، فهم لا يقرؤون بالطريقة نفسها، ولا يطرحون الأسئلة ذاتها، ولا يتعاملون مع المعلومات وفق منهج واحد. ولهذا أصبحت عملية إعداد الإحاطة أكثر مرونة، بحيث يمكن تعديل شكلها ومحتواها وفقا لاحتياجات كل رئيس.

ظهر ذلك بجلاء أثناء إدارة جيمي كارتر. فقد شدَّد الرجل على أنه قارئ نهم للصحافة، وأنه يُفضل نشرة يومية لا تحتوي إلا على مواد لم تُغط في الصحف، وطلب إضافة مقالات تكميلية تتضمن معلومات أكثر، كما طلب سيرا ذاتية إضافية لبعض القادة الأجانب. وكان من أكثر الرؤساء مواظبة على تلقي الإحاطات وقراءة المواد التحليلية، كما اعتاد توجيه أسئلة تفصيلية دفعت مُحلِّلي الاستخبارات إلى إعداد مذكرات إضافية وتقديم معلومات مُكمِّلة لما ورد في النشرة اليومية.

اعتاد كارتر أن يبدأ جدوله اليومي باجتماع مع مستشاره للأمن القومي زبغنيو بريجينسكي يتناول مضمون النشرة اليومية. وكان الجانب السلبي لهذا النظام، من وجهة نظر وكالة المخابرات المركزية، هو غياب مسؤول الإحاطة التابع للوكالة أثناء قراءة الرئيس للتقرير الاستخباري اليومي، ما يحرمها من تلقي ردود فعل فورية بشأن ردود الرئيس

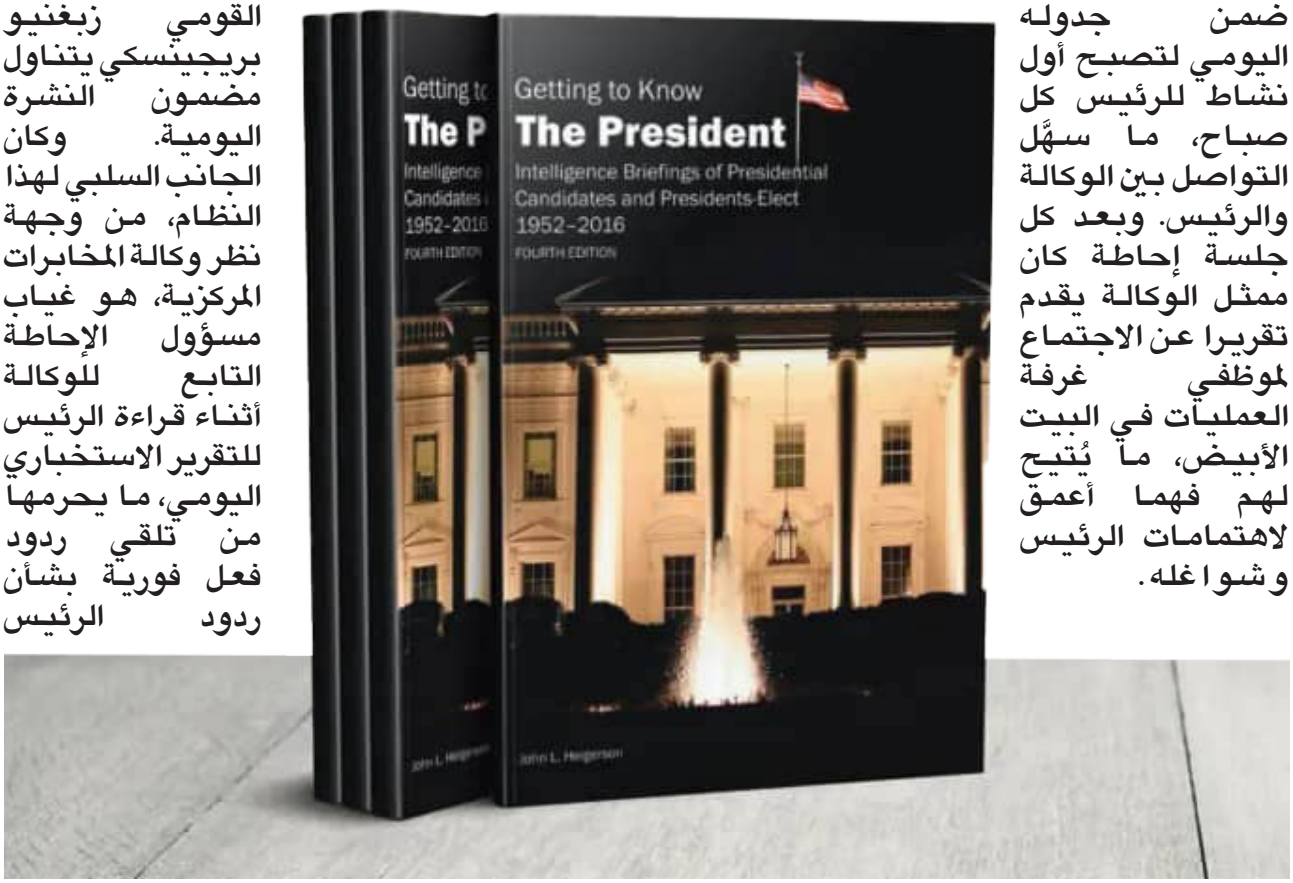

كتاب «الإحاطات الاستخباراتية من عام 1952 إلى عام 2016»

واستفساراته. ولاحقا طلب كارتر من مدير وكالة المخابرات المركزية تقديم إحاطات أسبوعية مُعمَّقة حول مواضيع ذات أهمية خاصة، مثل الجماعات الطائفية والسياسية في لبنان، والبرنامج النووي لجنوب أفريقيا.

وجاء رونالد ريغان بأسلوب مختلف تماما. فقد كان أقل اهتماما بالتقارير الطويلة وأكثر ميلا إلى الخلاصات المختصرة والعروض الشفوية. ولذلك اضطر القائمون على الإحاطة إلى تطوير أساليب أكثر إيجازا، والتركيز على المعلومات الأساسية بدلا من الإغراق في التفاصيل. وعلى مدار السنوات الثماني لإدارة ريغان، لم يتذكر مسؤول الإحاطة في الوكالة سوى مناسبة أو اثنتين اصطحبه فيهما مستشار الأمن القومي إلى المكتب البيضاوي لاطلاع الرئيس. ولذلك، كانت معرفة الوكالة باحتياجات الرئيس الاستخبارية محدودة في تلك الفترة.

أما جورج بوش الأب فقد مثّل حالة مختلفة عن معظم الرؤساء الذين سبقوه. فقبل وصوله إلى البيت الأبيض كان قد شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية بنفسه، وعمل سفيرا في الأمم المتحدة، كما شغل منصب نائب الرئيس لثماني سنوات. ولهذا وصل إلى الرئاسة وهو يمتلك معرفة مُعمقة بعمل أجهزة الاستخبارات. وقد انعكس ذلك على طبيعة الإحاطات التي تلقاها، حيث كان قادرا على خوض مناقشات تحليلية دون الحاجة إلى كثير من الشروح التمهيدية. وطلب أن يتولى تقديم الإحاطات ضباط متخصصون من الرتب الدنيا بدلا من مدير الاستخبارات الذي كان يحضر معهم.

وفي حال طرح بوش بعض الأسئلة المحددة كان مُقدِّم الإحاطة يُجيب عليها فورا أو يُعيدها إلى الوكالة لإعداد إجابة شفهية أو كتابية أكثر تفصيلا في صباح اليوم التالي. كما طلب بوش عرض النشرة اليومية على نائبه ومستشار الأمن القومي وكبير موظفي البيت الأبيض ورئيس هيئة الأركان المشتركة، ثم استعادتها منهم لتشديد الرقابة وضمان شعور الوكالة بحرية أكبر في تناول المزيد من المواد السرية.

وخلال إدارة بيل كلينتون استمرت عملية التكيُّف مع شخصية الرئيس. فقد طلب إضافة ملاحق تركز على قضايا تتطلب منه تحركا سياسيا عاجلا، كما أُرسلت الإحاطة اليومية إلى وزير الخزانة مع تزايد أهمية القضايا الاقتصادية، وأضيفت فقرة في النشرة اليومية بعنوان «القيادة الأسبوعية» تُقدم وصفا موجزا لأنشطة الرؤساء والقادة حول العالم خلال الأسبوع التالي.

لاحقا، شهدت حقبة جورج بوش الابن واحدة من أكثر الإحاطات اليومية شهرة وهي الإحاطة الصادرة بتاريخ 6 أغسطس/آب 2001 قبل 36 يوما من هجمات 11 سبتمبر/أيلول، بعنوان: «بن لادن عازم على الضرب داخل الولايات المتحدة». وردا على الاتهامات الموجهة للإدارة بالتقاعس عن اتخاذ إجراءات بناء على محتوى الإحاطة، أكدت وزيرة الخارجية آنذاك كوندوليزا رايس أن التقرير لم يُحذر الرئيس من تهديد جديد محدد، بل «تضمن معلومات تاريخية مستندة إلى تقارير سابقة».

منذ أحداث سبتمبر، أصبحت قضايا مكافحة الإرهاب والعراق وأفغانستان تحتل موقع الصدارة في الإحاطات اليومية، وارتفعت أهمية التحذيرات الاستخبارية، كما تأسس منصب مدير الاستخبارات الوطنية للتنسيق بين الأجهزة الاستخبارية. وفي عام 2005، عُيِّن جون نيغروبونتي أول مدير للاستخبارات الوطنية، وانتقلت إليه مسؤولية الإحاطات اليومية. كما بدأ الرئيس بوش منذ بداية عام 2007 في تلقي إحاطات استخبارية عن بلدان أو مناطق أو مجالات مختارة، وعُرفت باسم «التحليلات المُعمقة».

ومع قدوم باراك أوباما، عاد الاهتمام بالمادة المكتوبة والتحليل المفصل. فقد عُرف أوباما بقراءته الدقيقة للتقارير واهتمامه بالسياقات والخلفيات التي تقف وراء الأحداث، وهو ما دفع القائمين على الإحاطات إلى التركيز على التحليل الإستراتيجي إلى جانب عرض التطورات اليومية. وكانت جلسات الخبراء تبدأ بعرض يُقدمه مُحلل أو اثنان من محللي الاستخبارات أو ضباط العمليات، حيث يعرضون نقاطهم الرئيسية لمدة 8 دقائق.

وبعد هذا العرض الافتتاحي، يناقش الرئيس والخبراء القضية لمدة تصل إلى 25 دقيقة. وكانت هذه الجلسات تُعقد كل أسبوعين. وقد اختيرت مواضيعها لدعم مداولات السياسة العامة، أو الرحلات الرئاسية الخارجية، أو الزيارات المتوقعة إلى واشنطن من طرف قادة أجانب. وقد شهدت هذه الفترة استخدام الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة في إعداد المواد الاستخبارية وعرضها، حيث تلقى أوباما نشرة المعلومات الرئاسية على جهاز لوحي، مرفقة برسوم بيانية وخرائط ومقاطع فيديو

وصور.

وفي نهاية إدارة أوباما، أصبح محتوى الإحاطة الرئاسية يُنتج بثلاث نسخ يوميا ويُقدم لأكثر من 50 شخصا. فالنسخة الأكثر سرية التي تُقدَّم للرئيس وعشرة آخرين، تتضمن معلومات عملياتية مصنفة بالغة السرية. أما النسخة الثانية، فتُقدَّم لعدد أكبر من المسؤولين؛ وتضمَّنت بعض التقارير الاستخبارية المصنفة تحت شعار «سري للغاية»، لكنها لم تتناول برامج العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية أو البرامج السرية لوزارة الدفاع.

أما النسخة الثالثة فهي أيضا مصنفة ضمن مستوى «سري للغاية»، ولكنها لا تحتوي على أي معلومات حساسة عملياتية، وكانت تُسلَّم وتُشرح لبقية المتلقين الآخرين. وقد حرصت وكالة المخابرات المركزية على حماية الأسماء الحقيقية لمصادرها، ولم تُدرج هذه الأسماء أبدا في نشرة المعلومات الرئاسية.

أما دونالد ترمب فمثَّل تحديا جديدا من نوعه بالكلية لمجتمع الاستخبارات الأمريكي. فقد وصل إلى البيت الأبيض دون أن يشغل طوال حياته أي منصب سياسي أو عسكري أو أمني، ما جعله يفتقر إلى الخبرة التي امتلكها عدد من أسلافه في التعامل مع المعلومات السرية والملفات العسكرية والدبلوماسية والاستخبارية.

وخلافاً للعديد من الرؤساء السابقين الذين اعتادوا قراءة المواد الاستخبارية التفصيلية، فضل ترمب الإحاطات الشفوية المختصرة، واعتمد على مقدم الإحاطة لتلخيص أهم التطورات مع التركيز على النقاط الرئيسية. وقد دفع ذلك إلى اختصار النشرة اليومية لتضم عددا محدودا من البنود القصيرة، لا يتجاوز معظمها صفحة واحدة، مع التركيز على التطورات الدولية الأهم والأزمات الجارية. وقد دفع أسلوب ترمب فريق الإحاطة إلى الاعتماد على الوسائل البصرية، مثل الخرائط والرسوم البيانية وصور الأقمار الصناعية، التي وجدوا أنها أكثر قدرة على جذب انتباهه وإيصال المعلومات بسرعة.

وعندما سُئل مقدم الإحاطة عن مدى اطلاع ترمب على تقرير الإحاطة الرئاسية، أجاب: «لقد لمسه ليس إلا. إنه لا يقرأ شيئا». وذكر مدير الاستخبارات الوطنية سابقا جيمس كلابر، أن ترمب يميل إلى «الخروج عن الموضوع؛ فقد لا تتجاوز مدة النقاش الذي يستمر ساعة، 8 أو 9 دقائق من المعلومات الاستخبارية الحقيقية».

ويرى كلابر أن المشكلة تكمن في أن أجهزة الاستخبارات تعتمد على الأدلة، بينما ترمب يتجاهل الحقائق، والأدلة لا تُقنعه.

الرئيس ومجتمع الاستخبارات

يكشف نموذج الإحاطات الرئاسية أن العلاقة بين الرئيس الأمريكي ومجتمع الاستخبارات تبدأ قبل وصول الرئيس إلى البيت الأبيض، وتهدف لإعداده للتعامل مع القضايا الدولية والأمنية التي سيواجهها منذ يومه الأول في المنصب. كما تظهر أن نجاح الإحاطة يرتبط بالقدرة على تكييف الأسلوب المناسب لكل رئيس.

فعندما يصل أي شخص إلى البيت الأبيض يكون قد رسخ عادات شخصية يصعب تغييرها، فمن كارتر المحب للتفاصيل، وريغان المفضل للخلاصات المختصرة، وبوش الأب الخبير بالشأن الاستخباري، وأوباما القارئ المتعمق، وترمب الذي فضل العروض البصرية؛ اضطرت أجهزة الاستخبارات إلى تعديل أساليب العرض وكمية التفاصيل وطريقة تقديم المعلومات بما يتناسب مع احتياجات كل منهم، وبالطريقة التي تمكنه من فهمها واستخدامها في صنع القرار.

وتكشف التجربة أن الرؤساء يميلون إلى المعلومات الموجزة والتقديرات المرتبطة بالقضايا ذات الأهمية البالغة، كما اهتموا بالإحاطات الشفوية التي تتناول هذه القضايا، وبالتحليلات المعمقة التي يقدمها الخبراء، بينما تظل الدراسات المطولة والتقديرات الاستخبارية المتشعبة والمكتوبة أقل حضورا في قراءاتهم اليومية. ولذلك حرصت أجهزة الاستخبارات على دمج نتائج الدراسات والتحليلات المطولة في الموجز اليومي للرئيس، باعتباره الوثيقة الاستخباراتية الأوثق للوصول إلى صانع القرار ولفت انتباهه إلى القضايا التي تراها الوكالة ذات أهمية.

وتسلط تجربة الإحاطات الرئاسية الضوء على أهمية حقل دراسات الاستخبارات، الذي لا يقتصر على دراسة التجسس والعمليات السرية، بل ويهتم بكيفية إنتاج المعلومات وتحليلها ونقلها إلى صناع القرار، وهو نموذج تمتد أهميته إلى مختلف الدول التي تسعى إلى توظيف المعلومات في إدارة مصالحها ومواجهة التحديات التي تواجهها.

المصدر: الجزيرة

إنتهى المونديال .. السودانيون عودة قسرية لواقع مزر

ملخص

مع انتهاء كأس العالم، عاد السودانيون إلى واقع الحرب والحرمان، بعد أربعين يومًا شكّلت خلالها البطولة مساحة نادرة للفرح والهروب المؤقت من الأخبار الثقيلة. فقد اجتمع الناس حول المباريات، وتبادلوا التوقعات والمزاح، ووجدوا في كرة القدم هدنة نفسية قصيرة وسط واقع مثقل بالدمار والنزوح وغلاء المعيشة.

لكن متابعة البطولة لم تكن سهلة للجميع، إذ حالت انقطاعات الكهرباء، وضعف الإنترنت، وارتفاع أسعار باقات المشاهدة، إلى جانب توقيت بعض المباريات، دون متابعة كثير من السودانيين للمباريات. ورغم ذلك، لجأ البعض إلى التجمع في الدواوين والمنازل لمشاركة لحظات الفرح، بينما اضطر آخرون إلى الاكتفاء بالملخصات.

يرى متابعون أن المونديال لم يكن مجرد منافسة رياضية، بل مساحة اجتماعية جمعت السودانيين ومنحتهم فرصة للضحك والتواصل ونسيان الحرب لساعات. ومع صافرة النهاية، انقطعت تلك المساحة وعاد الناس إلى واقعهم اليومي المليء بانقطاع الكهرباء والمياه، وارتفاع الأسعار، ومتابعة أخبار الحرب والنزوح.

بالنسبة لكثير من السودانيين، لم يكن الحزن على نهاية البطولة وحدها، بل على انتهاء فترة قصيرة من الحياة الطبيعية والفرح المؤجل. وبينما انتهى كأس العالم، تبقى المباراة الأصعب، كما يقول التقرير، هي استعادة الوطن وإنهاء الحرب، وهي معركة تحتاج إلى صبر وإرادة أطول من أربعين يومًا.

انتهت السَّكرة، وحضر الإحساس القاسي بما تركته الحرب من خراب في الأرواح قبل المدن.

مغيرة حربية

ما أن أطلق حكم المباراة الختامية في كأس العالم صافرة النهاية، حتى عاد الصمت إلى البيوت، وعاد السودانيون إلى واقعهم المؤلم، بعد أربعين يومًا بدت كافية ليؤجل السودانيون أحزانهم، وعاش فيها كثيرون على مواعيد المباريات، واختلاف التوقعات، وصخب المقاهي، وأعلام المنتخبات التي رفرفت فوق رؤوس أنهكتها الحرب. بدا كأس العالم، ولو مؤقتًا، هدنة نفسية نادرة في بلدٍ اعتاد أن يستيقظ على الأخبار الثقيلة.

يقول الشاعر الأصمعي باشري: «انتهت السَّكرة، وحضر الإحساس القاسي بما تركته الحرب من خراب في الأرواح قبل المدن. اختفت الأحاديث عن الخطط التكتيكية والنجوم، وحلّت محلها أحاديث الكهرباء المقطوعة، وغلاء المعيشة، والنزوح، والانتظار الطويل لأخبار الغائبين».

ويذهب باشري إلى أن كرة القدم لا تُغيِّر الواقع، لكنها تمنح الناس استراحة قصيرة من ثقله، لهذا بدا انتهاء المونديال بالنسبة لكثيرين أشبه بانطفاء نافذة كانت تُدخل قليلًا من الضوء إلى غرفة مزدحمة بالعتمة: «لم يكن الحزن على نهاية البطولة وحدها، لكنه أيضًا على العودة القسرية إلى حياة لم تمنح أصحابها فرصة لالتقاط أنفاسهم، ففي السودان، لم تكن مباريات كأس العالم مجرد منافسة رياضية، لقد كانت مساحة مشتركة للفرح العابر». يقول في حديث لـ«أفق جديد»: «اجتمع الناس حول شاشة واحدة، واختلفوا حول المنتخبات، وضحكوا، وصفقوا، ونسوا، ولو لساعات، أسماء البنادق وخطوط الجبهات. كان ذلك ترفًا إنسانيًا افتقدوه طويلًا».

يذهب محمد المجتبى، وهو شاب يقطن منطقة الكمير غربي شندي، ويقود فريقًا للناشئين، إلى أنه عانى طوال أيام البطولة من تتبع المباريات بسبب توقيتها الحرج من جهة، وتوالي انقطاع التيار الكهربائي من جهة أخرى، ويقول إن المعاناة امتدت حتى المباراة الأخيرة التي شجع فيها إسبانيا على حساب الأرجنتين، لكن التيار الكهربائي انقطع مع صافرة الحكم، منهيًا الشوط الأول، مما اضطرهم لمتابعة بقية المباراة عبر شبكة الإنترنت المتذبذبة هي الأخرى.

يحتشد ديوان المجتبى بالأصدقاء والمعارف لمتابعة المباريات وسط أجواء أهلية وودية مرحة، وهو الديوان الذي استقبل عشرات النازحين أيام الحرب والنزوح. يقول في حديث مع «أفق جديد»: «تابعنا النسخة الماضية من المونديال من خلال شاشات نادي الحي، وفي هذه النسخة لم نستطع تشغيل النادي لأن أسرة نازحة لا تزال تقطن فيه». يضيف: «بالنسبة لي كان المونديال فرصة نادرة لأتعلم من المدربين العالميين وأطبق الخطط على فريقي، لكن أغلب المباريات شاهدتها من الملخصات، هذا ليس كافيًا، فأنا أريد أن أصبح مدربًا، وليست هناك أي جهة تراعي صغار المدربين».

بدوره يخبر الشيخ عابدين، ويقطن منطقة كرري، أنه ظل يتابع مباريات نهائي كأس العالم من أيام زيكو وسقراط وإلدر، في النسخة التي انعقدت في إسبانيا وفازت بها إيطاليا بقيادة باولو روسي عام 1982: «من يومها لم أفوّت لقطة في النهائيات، لكن في هذه النسخة لم أشاهد سوى شوط أول واحد في مباراة الافتتاح بسبب انقطاع الكهرباء، وتوقيت المباريات، وأوضاع البلاد عمومًا بسبب الحرب». ويضيف عابدين: «شغف السودانيين بنهائيات المونديال كبير، لكننا حرمنا من متابعة هذه النسخة الأخيرة».

يصف هاشم الجبلابي، الذي يقطن مدينة أم درمان، كأس العالم بالمهرجان الكروي المحبب لعشاق كرة القدم من السودانيين خاصة: «يتابعونه بشغف». يقول، ومن ثم يضيف في حديثه مع «أفق جديد»: «في المونديال السابق بقطر كانت فرصة المشاهدة متاحة، بحيث كانت المحليات تقوم بتوزيع عدد من الشاشات على مراكز الشباب والأندية، بالإضافة

لم تكن مباريات كأس العالم مجرد منافسة رياضية، لقد كانت مساحة مشتركة للفرح العابر

اجتمع الناس حول شاشة واحدة، واختلفوا حول المنتخبات، وضحكوا، وصفقوا، ونسوا، ولو لساعات، أسماء البنادق وخطوط الجبهات.

إلى العديد من المحال التجارية الكبرى في الشوارع الرئيسة كدعاية وإعلان لها، ولكن في هذا العام لم تتوفر مثل هذه الميزات والفرص للمشاهدة، بالإضافة إلى الأسعار الباهظة للجهاز الخاص بـbeIN Sports، وكذلك العديد من المباريات كانت تقام في أوقات متأخرة بعد منتصف الليل تزامنًا مع سوء الظروف الأمنية، ما اضطر الناس للجوء إلى أجهزة هواتفهم وتغذيتها بباقات الإنترنت بأسعار باهظة الثمن».

يستقطع الجبلابي من منصرفه الشهري مبلغ الـ50 ألف جنيه لشراء باقة إنترنت تكفي لمشاهدة أغلب المباريات، وليس جميعها، مثلما يقول، ومن ثم يضيف بحسرة: «انتهى الكرنفال الكروي البهيج، وانقطع التواصل بين الأصدقاء والمعارف، وتوقفت المناكفات والمزاح، وعاد الجميع إلى واقعهم المضني، وتحسس المعاناة من انقطاع الكهرباء والمياه، ومتابعة أخبار الحرب اللعينة التي لم تنتهِ بعد».

ويعود الأصمعي باشري بالقول: «اليوم، بعد انقضاء البطولة، يبدو الفراغ أوسع من مجرد غياب المباريات. إنه فراغ المعنى، وفراغ الأمل المؤجل، وفراغ الحياة الطبيعية التي يحلم بها السودانيون. ومع ذلك، فإن الشعوب التي تعرف كيف تفرح رغم الألم، هي نفسها التي تعرف كيف تتمسك بالأمل رغم قسوته. فربما انتهى كأس العالم، لكن المباراة الأصعب، مباراة استعادة الوطن، ما تزال مستمرة، وتحتاج إلى صبرٍ أطول من أربعين يومًا، وإلى إرادةٍ لا تنتهي مع صافرة الختام».

انتهى الكرنفال الكروي البهيج، وانقطع التواصل بين الأصدقاء والمعارف، وتوقفت المناكفات والمزاح، وعاد الجميع إلى واقعهم المضني.

معركة السودان من أجل الشرعية السياسية وتشكيل النظام ما بعد الحرب

ملخص

يركز المقال على الصراع المحتدم في السودان حول مصدر الشرعية السياسية وشكل الدولة بعد الحرب، موضحاً أن المعركة لم تعد تقتصر على السيطرة العسكرية، بل امتدت إلى محاولة تحويل النفوذ الذي اكتسبته الأطراف المسلحة في ميدان القتال إلى نفوذ سياسي دائم.

يبرز صعود كتيبة البراء بن مالك باعتبارها نموذجاً لهذا التحول، إذ ارتبطت بشبكات إسلامية قديمة، لكنها اكتسبت خلال الحرب أهمية عسكرية ورمزية سياسية. وبينما يرى مؤيدوها أنها قوة تطوعية دافعت عن الدولة، يعتبرها منتقدوها امتداداً لشبكات النظام السابق ومحاولة لإعادة النفوذ الإسلامي عبر البوابة العسكرية.

تستند لجان المقاومة والقوى المدنية إلى شرعية ثورة 2019 ومطلب الحكم المدني، بينما ترى قوى عسكرية وإسلامية أن من قاتلوا للدفاع عن الدولة يجب أن يكون لهم دور أساسي في تشكيل مستقبلها. ويكشف هذا التباين عن صراع بين شرعيات مختلفة: شعبية، وعسكرية، وحزبية، تتنافس على رسم ملامح السودان بعد الحرب.

يخلص إلى أن التحدي الأكبر يتمثل في منع تحول القوة العسكرية المكتسبة خلال الحرب إلى سلطة سياسية دائمة، وضمان دمج الفاعلين المسلحين في نظام سياسي لا تهيمن فيه البنادق على المؤسسات المدنية. فالمسألة الحاسمة ليست فقط كيف تنتهي الحرب، بل أي نوع من الشرعية والدولة سيخرج من رحمها.

بقلم تسغاب أمار*

أصدر المصباح أبو زيد طلحة، قائد كتيبة البراء بن مالك، مقطع فيديو موجَّهًا إلى أنصاره في أم درمان مطلع مايو/أيار 2025. سخر فيه من النشطاء السودانيين الذين ظهروا بملابس عسكرية وهم يهتفون بنسخة معدلة من الشعار الثوري الذي ميز انتفاضة 2019: «الجيش إلى الثكنات». استبدل طلحة الدعوة الأصلية للحكم المدني برسالة تضع السلطة السياسية في أيدي من وصفهم بالصالحين. واستشهد بالنائب الأول السابق للرئيس الإسلامي علي عثمان محمد طه، وحذر من وصلوا إلى الخرطوم وأم درمان بعد انتهاء أعنف المعارك من أن «كتائب الظل» لا تزال على أهبة الاستعداد.

جاء رد لجان مقاومة أم درمان سريعًا. فقد رفضت محاولة طلحة التحدث باسم القوات المسلحة، وأكدت أن الحرية التي يستخدمها الآن لإطلاق التهديدات قد انتزعتها القوى الثورية نفسها التي كان قد نبذها. وكررت المطالب الأصلية لانتفاضة 2019: جيش بمنأى عن السياسة، وتفكيك الميليشيات، ومنع أي جماعة مسلحة من تولي أي دور في حكم البلاد.

بدا النقاش وكأنه خلاف حول شعارات، لكنه كشف عن صراع أعمق حول النظام السياسي في السودان ما بعد الحرب. فبينما يعيد الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تشكيل البلاد، تسعى الأطراف المتنافسة إلى تحويل سلطة زمن الحرب إلى شرعية سياسية. وقد تحوّل السؤال المطروح منذ زمن طويل، والذي انبثق عن حرب السودان، من مسألة السيطرة على الأراضي إلى مسألة حق تحديد ملامح الدولة المستقبلية بعد انتهاء القتال.

يجسد صعود كتيبة البراء بن مالك هذا الصراع. فقد انبثقت الكتيبة من شبكات مرتبطة بقوات الدفاع الشعبي، وهي قوة شبه عسكرية أُنشئت في ظل حكومة عمر البشير الإسلامية بعد عام 1989. ورغم أن السلطات الانتقالية في السودان حلت قوات الدفاع الشعبي رسميًا عام 2020، إلا أن العديد من شبكاتها بقيت قائمة. وعندما اندلعت الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، أصبحت كتيبة البراء بن مالك إحدى أبرز التشكيلات الموالية للإسلاميين التي قاتلت إلى جانب الجيش.

سدت الكتيبة حاجة ميدانية للقوات المسلحة السودانية، التي كانت تعاني من نقص في قوات المشاة خلال المراحل الأولى من الحرب. ومع مرور الوقت، أصبحت أهميتها العسكرية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا برمزيتها السياسية. فبالنسبة لأنصار الجيش، مثلت كتيبة البراء بن مالك المتطوعين الذين قاتلوا لمنع قوات الدعم السريع من الاستيلاء على السلطة. أما بالنسبة للمنتقدين، فقد مثل ارتباطها بالنظام السابق عودة الشبكات العسكرية الإسلامية التي هيمنت على السودان لثلاثة عقود.

تعكس هذه الاستراتيجية حسابات سياسية أوسع. دخلت الحركة الإسلامية في السودان الحرب وهي منقسمة بشدة. سعت بعض الشخصيات المرتبطة بالنظام السابق إلى استعادة نفوذها عبر الهياكل السياسية القائمة، بينما اعتمد آخرون بشكل متزايد على شبكات الحرب والتشكيلات المسلحة. بالنسبة لقادة مثل طلحة، يمثل الإسهام العسكري مصدرًا مختلفًا للشرعية، لا يستند إلى الهياكل الحزبية التاريخية، بل إلى التضحية والمشاركة في ساحة المعركة، فضلًا عن ادعاء الدفاع عن الدولة.

لم تقتصر العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على البراء بن مالك، ثم الاتحاد الأوروبي على طلحة، على استهداف الانتهاكات المزعومة خلال الحرب، بل عكست أيضًا قلقًا دوليًا متزايدًا من إمكانية تشكيل النظام السياسي الناشئ في السودان من قبل حركات مسلحة تسعى إلى تحويل التعبئة العسكرية إلى نفوذ سياسي دائم. ويبقى من غير المؤكد ما إذا كانت هذه الإجراءات ستحد من طموحات طلحة في نهاية المطاف، لكنها تؤكد على جهد دولي أوسع لمنع قادة الحرب من الظهور كفاعلين سياسيين محوريين في تسوية السودان ما بعد الحرب.

لكن يبدو أن طموحات طلحة تتجاوز ساحة المعركة. فقد أشار تقرير حديث لصحيفة «سودان تايمز» إلى أنه سعى إلى تأسيس منصة سياسية منفصلة عن الأحزاب الإسلامية التقليدية في السودان، ولا سيما الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المنحل. وبدلًا من الاعتماد حصرًا على الهياكل الإسلامية الراسخة المرتبطة بعهد البشير، ركز نهجه، كما ورد، على بناء علاقات مع الزعماء المحليين، بما في ذلك عناصر من الإدارة المحلية والشبكات الدينية.

يعد هذا التمييز بالغ الأهمية لأن القوى السياسية المتنافسة في السودان تعمل وفق

مفاهيم مختلفة للشرعية. تستمد لجان المقاومة والحركات المدنية سلطتها من ثورة 2019، حين أطاحت الاحتجاجات الجماهيرية بالبشير وطالبت بالانتقال إلى حكم مدني ديمقراطي. أما الجماعات المسلحة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية، فتستمد شرعيتها بشكل متزايد من الحرب نفسها، بحجة أن من قاتلوا للحفاظ على الدولة يجب أن يكون لهم دور محوري في صياغة ما سيأتي بعدها. وبذلك، ترسخ هذه الفصائل نفسها كحماة مؤسسين للدولة، مدعيةً حقًا دائمًا في تحديد مستقبلها.

أصبح هذا المصدر الثاني للشرعية أكثر وضوحًا في تصريحات شخصيات مقربة من المؤسسة الإسلامية السابقة. ففي مقابلة نادرة عام 2025، جادل رئيس حزب المؤتمر الوطني السابق، أحمد هارون، بأن مستقبل السودان السياسي يجب أن يُحدد عبر انتخابات ما بعد الحرب، لكنه أكد أيضًا على ضرورة احتفاظ الجيش بدور سياسي إلى حين زوال التهديدات الأمنية. ويعكس موقفه جدلًا أوسع نطاقًا بين قطاعات من الشبكات الإسلامية والعسكرية في السودان، مفاده أن ظروف الحرب تستلزم

نظامًا سياسيًا تبقى فيه القوات المسلحة ركيزة أساسية للحكم، لا مؤسسة أمنية منفصلة عن السياسة.

يظهر المنطق نفسه بين المقاتلين على الأرض. فقد قدم بعض أعضاء كتيبة البراء بن مالك أنفسهم لا كقوة تسعى لفرض حكم إسلامي، بل كمتطوعين يدافعون عن الدولة ضد قوات الدعم السريع. إلا أن هذا التصور «التطوعي» يتناقض تمامًا مع الدور التأسيسي للكتيبة كجناح مسلح لجماعة الإخوان المسلمين السودانية. فعلى الرغم من الجهود العلنية لتسويق أنفسهم كوطنيين محايدين، إلا أن اندماج الجماعة في عمليات القوات المسلحة السودانية على الخطوط الأمامية قد رسخ نفوذ الإخوان المسلمين داخل الجهاز العسكري. هذه هي المعضلة الأساسية التي تواجه المرحلة الانتقالية في السودان ما بعد الحرب. فنادرًا ما تتخلى الجهات المسلحة عن السلطة التي تعتقد أنها اكتسبتها من خلال الصراع، وغالبًا ما تسعى الحركات التي تحشد المقاتلين إلى تحويل الشبكات العسكرية إلى منظمات سياسية.

مع ذلك، فإن الطريق من النفوذ الميداني إلى السلطة السياسية ليس مضمونًا على الإطلاق. فالتيار الإسلامي في السودان لا يزال منقسمًا، ولا يمثل البراء بن مالك مشروعًا سياسيًا موحدًا. وتستمر الانقسامات العميقة بين الفاعلين الإسلاميين حول القيادة والاستراتيجية وعلاقتهم بالمؤسسة العسكرية. ولا تزال بعض الشخصيات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالهياكل القديمة للحركة الإسلامية، بينما يبدو أن آخرين يفضلون الشبكات الأحدث التي بُنيت حول قادة الحرب.

تعكس العلاقة بين البراء بن مالك وقائد القوات المسلحة السودانية عبد الفتاح البرهان هذه التوترات أيضًا. فمع أن الجيش اعتمد على تشكيلات مسلحة متعددة خلال الحرب، إلا أن بروز القوات المستقلة بشكل متزايد أثار مخاوف بشأن القيادة والسيطرة. ويعكس تأكيد البرهان المتكرر على توحيد القوات المسلحة تحت سلطة الدولة محاولةً لمنع حلفاء الحرب من التحول إلى فاعلين سياسيين عسكريين مستقلين بعد انتهاء النزاع.

لذا، فإن الصراع المحيط بطلحة لا يمثل مجرد طموحات قائد واحد، بل يعكس تساؤلًا أوسع يواجه السودان والعديد من المجتمعات الخارجة من الصراع: هل يمكن دمج من يكتسبون النفوذ من خلال الحرب في النظام السياسي دون السماح للقوة العسكرية بالهيمنة على المؤسسات المدنية؟

يقدم التاريخ السياسي السابق للسودان تحذيرًا. فقد بُني النظام الحاكم السابق في البلاد على دمج شبكات الأحزاب والمؤسسات الأمنية والمنظمات المسلحة. وسعى الانتقال الذي بدأ عام 2019 إلى تفكيك هذا النموذج من خلال وضع الجيش تحت سلطة مدنية. إلا أن الحرب الحالية عكست هذا المسار، وأوجدت جهات فاعلة مسلحة جديدة، وعززت الشبكات القديمة التي باتت تدعي دورًا في تحديد مستقبل البلاد.

لذا، يتجاوز الصراعُ الصراعَ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، أو حتى بين الإسلاميين والحركات المدنية. إنه في جوهره صراعٌ بين مفاهيم متنافسة للشرعية السياسية. ترى لجان المقاومة أن الشرعية تنبع من التعبئة الشعبية والمطالبة بالحكم المدني. بينما ترى الجماعات الموالية للجيش أن الشرعية تنبع من الدفاع عن الدولة في أحلك لحظاتها. أما الأحزاب السياسية، فتسعى إلى الشرعية عبر الانتخابات والتنظيم. وتتنافس كل رؤية على تحديد ملامح السودان ما بعد الحرب.

يبقى نجاح طلحة في تحويل سمعته في ساحة المعركة إلى حركة سياسية رسمية أمرًا غير مؤكد. فالتحدي الذي يواجهه لا يقتصر على إقناع الناخبين السودانيين فحسب، بل يتعداه إلى التعامل مع بيئة سياسية يسعى فيها القادة العسكريون، والفصائل الإسلامية، والحركات المدنية، والجهات الفاعلة الإقليمية إلى التأثير على تسوية ما بعد الحرب.

لا تكمن أهمية معركة البراء بن مالك في دورها الميداني فحسب، بل في كونها تجسد معضلة أوسع نطاقًا في مرحلة ما بعد النزاع. فعلى مر التاريخ، غالبًا ما تسعى الحركات المسلحة التي تدعي إنقاذ الدولة إلى ترسيخ وجودها فيها. ويواجه السودان اليوم التحدي نفسه. لم يعد السؤال المحوري مقتصرًا على كيفية انتهاء الحرب، بل يتعداه إلى ما إذا كانت الشرعية العسكرية المكتسبة عبر الصراع ستطغى على الشرعية المدنية التي طالبت بها ثورة 2019. وستحدد الإجابة ليس فقط النظام السياسي السوداني في مرحلة ما بعد الحرب، بل أيضًا مفهوم الدولة نفسه الذي سينبثق من هذا الصراع.

*باحث في مجلة هورن ريفيو

شباب السودان...
أحلامٌ مؤجلة ومستقبلٌ مجهول

طارق فرح

ملخص

يتناول المقال أوضاع الشباب السودانيين الذين كان يفترض أن يكونوا في مرحلة بناء مستقبلهم، لكن الحرب بددت أحلامهم وأجبرتهم على الانشغال بالنجاة والنزوح والهجرة. فقد تعطلت الدراسة، وضاعت فرص العمل، وتفرقت الأسر، واضطر كثيرون إلى حمل شهاداتهم ومغادرة وطنهم بحثًا عن الأمان.

يرى الكاتب أن الحرب لم تخسر الشباب وحدهم، بل خسر السودان أيضًا عقولًا وسواعد كان يحتاج إليها لبناء مستقبله. فالشباب اليوم موزعون بين مخيمات النزوح ومدن الاغتراب، وبعضهم يعمل في مجالات بعيدة عن تخصصه، بينما يحاول آخرون بدء حياتهم من جديد رغم الظروف القاسية.

يؤكد أن كثيرًا من الشباب يواصلون مقاومة آثار الحرب بالتمسك بالتعلم وتطوير المهارات والعمل، حتى في مجالات لا تتوافق مع تخصصاتهم. فكل معرفة أو خبرة جديدة تمثل استثمارًا في المستقبل، وأملًا في العودة إلى وطن يحتاج إلى طاقاتهم.

يخلص إلى أن الحرب لا ينبغي أن تنتصر مرتين، باقتلاع الشباب من وطنهم ثم اقتلاع الأمل من نفوسهم. ويؤكد أن إنهاء الحرب وإعادة بناء التعليم والاقتصاد يمثلان ضرورة لاستعادة جيل كامل، حتى يعود الشباب إلى السودان بخبراتهم وأحلامهم، ويسهموا في كتابة فصل جديد من تاريخ وطنهم.

دعيتُ إلى مناسبة زفاف، وجلستُ إلى جوار صديق. وبينما كان العريس يدخل تتقدمه كوكبةٌ من أصدقائه وأقاربه، أخذنا نتأمل وجوه الشباب الذين ملؤوا المكان حيويةً وفرحًا.

وبينما كنا نتابع دخولهم، قادنا الحديث إلى ما آلت إليه أحوال جيلهم بعد الحرب؛ جيلٍ كان يستعد للحياة، فإذا به ينشغل بالنجاة.

عندها قال صديقي بهدوء: «هؤلاء هم في عمر العطاء.»

كانت جملةً قصيرة، لكنها فتحت بابًا واسعًا للتأمل.

فأمامنا شبابٌ بذل آباؤهم وأمهاتهم أعمارهم في تربيتهم وتعليمهم، وحلموا أن يروهم أطباء ومهندسين ومعلمين ومبدعين ورواد أعمال، يقودون نهضة السودان، ويسهمون في إعادة بناء وطنهم.

هذا هو العمر الذي يُفترض أن تُبنى فيه الأحلام، وتُؤسَّس فيه الأسر، ويُسهم فيه الشباب بعلمهم وعملهم في صناعة مستقبل بلادهم.

لكن الحرب جاءت لتقلب المشهد كله.

دمرت المدن والقرى، وعطلت الأحلام، وأوقفت الدراسة، وأغلقت أبواب العمل، وفرقت الأسر، وحولت آلاف الشباب إلى نازحين داخل وطنهم أو خارجه. حمل كثيرون شهاداتهم في حقائب السفر، وتركوا خلفهم بيوتًا وذكرياتٍ ومستقبلًا كانوا يرسمون ملامحه.

واليوم، يتوزع شباب السودان بين مخيمات النزوح، ومدن الاغتراب، ومطارات الغربة. بعضهم يعمل في مهن لا تمت إلى تخصصه بصلة، وبعضهم لا يزال ينتظر فرصةً ليبدأ من جديد، وآخرون يعيشون على أمل أن يعودوا يومًا إلى وطنٍ يسع أحلامهم.

وفي وسط هذا المشهد القاسي، ثمة شباب فرضوا على الظروف إرادتهم. بعضهم فتح مشروعًا صغيرًا في بلد النزوح، وبعضهم قبل عملًا بعيدًا كل البعد عن تخصصه، غير آبهٍ باختلافه عن مجاله، لأن الحياة لا تنتظر. جمعهم جميعًا أمل واحد: أن يعودوا يومًا إلى وطنهم. وما أضيق العيش لولا فسحة الأمل.

لم يخسر هؤلاء الشباب وحدهم، بل خسرت معهم أسرٌ بذلت أعمارها في تربيتهم وتعليمهم، وكانت ترى في نجاحهم ثمرة سنواتٍ من التضحية. وخسر السودان كذلك عقولًا وسواعد كان في أمسّ الحاجة إليها، في لحظةٍ كان أحوج ما يكون فيها إلى كل يدٍ تبني، وكل عقلٍ يبدع.

إن أخطر ما تفعله الحروب ليس أنها تُسقط المدن، بل إنها تستنزف الإنسان. فهي تسرق من الشباب أجمل سنوات أعمارهم؛ سنوات كان ينبغي أن تُستثمر في الدراسة والعمل، وتأسيس الأسر، وبناء الوطن. وما يُنتزع من عمر الإنسان لا تعوضه السنوات اللاحقة مهما طال الزمن.

رغم كل هذا الألم، فإن الحرب لا ينبغي أن تنتصر مرتين؛ مرةً حين تقتلع الشباب من أوطانهم، ومرةً حين تقتلع الأمل من نفوسهم.

ولذلك، فإن أكبر تحدٍ أمام شباب السودان اليوم هو ألا يسمحوا للحرب بأن ترسم نهاية قصتهم. قد لا تكون الظروف التي يعيشونها من اختيارهم، لكن ما يصنعونه من هذه الظروف هو خيارهم. فمن واصل التعلم كلما سنحت الفرصة، ومن طوّر مهاراته، ومن قبل بالعمل الشريف حتى إن لم يكن في مجال تخصصه، إنما كان يقاوم الحرب بطريقته الخاصة. فكل خبرة تُكتسب، وكل معرفة تُضاف، هي خطوة نحو المستقبل، واستثمار في اليوم الذي يعود فيه السودان إلى النهوض من جديد.

وفي المقابل، تبقى مسؤولية الجميع أن يعملوا من أجل إنهاء هذه الحرب، لأن استمرارها يعني استمرار نزيف الوطن، وضياع المزيد من أحلام شبابه. فلا سلام والملايين بعيدون عن ديارهم، ولا نهضة والجامعات معطلة، والعقول مهاجرة، والشباب منشغلون بالبحث عن الأمان بدلًا من صناعة المستقبل.

ربما تستطيع الأوطان، مع مرور الزمن، أن تعيد بناء ما هدمته الحروب من طرق وجسور ومدارس ومبانٍ، لكن أصعب ما يمكن استعادته هو سنوات الشباب التي ضاعت، والأحلام التي أُجِّلت، والطاقات التي تفرقت في المنافي، والعقول التي كان مكانها الطبيعي أن تكون في ميادين البناء، لا على طرقات النزوح.

وأنا أغادر قاعة الزفاف، ظلت عبارة صديقي تتردد في ذهني: «هؤلاء هم في عمر العطاء.»

وتمنيت، كما يتمنى كل سوداني، أن يأتي اليوم الذي يعود فيه شبابنا إلى وطنهم، لا يحملون حقائب النزوح، بل يحملون علمهم، وخبراتهم، وأحلامهم... ليكتبوا بأيديهم الفصل الأجمل في تاريخ السودان.

قصة نجاة كلفت امرأة عشرين عامًا من السجن

ملخص

في مايو 2023، دخلت قوات الدعم السريع مدينة الرهد عقب انسحاب الجيش، لتجد حليمة المبارك نفسها، بوصفها زوجة لواء في الجيش، أمام خطر يهددها وابنتها. ولحماية حياتهما، لجأت إلى تقديم الطعام للقوات ومحاولة تهدئة التوتر، ثم سمحت لهم، بحسب رواية أسرتها، باستخدام منازل يملكها أقاربها.

خلال 24 شهراً من سيطرة الدعم السريع على المدينة، لم تحمل حليمة السلاح ولم تشارك في القتال، لكنها واصلت ما اعتبرته أسرتها محاولات للبقاء وحماية ابنتها. وبعد عودة الجيش إلى الرهد في فبراير 2025، ألقي القبض عليها، وتحولت أفعالها السابقة، من ذبح الخراف وتقديم الطعام إلى مفاتيح المنازل، إلى أدلة اتهام بالتعاون مع العدو.

في يونيو الماضي، أصدرت المحكمة بحق حليمة حكماً بالسجن 20 عاماً، رغم تأكيدها أن ما قامت به كان بدافع حماية نفسها وابنتها، وأن قوات الدعم السريع هي التي دخلت منزلها بعد انسحاب الجيش. وتقضي حليمة حكمها في سجن الأبيض، فيما تظل قضيتها محل تساؤل حول حدود المسؤولية بين التعاون الطوعي والتعايش القسري في زمن الحرب.

وتفتح قصتها نقاشاً أوسع بشأن آلاف المدنيين الذين وجدوا أنفسهم تحت سلطة جماعات مسلحة بعد غياب الدولة والحماية. فالسؤال الذي تطرحه القضية لا يتعلق بحليمة وحدها: كيف يُحاسب مدني تُرك وحيداً بين بندقيتين، واضطر إلى استخدام الحيلة والامتثال للبقاء على قيد الحياة؟

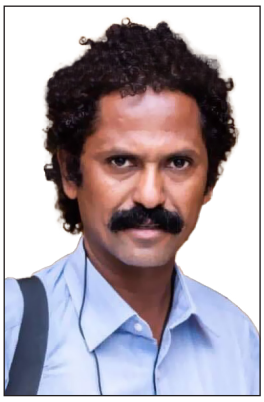

محمد عبد الباقي

في ذلك الصباح الذي تغير فيه كل شيء، لم تكن حليمة المبارك تنظر من نافذة منزلها الكبير في الرهد إلى الشارع، بل كانت تنظر إلى المستقبل وهو ينهار أمام عينيها.

كانت تعرف أن المدينة سقطت.

وتعرف أكثر من غيرها ماذا يعني ذلك.

زوجها لواء في الجيش السوداني، والجيش غادر المدينة تاركًا وراءه آلاف المدنيين يواجهون مصيرهم وحدهم. أما هي، فلم يبق بينها وبين الخطر سوى باب خشبي مغلق، وفتاة في الخامسة عشرة من عمرها ترتجف في إحدى الغرف.

ثم جاء الطرق.

لم يكن طرقًا عاديًا.

كان الطرق الذي تعرف معه أن الحياة السابقة انتهت، وأن القرار الذي ستتخذه في الدقائق التالية قد يحدد إن كانت ستعيش، أم ستُدفن هي وابنتها داخل ذلك المنزل.

ساد صمت ثقيل.

كانت تسمع دقات قلبها أعلى من أصوات الجنود الواقفين في الخارج.

لم تفكر كثيرًا.

فتحت الباب.

قبل الحرب، كانت حليمة واحدة من أشهر نساء مدينة الرهد. تجاوزت الخمسين بقليل، لكنها ظلت حاضرة في كل مناسبة. يعرفها الناس بكرمها، وبقدرتها على حل المشكلات، وبأنها لا تترك محتاجًا دون مساعدة، ولا عزاءً دون مواساة، ولا فرحًا دون حضور.

كان بيتها مفتوحًا دائمًا.

ولم يخطر ببالها أن يصبح هذا البيت نفسه مسرحًا لأصعب امتحان في حياتها.

في مايو 2023، وبعد أسابيع قليلة من اندلاع الحرب، دخلت قوات الدعم السريع مدينة الرهد عقب انسحاب الجيش.

لم تعد المدينة تشبه نفسها.

اختفت الدولة.

اختفى الجنود الذين كان يفترض أن يحموا السكان.

وبقي المدنيون وحدهم أمام القوة الجديدة التي فرضت سيطرتها على الشوارع والأحياء.

وبالنسبة لحليمة، كانت المخاوف مضاعفة.

فهي ليست امرأة عادية في نظر من دخلوا المدينة، بل زوجة ضابط كبير في الجيش.

وفي مثل تلك الأيام، كانت هذه الصفة وحدها - بحسب أقاربها - قد تتحول إلى حكم بالإعدام، أو سببًا لانتهاكات لا يمكن التنبؤ بها.

حين دخل الجنود منزلها، لم تصرخ.

لم تتوسل.

لم تدخل في مواجهة تعرف أنها خاسرة.

بحسب روايات أقاربها، طلبت منهم الجلوس في صالون المنزل، ثم ذبحت عددًا من الخراف وأعدت الطعام لهم.

لم يكن ذلك احتفالًا بقدومهم.

كان محاولة يائسة لإبعاد الموت عن الباب.

كانت، في نظرها، تشتري ساعات إضافية من الحياة.

وكان الثمن خرافًا وطعامًا وابتسامة تخفي خلفها خوفًا لا يراه أحد.

لكن الطعام وحده لم يكن كافيًا.

في منزل واسع، تتصدره صورة زوجها الضابط، كانت حليمة تدرك أن الخطر لن يختفي بهذه السهولة.

فكرت بسرعة.

ثم اقترحت على الجنود، بحسب أقاربها، أن يقيموا في عدد من المنازل التي يملكها أقاربها، وهي منازل كانت تعتقد أنها ستصبح تحت سيطرة القوات على أي حال.

كانت ترى أنها تمنحهم ما سيأخذونه بالقوة أصلًا، مقابل أن يتركوا بيتها وابنتها بعيدتين عن الأذى.

يقول أحد أقاربها:

«لم تكن تساعدهم بقدر ما كانت تقايضهم على حياتها ونجاة ابنتها. كل ما كانت تريده أن تظل هي وابنتها على قيد الحياة.»

شيئًا فشيئًا، خف التوتر.

وبحسب الأسرة، أصبحت هناك تعليمات بين أفراد القوة بعدم التعرض لمنزلها أو لابنتها أو لأقاربها في الحي.

لم يكن ذلك انتصارًا.

بل هدنة مؤقتة مع الخوف.

امتدت سيطرة الدعم السريع على الرهد أربعةً وعشرين شهرًا.

وخلال تلك الفترة، لم تغادر حليمة المدينة.

لم تحمل سلاحًا.

ولم تشارك في القتال.

كانت، بحسب رواية أسرتها، تفعل ما تراه ضروريًا للبقاء: تقدم الطعام، وتظهر الاحترام، وتحاول أن تبقي باب بيتها مغلقًا على ابنتها كل مساء.

كانت تؤمن أن هذه المرحلة ستنتهي يومًا.

ولم تكن تعرف أن الحساب الحقيقي سيبدأ بعد نهايتها.

في السابع عشر من فبراير 2025، عاد الجيش إلى الرهد.

تنفس كثيرون الصعداء.

أما حليمة، فلم يمض وقت طويل حتى أصبحت واحدة من أكثر المطلوبين لدى الخلية الأمنية، وهي جهاز أمني وعسكري يصفه مقربون منها بأنه يضم مدنيين وعسكريين، ولا يعرف كثيرون هيكله القيادي.

ألقي القبض عليها.

ثم بدأت التحقيقات.

وفجأة، تحولت الخراف التي ذبحتها إلى دليل.

وأصبح الطعام تهمة.

وأضحت مفاتيح المنازل قرينة على التعاون مع العدو.

كل ما فعلته لتنجو، أصبح لاحقًا صحيفة اتهام.

في يونيو الماضي، وقفت للمرة الأخيرة أمام المحكمة.

كانت تعتقد أن شرح الظروف التي عاشتها سيكون كافيًا.

قالت، وفق رواية أقاربها، إن قوات الدعم السريع هي التي جاءت إلى منزلها، لا أنها ذهبت إليها.

وإنها كانت زوجة لواء في الجيش، وهي صفة جعلتها وابنتها في دائرة الخطر.

وإن كل ما قامت به كان بدافع حماية طفلتها الوحيدة.

لكن المحكمة لم تقتنع بهذا ا لتفسير .

وصدر الحكم.

عشرون عامًا خلف القضبان.

داخل زنزانة في سجن الأبيض، تقضي حليمة سنوات الحكم، بينما بقي السؤال الذي يطارد آلاف الأسر السودانية أكبر من قضيتها وحدها.

ماذا كان يُنتظر من امرأة تُركت وحدها في مدينة انسحب منها الجيش، وأصبحت تحت سيطرة قوة مسلحة تخشاها؟

هل كان عليها أن تواجه الجنود وحدها؟

أم أن تحاول النجاة بما تملك من حيلة، حتى لو دفعت ثمن تلك الحيلة لاحقًا؟

قصة حليمة ليست مجرد قضية جنائية، بل نافذة على معضلة عاشها آلاف المدنيين الذين وجدوا أنفسهم تحت سلطة أمر واقع فرضته الحرب. ففي تلك اللحظات، تداخلت الحدود بين التعايش القسري والتعاون الطوعي، وبين البقاء على قيد الحياة والاتهام بالخيانة.

ولذلك، فإن قضية «المتعاونين» لا تتعلق فقط بما فعله الأفراد، وإنما أيضًا بالسؤال الأصعب الذي ما زال بلا إجابة:

كيف يُحاسب المدني الذي تُرك وحيدًا بين بندقيتين، بعدما غابت الدولة وغابت الحماية؟

وربما سيظل هذا السؤال، أكثر من أي حكم قضائي، أحد أكثر الأسئلة إيلامًا التي خلفتها الحرب السودانية.

من الثورة إلى الدولة

كيف استعادت قوى الردة زمام المبادرة؟

الهادي الشواف

ملخص

يرى المقال أن ثورة ديسمبر 2018 لم تكن حدثًا عابرًا، بل جاءت نتيجة عقود من النضال السياسي والمدني ضد نظام الإنقاذ، شاركت فيها قوى سياسية ونقابية وطلابية، وأسهمت في نجاحها لجان المقاومة والتحولات في وعي الشباب بفعل الثورة الرقمية واتساع المطالبة بالديمقراطية والعدالة.

يشير إلى أن إسقاط النظام لم يُنهِ الصراع، بل فتح الباب أمام مواجهة بين مشروع الدولة المدنية الديمقراطية ومشروع الحفاظ على شبكات النفوذ المرتبطة بالنظام السابق. كما أسهمت الخلافات بين القوى المدنية والاستقطاب السياسي في إضعاف المرحلة الانتقالية وتعقيد مسار التحول الديمقراطي.

يناقش الكاتب التحديات التي واجهت لجان المقاومة، معتبرًا أن غياب الإطار التنظيمي الموحد وتصاعد الخلافات الداخلية أثّرا على تماسكها، مؤكدًا أن السلمية كانت أحد أهم مصادر قوة الثورة وشرعيتها، وأن الابتعاد عنها أضعف المشروع الثوري.

يخلص الكاتب إلى أن استعادة أهداف ثورة ديسمبر تتطلب إنهاء الحرب، وإعادة بناء كتلة وطنية مؤمنة بالدولة المدنية وسيادة القانون والمواطنة المتساوية، إلى جانب تأسيس عقد اجتماعي جديد يضمن العدالة والتنمية، ويجعل الديمقراطية أسلوبًا دائمًا لبناء دولة تتسع لجميع السودانيين.

لم تكن الثورات لحظة غضب عابرة، وإنما هي نتيجة تاريخ طويل من تراكم الوعي والنضال والتضحيات، وما حدث في السودان في ديسمبر المجيدة 2018م لم يكن انفجارًا مفاجئًا ولدته الأزمة الاقتصادية وحدها، لكنه كان ثمرة مسار ممتد من المقاومة السياسية والاجتماعية والفكرية ضد الاستبداد والظلم والفساد، بدأ منذ الأيام الأولى لانقلاب الثلاثين من يونيو 1989م، وتغذى عبر محطات متعاقبة من النضال حتى بلغ ذروته، وتوج بثورة ديسمبر المجيدة.

لقد تشكلت الحركة المناهضة للاستبداد عبر عقود من العمل السياسي والنقابي والمدني والطلابي والحقوقي، ودفعت فيه القوى المؤمنة بالديمقراطية والحرية والسلام ثمنًا باهظًا من القتل والاعتقالات والملاحقات والتشريد والتضييق الاقتصادي والتفكيك التنظيمي، وفي هذا السياق يمثل ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، الذي جرى التوافق عليه داخل سجن كوبر في أكتوبر 1989م، إحدى البدايات الرمزية المبكرة لصياغة مشروع مقاومة وطني يسعى إلى استعادة الحكم الديمقراطي، قبل أن تتواصل حلقات النضال في الجامعات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، مرورًا بمحطات عديدة، وصولًا إلى هبة سبتمبر 2013م، ثم ثورة ديسمبر 2018.

ورغم ما تعرضت له القوى السياسية من إنهاك نتيجة سنوات طويلة من القمع، وما أصاب بنيتها التنظيمية من ضعف، سواء بفعل الضغوط الأمنية أو بسبب أزماتها الداخلية المرتبطة بضعف الممارسة الديمقراطية داخل عدد من مؤسساتها، فإنها نجحت مع قوى المجتمع الحية في الإسهام في خلق حاضنة شعبية واسعة للتغيير، وكان من أبرز ملامح هذه المرحلة نشوء لجان المقاومة بوصفها شكلًا جديدًا من التنظيم المجتمعي استطاع أن ينقل الفعل السياسي من النخب إلى الأحياء، ومن المكاتب إلى الشارع، وأن يبتكر نموذجًا تنظيميًا أكثر قربًا من المجتمع وأكثر قدرة على التعبئة، وهو العمل وسط الجماهير.

لكن نجاح الثورة لم يكن نتاج التنظيم وحده، رغم أنه من العوامل المهمة لنجاحها، وكان أيضًا نتاج تحولات عميقة في بنية الوعي السوداني، فقد أسهمت الثورة الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي وانفتاح الفضاء الإعلامي في إنتاج جيل جديد أكثر اتصالًا بالعالم، وأكثر إدراكًا لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والحرية والحكم الرشيد، كما ساهمت الندوات وأركان النقاش والحراك الطلابي في بناء وعي سياسي تراكمي، عززته الأزمات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة واتساع الفساد والمحسوبية وتراجع فرص المشاركة السياسية، وهكذا تلاقت الأزمة المعيشية مع الوعي السياسي، فتشكلت كتلة تاريخية واسعة رأت في التحول المدني الديمقراطي مدخلًا لإعادة بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

غير أن إسقاط رأس النظام لم يكن نهاية الصراع، بل كان بداية مرحلة أكثر تعقيدًا، فكل انتقال ديمقراطي يفتح في الوقت نفسه بابًا للأمل وبابًا للمقاومة من القوى التي ترى أن مصالحها مهددة، ولذلك فإن المرحلة الانتقالية لم تكن مجرد عملية لإدارة الدولة، ولكنها كانت أيضًا ساحة لصراع بين مشروعين: مشروع يسعى إلى تأسيس دولة مدنية ديمقراطية، ومشروع آخر رجعي يسعى إلى الحفاظ على شبكات النفوذ والمصالح التي تشكلت خلال العقود السابقة.

ومن هذه الزاوية يمكن قراءة كثير من مظاهر الاضطراب التي صاحبت المرحلة الانتقالية، فقد ظهرت خلافات حقيقية بين القوى المدنية حول أولويات المرحلة وآليات إدارة السلطة والعلاقة بين المكونات المختلفة، وفي الوقت نفسه يرى كثير من أنصار الثورة أن قوى مرتبطة بالنظام السابق سعت إلى استثمار هذه التناقضات والعمل على إضعاف الحاضنة المدنية عبر أدوات سياسية وإعلامية وتنظيمية مضادة بهدف إرباك المرحلة الانتقالية وإعاقة مسار التحول الديمقراطي.

وكانت لجان المقاومة، التي مثلت أحد أهم ركائز قوة الثورة، جزءًا من هذا المشهد المعقد، فمع اتساعها وتعدد مكوناتها برزت داخلها اتجاهات ورؤى مختلفة، وهو أمر طبيعي في أي حركة جماهيرية واسعة، إلا أن غياب إطار فكري وتنظيمي موحد جعلها أكثر عرضة للخلافات الداخلية، وأكثر قابلية للتأثر بالاستقطابات السياسية المضادة، ومع مرور الوقت تصاعد الجدل حول طبيعة وسائل النضال، وحول العلاقة مع القوى السياسية، وحول حدود العمل السلمي وأشكال التصعيد، فبدأت نزعة عنف داخل بعض مكوناتها.

وهنا تبرز قضية جوهرية في تجربة الثورات السودانية، وهي أن السلمية لم تكن مجرد وسيلة، بل كانت جزءًا من فلسفة الثورة نفسها، فقد استمدت الثورة مشروعيتها الأخلاقية

والسياسية من قدرتها على حشد المجتمع حول قيم الحرية والسلام والعدالة، ومن نجاحها في تحويل المقاومة السلمية إلى قوة اجتماعية واسعة، وكل تحول بعيدًا عن هذه الفلسفة كان يعني، بالنسبة لكثير من المشاركين فيها، الابتعاد عن أحد أهم مصادر قوتها ورمزيتها.

كما أن تصاعد الاستقطاب السياسي وتراجع الثقة بين مكونات المرحلة الانتقالية أوجد بيئة أكثر هشاشة، استخدمت فيها الشعارات والخطابات الحادة بصورة متزايدة، وتحول الخلاف السياسي تدريجيًا إلى حالة من الانقسام المجتمعي، ومع تعقد المشهد دخلت البلاد في سلسلة من الأزمات المتلاحقة، كان من أبرز محطاتها انقلاب 25 أكتوبر 2021م، ثم الانهيار الكامل الذي قاد إلى اندلاع الحرب في أبريل 2023م، وهي حرب تتداخل في تفسير أسبابها عوامل سياسية وعسكرية ومؤسسية وإقليمية متعددة، ولا يمكن ردها إلى سبب واحد.

إن الدرس الأهم الذي تقدمه التجربة السودانية هو أن الثورة يمكن أن تنتصر في معركة إسقاط النظام، لكنها قد تتعثر في معركة بناء الدولة إذا لم تنجح في إدارة اختلافاتها الداخلية، وإذا لم تستطع تحويل وحدتها الثورية إلى وحدة استراتيجية حول مشروع وطني جامع، فالانتقال الديمقراطي لا يحتاج فقط إلى إسقاط الاستبداد، ولكنه يحتاج أيضًا إلى ثقافة سياسية جديدة قوامها الحوار والتوافق واحترام التنوع وتقديم المصلحة الوطنية على المصالح التنظيمية.

ومن هنا فإن الطريق إلى استعادة مشروع ثورة ديسمبر لا يمر عبر استعادة الاصطفافات القديمة، وإنما عبر إعادة بناء الكتلة التاريخية للديمقراطية؛ كتلة تضم جميع المؤمنين بالدولة المدنية الديمقراطية وبالتداول السلمي للسلطة وبسيادة القانون وبالمواطنة المتساوية، وهذه الكتلة لا تُبنى على أساس التطابق الفكري الكامل، بل على أساس الاتفاق حول المبادئ الدستورية الكبرى التي تجعل الدولة ملكًا لجميع مواطنيها.

كما أن إنهاء الحرب لا ينبغي أن يُنظر إليه بوصفه غاية نهائية، ولكنه يعتبر الخطوة الأولى في مشروع وطني أشمل لإعادة تأسيس الدولة السودانية على عقد اجتماعي جديد يضمن العدالة ويحقق التنمية المتوازنة ويعترف بالتنوع ويؤسس لمؤسسات قوية مستقلة، ويجعل المواطنة، لا الانتماءات الضيقة، أساس الحقوق والواجبات.

إن ثورة ديسمبر لم تكن مجرد احتجاج على واقع قائم، ولكنها كانت إعلانًا عن ميلاد فكرة جديدة للسودان.. فكرة ترى أن الدولة ليست غنيمة في أيدي من يحملون السلاح، وإنما فضاء مشترك لكل المواطنين دون تمييز، وستظل هذه الفكرة حية ما دامت هناك قوى تؤمن بأن الحرية ليست امتيازًا، والسلام ليس هدنة، والديمقراطية ليست مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة عبر تداول سلمي فحسب، ولكنها في الأساس أسلوب حياة ومنهج لبناء وطن يتسع للجميع.

فيلم الادوسة يلهم عشاقه للعودة إلى المصدر

ملخص

أعاد فيلم «الأوديسة» للمخرج كريستوفر نولان الاهتمام بالملحمة اليونانية الأصلية، بعد نجاحه الكبير في شباك التذاكر وتحقيقه 264 مليون دولار عالميًا في عطلة نهاية الأسبوع الأولى. ودفعت شعبية الفيلم الجمهور إلى العودة إلى مصدره الأدبي، مع ارتفاع مبيعات النسخ المطبوعة من «الأوديسة» في بريطانيا بنسبة 700%.

سجلت النسخ الصوتية من الملحمة ارتفاعًا كبيرًا في الاستماع، خصوصًا بين الشباب من جيل زد وجيل الألفية، بينما تصدرت بعض التسجيلات قوائم الكتب الصوتية في بريطانيا والولايات المتحدة. وبلغت مبيعات النسخ المطبوعة في بريطانيا نحو 8 آلاف نسخة خلال أسبوع واحد.

أثار الفيلم نقاشًا حول مدى وفائه للنص الأصلي، إذ رحبت الشاعرة إميلي ويلسون بعودة الجمهور إلى قراءة «الأوديسة»، لكنها رأت أن الفيلم أغفل بعض الموضوعات الأساسية في الملحمة. ومع ذلك، أسهم العمل في تعريف جيل جديد بالقصة الكلاسيكية.

حقق الفيلم نجاحًا لافتًا في عروض IMAX ، خصوصًا بتقنية 70 ملم، التي وفرت تجربة سينمائية غامرة، رغم ارتفاع أسعار التذاكر وقلة دور العرض التي توفر هذه التقنية. ويبدو أن نجاح الفيلم لم يقتصر على السينما، بل امتد إلى إعادة إحياء الاهتمام بالكتاب الأصلي والملحمة التي استند إليها..

نقلًا عن بي بي سي

أصبح فيلم السير كريستوفر نولان المقتبس من الأوديسة أحد أنجح أفلام شباك التذاكر لهذا العام، كما أثار اهتمامًا بالأسطورة اليونانية الأصلية، حيث ارتفعت مبيعات الكتب وأرقام الاستماع إلى الكتب الصوتية بشكل حاد.

حقق فيلم المخرج المقتبس من قصيدة هوميروس الملحمية 264 مليون دولار (198 مليون جنيه إسترليني) في شباك التذاكر السينمائية على مستوى العالم في عطلة نهاية الأسبوع الافتتاحية، بما في ذلك 52 مليون دولار (39 مليون جنيه إسترليني) على شاشات IMAX العملاقة.

وقد ألهم ذلك بعض المعجبين للعودة إلى المصدر، حيث ارتفعت مبيعات النسخ المطبوعة بنسبة 700% في المملكة المتحدة الأسبوع الماضي مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025.

النسخة الصوتية التي قرأها السير ستيفن فراي موجودة الآن ضمن أفضل 10 كتب صوتية على سبوتيفاي المملكة المتحدة، بينما دخلت رواية السير إيان ماكيلين القائمة المماثلة في الولايات المتحدة.

تم بيع ما يقرب من 8000 نسخة مطبوعة من الأوديسة في المملكة المتحدة الأسبوع الماضي، ليصل إجمالي المبيعات حتى الآن هذا العام إلى 47000 نسخة. وهذا يمثل زيادة بنسبة 95% على أساس سنوي، وفقًا لبيانات NielsenIQ BookData.

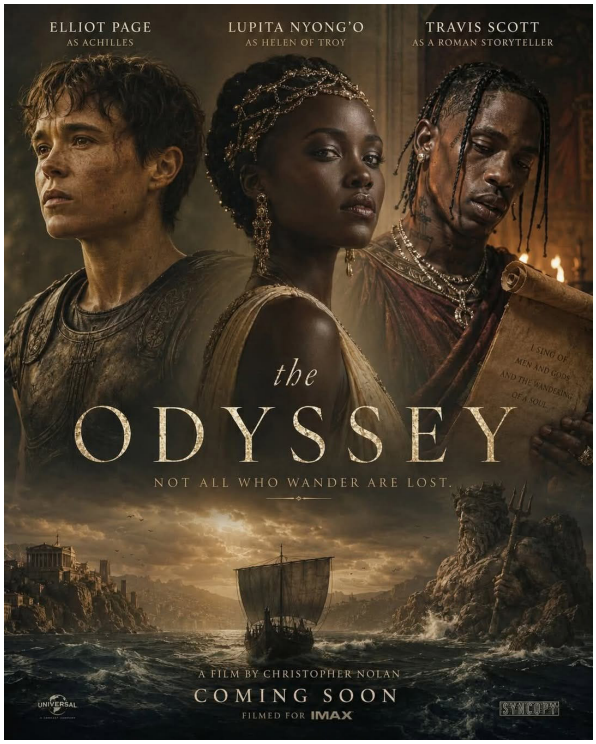

وقالت سلسلة متاجر ووترستونز البريطانية إن هناك طلبًا «هائلًا»، لا سيما على ترجمة إميلي ويلسون لعام 2017، والتي استشهد بها السير كريستوفر كأحد مصادره.

«لقد حصلنا على المزيد من المخزون، لكننا لم نكن نتوقع هذا الارتفاع الكبير، خاصة فيما يتعلق بإميلي ويلسون»، هذا ما قالته كيت سكيبر، الرئيسة التنفيذية للعمليات في شركة ووترستونز، لبرنامج Today على إذاعة بي بي سي 4.

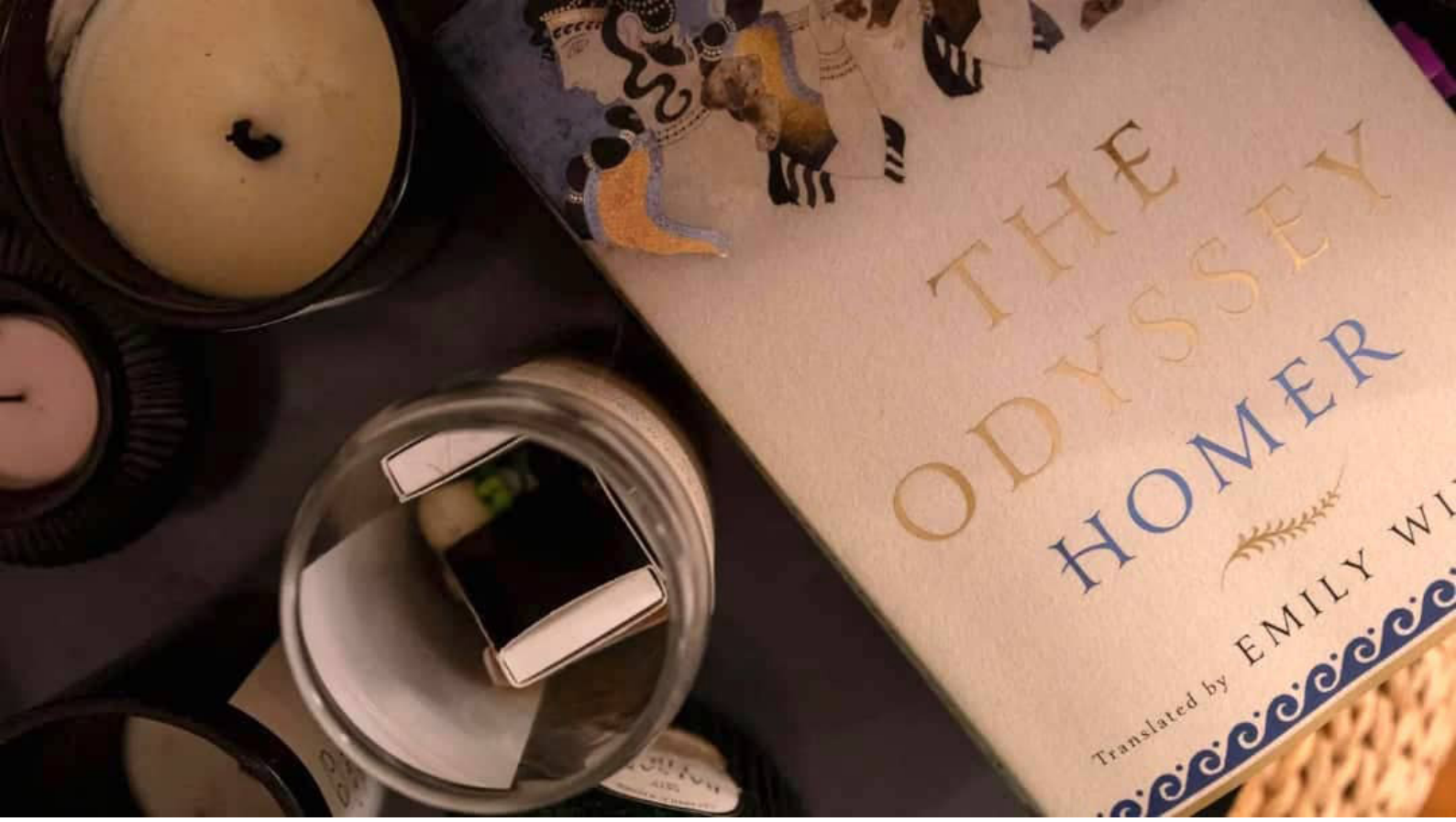

«لذا نتلقى شحنات كل يوم، ويتم شحنها فور وصولها إلى المتاجر.»

مواضيع مفقودة

رحبت ويلسون نفسها بتأثير الفيلم، لكنها أشارت إلى أن السير كريستوفر قد أغفل بعض العناصر الحاسمة.

وقالت لوكالة أسوشيتد برس: «أريد أن أحتفل بحقيقة أن الكثير من الناس أصبحوا على دراية بالأوديسة وعادوا إلى قراءة القصيدة».

«لكن في الوقت نفسه، شعرت أن كريستوفر نولان كان يحاول حشر كل شيء مع إغفال مواضيع أساسية للقصيدة.»

كثير ممن عادوا إلى القصة القديمة هم من الشباب الذين يستمعون إلى النسخة الصوتية.

ذكرت مجلة فارايتي أن أرقام الاستماع على سبوتيفاي ارتفعت بنحو 680% منذ إصدار الفيلم يوم الجمعة، حيث إن أكثر من 80% من المستمعين هم من جيل زد أو جيل الألفية.

في دور العرض السينمائية، تشمل إيرادات الفيلم العالمية 12,6 مليون جنيه إسترليني من المملكة المتحدة، مما يجعله ثاني أكبر افتتاح في عطلة نهاية الأسبوع في البلاد حتى الآن هذا العام، بعد فيلم Toy Story 5.

وفي هذه العملية، حطم فيلم «الأوديسة» الرقم القياسي لأعلى إيرادات في عطلة نهاية الأسبوع الافتتاحية لفيلم على شاشات IMAX في المملكة المتحدة، وفقًا لما نشرته مجلة «سكرين ديلي» المتخصصة في صناعة السينما.

كان الفيلم الملحمي، الذي استمر ثلاث ساعات، والذي قام ببطولته مات ديمون وتوم هولاند وآن هاثاواي، أول فيلم يُعرض في دور السينما ويتم تصويره بالكامل باستخدام كاميرات فيلم 70mm IMAX.

على الرغم من وجود أكثر من 50 شاشة عرض بتقنية IMAX في المملكة المتحدة، إلا أن ثلاث شاشات فقط تعرض الفيلم باستخدام أجهزة عرض أفلام 70 ملم، وهي BFI، ومتحف العلوم في لندن، وPrintworks في مانشستر.

«تشعر وكأنك قريب جدًا من الشخصيات، وتنغمس في الأحداث، لذا فهي تجربة مكثفة، كما أود أن أقول»، هكذا صرحت ناقدة الأفلام ومقدمة بودكاست Girls on Film، آنا سميث، لبرنامج Today.

لكن عروض IMAX أغلى من تذاكر السينما العادية.

«إذا كان لديك المال وكنت محظوظًا بما يكفي للحجز، فلا أعتقد أنك ستندم على مشاهدته بتقنية 70mm IMAX»، هكذا قالت الناقدة السينمائية توري برازير من صحيفة مترو.

«لكن في الوقت نفسه، الأمر مكلف للغاية، ونحن نعيش في عالم يشاهد فيه الكثير من الناس الأفلام على شاشات أجهزة الكمبيوتر المحمولة وشاشات الهواتف الآن، لذلك إذا كنت ستذهب إلى السينما، فستحصل على تجربة شاشة كبيرة بغض النظر عن ذلك.»

أجيال السودان واهدار التعليم (20)

حزم بلا قسوة... وحرية بلا فوضى

عثمان يوسف خليل

ملخص

يناقش المقال العلاقة بين الحزم واللين في التعليم، وينتقد الثقافة القديمة التي ربطت التربية بالعقاب والخوف، مؤكداً أن التعليم القائم على التهديد قد يفرض انضباطاً ظاهرياً، لكنه لا يبني طالباً قادراً على المشاركة والتفكير بحرية.

يفرق الكاتب بين الحزم والقسوة؛ فالحزم يعني وجود قواعد واضحة وتطبيقها بعدالة واحترام، بينما تتمثل القسوة في الإهانة والتخويف والعقاب البدني أو النفسي. كما يحذر من أن رفض القسوة لا ينبغي أن يقود إلى الفوضى وغياب الانضباط داخل الفصل.

يرى أن الحرية التعليمية تعني منح الطالب مساحة للتعبير وطرح الأسئلة والخطأ، لكن داخل إطار واضح يحفظ الاحترام والنظام. ومن هنا فإن الفصل الناجح هو الذي يجمع بين حدود واضحة ومرونة تسمح بالتعلم والتفاعل.

يخلص الكاتب إلى أن التعليم الحقيقي لا يُبنى على العصا ولا على الفوضى، بل على التوازن بين الحزم والحرية. كما يدعو إلى شراكة جديدة بين الأسرة والمعلم تحمي كرامة الطالب، وتدعم هيبة المعلم، وترفض الإهانة وسيلةً للتربية

إننا حين نتحدث عن بناء فصل آمن، لا بد أن يظهر سؤال قديم بصيغة جديدة:

هل يحتاج التعليم إلى الحزم... أم إلى اللين؟

لعلنا نتذكر أنه في ذاكرتنا جميعًا، هناك عبارات كانت تُقال بثقة:

«الضرب ينفعهم والعلم ينفعهم»، و«لك اللحم ولنا العظم».

لم تكن هذه مجرد كلمات، بل ثقافة كاملة، تعطي المعلم سلطة شبه مطلقة، وتضع الطالب في موقع الخوف لا التعلم.

اليوم، ونحن ننظر إلى هذه العبارات، يحق لنا أن نسأل:

أي تعليم يمكن أن يُبنى على الخوف؟

وأي إنسان يمكن أن ينمو تحت التهديد؟

هل كان الحزم يعني القسوة؟

في كثير من التجارب، اختلط الحزم بالقسوة.

فالحزم مطلوب:

لتنظيم الفصل

لضبط السلوك

لخلق بيئة جادة للتعلم

لكن القسوة شيء آخر:

إهانة

تخويف

عقاب بدني أو نفسي

والخلط بين الاثنين هو ما خلق هذا الإرث الثقيل. الخوف لا يصنع تعلمًا... بل صمتًا.

الطالب الذي يخاف:

قد ينضبط ظاهريًا

لكنه لا يشارك

ولا يسأل

ولا يفكر بحرية

قد ينجح في الامتحان، لكنه لا ينمو.

والأخطر، أنه قد ينقل هذه الثقافة معه حين يكبر.

ما هو الحزم الحقيقي؟

الحزم لا يعني الصوت العالي، ولا العقاب، بل يعني الوضوح:

قواعد معلنة داخل الفصل

تطبيق عادل على الجميع

احترام متبادل لا يُكسر

إن المعلم الحازم لا يُخيف... بل يُحترم.

والحرية... هل تعني الفوضى؟

في المقابل، الخوف من القسوة قد يدفع البعض إلى الطرف الآخر: ترك الحبل على الغارب.

وهنا تظهر مشكلة أخرى:

غياب الانضباط

تشتت داخل الفصل

ضعف في التحصيل

الحرية في التعليم لا تعني الفوضى، بل تعني:

مساحة للتعبير

حق السؤال

إمكانية الخطأ

لكن داخل إطار واضح.

التوازن... أين يكمن؟

الفصل الناجح هو الذي يجمع بين الاثنين:

حزم يضع حدودًا واضحة

ومرونة تسمح بالحركة داخل هذه الحدود

بمعنى بسيط:

«تعلّم... لكن باحترام». «اسأل... لكن دون تجاوز».

وهذا التوازن لا يأتي بالقوانين فقط، بل بشخصية المعلم نفسه.

دور الأسرة... هل تغيّر؟

العبارات القديمة مثل «لك اللحم ولنا العظم» كانت تعني تفويضًا كاملًا للمدرس، حتى في القسوة.

إننا اليوم، نحتاج إلى شراكة مختلفة:

تحترم الطالب

تدعم المعلم

وترفض الإهانة كوسيلة للتربية

لأن التربية بالخوف قد تُنتج طاعة... لكنها لا تُنتج وعيًا.

في النهاية... ماذا نريد؟

هل نريد طالبًا صامتًا ومنضبطًا خوفًا؟

أم طالبًا واعيًا ومنضبطًا احترامًا؟

الفرق كبير. التعليم الحقيقي لا يُبنى على العصا... ولا ينجح بالفوضى...

بل يقوم على توازن دقيق:

حزم يحمي، وحرية تُنمي.

وفي الحلقة القادمة، يمكن أن نفتح ملفًا مكملًا:

كيف نعيد للمعلم هيبته... دون أن تعود القسوة معه؟

حكاية من بيئتي
كوم (ود التوم)

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تروي الحكاية قصة «كوم ود التوم»، وهو تجمع من سبع نخلات ارتبط بذكريات الطفولة وحكايات القرية، وبصاحبه الذي كان يراقب النخيل ويرفض الاعتداء عليه، حتى نسج أهل القرية حوله أسطورة زواجه من جنية ترصد كل من يقترب من النخلات.

ومع مرور الزمن، امتزجت الحقيقة بالخيال، وبات الناس يتساءلون إن كان ود التوم «مخاوياً» فعلاً، أم أن طيبته وغموض حياته، إلى جانب تميز نخيله، هي التي صنعت الأسطورة. ورغم ذلك، ظل الرجل معروفاً بحنانه، وكان طلبه معاقبة الصبية أقرب إلى حماية حقوق الآخرين منه إلى الرغبة في العقاب.

بعد وفاة ود التوم خلال فيضان وأوبئة ضربت المنطقة، سقطت النخلات السبع، فربط أهل القرية بين الحدثين، بينما رأى آخرون أن الفيضان والرياح والظروف الطبيعية هي السبب. ويستعيد الكاتب من خلال هذه الحكاية علاقة الإنسان بالنخلة، التي كانت جزءاً أساسياً من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القرى.

وتتجاوز الحكاية الأسطورة إلى سؤال بيئي عن تغير المناخ وتراجع المياه الجوفية وتبدل الأمطار وارتفاع الحرارة وتغير اتجاهات الرياح، وهي عوامل قد تؤدي إلى موت الأشجار. وبموت ود التوم وسقوط نخيله، يبدو أن الذي رحل لم يكن رجلًا وأساطير فحسب، بل جزء من بيئة قديمة وذاكرة ريفية آخذة في الاختفاء.

يا حليلو كوم ود التوم..
يا حليلو ود التوم ذاتو..

كان من عادتهما حين يعودان للقرية أن ينفذا زيارات لأي من المواقع التي شهدت طفولتهما. فما بين الجزيرة الموسمية، والمزارع الممتدة بين النهر والكروة (الحوض الفيضي)، والتي تفصلها عن القرية تلك الغابة الكثيفة، قضيا سنوات مارسا فيها صنوفًا من شقاوة الأطفال، ومغامرات الصبيان. وكان لـ(كوم ود التوم) الذي لم يجداه هذه المرة نصيب وافر من الحكايات.

الكوم الذي ظل محروسًا بنظرات (ود التوم) حيثما كان في حقله، فعيونه ترقب المكان، وتحصي الزيارات البريئة وسواها. تلك التي تكون عاقبتها (عرضحال) يتسلمه كبير الأسرة، ليكون العقاب الذي لا بد منه في حضوره، والذي غالبًا ما يصبح (الجلد مع وقف التنفيذ).

تعود الآباء من (ود التوم) تلك الزيارات قبل توغل الأماسي، والتي تبدأ بالشكوى من (شقاوة العيال)، وتمتد إلى المحكمة والعفو، ولا تنتهي بالدروس المندسة في حكاياته الممتعة، خاصة تلك التي يحفظها عن أبيه، والتي يشهد عليها الكوم المكون من سبع نخلات تشرئب هاماتها إلى السماء متفرقة، فيما تتشابك وتلتقي عند الجذور. وقد اشتهر (كوم ود التوم) بطعمه المغاير، وإنتاجيته الكبيرة، علاوة على طرحه قبل أسابيع عديدة من باقي النخيل بالمنطقة. ويقولون إن أباه قد أتى بشتلاته من ديار الدناقلة، حين عمل كـ(رواسي) لسنوات طويلة قبل أن يستقر به الحال ويعمر ساقية أجداده.

(ود التوم) حالة فريدة بين رجال القرية، بل قرى الجوار، يتهمونه بأنه (مخاوي)، أي أنه متزوج من (جنية)، يظنون أنها هي التي ترصد الزيارات السرية لـ(كوم النخلات)، وهي التي تجبره على تقديم شكواه، بيد أن (حنيته) تغلب حين يوقف العقاب، فهو لا يحتمل أن يرى إنسانًا يتأذى، لكنه في ذات الوقت لا يحتمل أن يقوم الصبية بقذف الحجارة على نخلاته. حتى إن البعض بات يعتقد أن (جنيته) تسكنها، وأنها تتأذى من حجارتهم، لكنها لا تستطيع المساس بهم لأن زوجها لا يريد لها أن تظهر، ولا أن يصدق الناس حكاية زواجهما.

ويرددون في غيابه:
«جنيتو تطلب وحنيتو تغلب»

لم يكن أهل القرية يجزمون بشيء، لكنهم أيضًا لا ينفون الأمر، فحكاية زواج الإنس من الجن كانت دائمًا حاضرة في المجالس، وإن كان الأمر (همسًا)، لكأنهم أنفسهم لا يريدون أن يصدقوا الحكاية. إلا أن البعض ينسج ما يسعى لأن يصدقه قبل الآخرين. إذ يروى أن (ود التوم) في شبابه، كان يبيت في الحقول أكثر مما يبيت في بيته. ويؤكد من تبقيه مشاغله بين الحقول بعض الليالي أنهم يسمعونه يغني مع حفيف سعف نخلاته. ويجزمون أنه يرى في الليالي المقمرة ما لا يراه غيره. وفي إحدى تلك الليالي، عاد إلى القرية صامتًا، لا يتحدث إلا قليلًا، ولا يرفع صوته على أحد. ومنذ ذلك اليوم، بدأت حكاية الجنية التي لا تظهر إلا له، والتي ترفض أن يتزوج من سواها، وأنها تغار عليه من كل شيء، وهي التي تبلغه بكل زيارة سرية لنخلاته، وكل حجر يقذف عليها، وكل خطوة تداس على ظلها. لكنه هو نفسه لم يكن ليخيف أحدًا، بل كان حنينًا، إذا اشتكى، اشتكى بقدر، وإذا غضب، غضب بقدر، ثم يبتسم تلك الابتسامة التي تطفئ النار في القلوب. حتى طلبه عقاب الصبية كان أقرب إلى تذكيرهم بعدم التعدي على حقوق الآخرين، أكثر منه طلبًا للعقاب، كأنه يرضي بذلك جهة ما، ثم يرضي قلبه الطيب بإيقاف التنفيذ.

ومع مرور السنين، صار الناس يخلطون بين الحقيقة والخيال. ويتساءلون فيما بينهم..

هل هو فعلًا (مخاوي)؟ أم أن طيبته الزائدة جعلت الناس يبحثون له عن تفسير خارق؟ أم أن الكوم نفسه، بما فيه من نخيل عتيق، وتمر لا يشبه تمر النواحي، هو الذي صنع الأسطورة، وجعلها تعشعش في رؤوس الناس؟

في ذلك العام جاء الفيضان عارمًا، ومعه ظهرت أوبئة وأمراض غريبة رحل على أثرها عدد من الأطفال ضعاف البنية، وكبار السن، من بينهم (ود التوم). وبعد أيام قليلة من وفاته، وعقب انحسار مياه ذلك الفيضان الذي لم تشهد القرية مثله منذ عقود، استيقظ الناس على خبر آخر لا يقل وجعًا، فقد وجدوا أن كوم النخلات قد توسد الأرض.

لم يصدق أحد في البداية. الكوم الذي ظل واقفًا في وجه الريح، وفي وجه الصبية، وفي وجه الزمن نفسه، كيف يسقط دفعة واحدة، كأن روحًا واحدة كانت تسنده، فلما غابت، غاب معها؟

ربط الناس بين الأمرين كما يفعل أهل القرى دائمًا حين تتجاوز المصائب حد الاحتمال.

مات ود التوم... فماتت نخلاته، ولعل جنيته قد غضبت ولم ترد للسر أن ينكشف، فقامت بإسقاط النخلات.

لا.. إنه الفيضان الذي آثر أن يأخذ ما تبقى من

العهود القديمة.

هذه المرة، وبشهادة الكثيرين، كان الفيضان من العنف بالقدر الذي أسقط الكثير من أشجار النخيل، وأشجار السنط والسدر في النواحي، وأن الأمر لا علاقة له بالجن ولا بالسر، بل بالطبيعة حين تثور، وتغضب.

وهل تغضب الطبيعة؟

مع ذلك... ظل الناس يشعرون بأن سقوط الكوم لم يكن عاديًا. والحقيقة أن سقوط نخيل (ود التوم) لم يكن حدثًا طبيعيًا يمكن أن يمر دون التوقف عنده.

النخلة - بطبيعتها - من أكثر الأشجار قدرة على الصمود. إنها تحتمل العطش، وتقاوم الريح، وتعيش في تربة لا تصمد فيها أشجار أخرى. لذلك، حين تسقط نخلة، فالأمر لا يحدث إلا إذا اختل شيء كبير.

وقد وثق للأمر (حميد)، الذي لم يكن ليفوت شأن مثل هذا..

نصعد على مر الجراح
زي نخلة صاح عوافي...
لو عنف الرياح الصاقعة..
أهوال الفصول.. البودي..
آفات الذبول
قِدرن على ساقه الهطيط تقع...
وآب تموت
روحا المدردحة ماب تفوت
جسدا المعمر بالخلود
قلبا المقمّر بالكفاح
زي السلام.. تلقاها خشّت في البيوت
وبي كل صراح
....

وتلك حكاية أخرى قد نعود لها يومًا حول العلاقة الوثيقة بين النخلة والإنسان، وتلك الحرف اليدوية والصناعات التقليدية التي نشأت حولها، فكل جزء من النخلة كان يُستغل بالكامل دون إهدار. إذ ارتبطت النخلة بالحياة الاقتصادية والدينية والاجتماعية للناس منذ آلاف السنين، فكانت مصدرًا للغذاء الأساسي، ومادة للبناء، وللوقود.

أما موت الأشجار المفاجئ فله حكاية أخرى لا تقل قسوة من سقوط (كوم ود التوم)، فالأشجار مثل البشر تمامًا، قد تبدو في الصباح واقفة بكامل عافيتها، ثم تنهار فجأة في يوم قائظ أو بعد ليلة رطبة خانقة. ويصف علماء النبات هذا بـ(الذبول الهيدروليكي)، حين تعجز الجذور عن سحب الماء الكافي بسبب موجات الحر الطويلة، أو تملح التربة، أو تغير نمط الأمطار بسبب

التغيرات المناخية. فحين يحدث انقطاع مفاجئ في تدفق الماء داخل الجذع، تتوقف الخلايا عن العمل، وتنهار الشجرة كما ينهار قلب الإنسان.

مع تغير المناخ، اختلت أشياء كثيرة، إذ تغير نمط الأمطار، وصار المطر يأتي دفعة واحدة ثم يغيب شهورًا، فتتشقق الأرض، ويختل نظام التربة. كما ارتفعت درجات الحرارة بنسبة تتجاوز قدرة النخلة على تبريد نفسها. ثم هناك هذه الهبوب غير المألوفة، رياح تأتي من اتجاهات لم يعتدها النخيل، خاصة وأن أشجارًا أخرى كانت تخفف من حدة الرياح قد أزيلت في الآونة الأخيرة. ويشير البعض إلى حمى انتشار صناعة الطوب، الأمر الذي يتطلب الكثير من خشب الحريق.

ألم يتراجع كذلك منسوب المياه الجوفية؟
ألا يتسبب هذا في موت النخلة من الأسفل؟
ألا تشيخ الأشجار مثلما يشيخ الإنسان؟
ألم يتغير المكان؟

والنخلة، كما الإنسان، تموت من الشيخوخة، مثلما تموت من تغير الظروف التي كانت تمنحها الحياة. ولذلك، حين مات (ود التوم)، لم تمت معه الأسطورة فقط، بل ماتت البيئة القديمة التي كان يحرسها بعينه وقلبه. وكأن الكوم كان آخر ما تبقى من زمن يعرف مواعيد المطر، ويحفظ اتجاه الريح، ويفهم لغة الأرض.

مسرحية ماستابا.. الرقصة الأخيرة

السر السيد

ملخص

يتناول الكاتب مسرحية «ماستابا.. الرقصة الأخيرة» للكاتب والمخرج السوداني عطا شمس الدين، بوصفها تجربة مسرحية تستند إلى صراع بين القديم والجديد، وتنتقد هيمنة الكاهن واستغلاله للأعراف والتقاليد والعقائد للسيطرة على المجتمع.

يشير إلى أن المسرحية تبني عالمها من خلال شخصيات متعددة، أبرزها ماستابا الرافضة للخرافة، وخطيبها كاتيانق، والكاهن شاليت، إلى جانب شخصيات تمثل التمسك بالتقاليد واتباع السلطة الدينية. كما يلفت إلى أن أسماء الشخصيات لا تنتمي بوضوح إلى فضاء سوداني محدد، ما يعكس اعتماد النص على فضاء أفريقي متخيّل.

يتميز النص بحضور الطقوس والرقص والقربان والجماعة، وهي عناصر تجعل العرض المسرحي قائمًا على الحركة والموسيقى والإضاءة والديكور إلى جانب الحوار. ويرى الكاتب أن هذا البناء يستلهم تقاليد المسرح الأفريقي الذي وظّف الثقافة المحلية في مقاومة الاستعمار وطرح أسئلة التغيير.

يخلص الكاتب إلى أن مأساة ماستابا، التي تضحي بنفسها فداءً لخطيبها وأهلها، تتحول paradoxically التي تضحي بنفسها فداءً لخطيبها وأهلها، تتحول إلى بداية رفض الهيمنة الكهنوتية واستغلال الدين والتقاليد. كما يضع النص ضمن تجارب مسرحية سودانية قليلة اتجهت إلى بناء فضاء أفريقي طقوسي، مقارنًا إياه بمسرحيتي «مأساة يرول» و«مونودراما الراقصة».

ماستابا: قد رضيت بحكمك أيها الأب... لقد رضيت بالحكم.

شاليت: هذا ليس حكمي... إنه حكم الأسلاف.. لقد أصدرت أوامرها على هذا الدم الفاسد.

ماستابا: أيها الأب، سأرقص حتى يصفو دمي، حتى تشرب الأرض كل قطرة، وحتى يعلن الإيقاع أن الموت شيء عادي، كالحب، وكالميلاد، وكالجنون.

نشرت هذه المسرحية ضمن خمسة نصوص مسرحية سودانية، أصدرتها دائرة الثقافة والإعلام بحكومة الشارقة عام 2010، في كتاب بعنوان «نصوص مسرحية». والمسرحية من تأليف الكاتب والمخرج السوداني عطا شمس الدين.

عن عطا شمس الدين:

يمكن عده، بلا تردد، من المسرحيين المثابرين والمتميزين. كتب وأخرج عدداً من المسرحيات في مدينة بورتسودان، مدينته الأم، وفي الخرطوم، كما شارك في المهرجانات المسرحية المحلية وبعض المهرجانات العربية. ومما تجب الإشارة إليه هنا توظيفه في بعض عروضه ممثلين وممثلات من بورتسودان، وآخرين من الخرطوم، فضلاً عن استحقاقه وصف «المؤلف المخرج»، إذ دأب على إخراج نصوصه بنفسه.

ومن عروضه: «لمبة الملاحظ»، و«الطيور تتحدث سراً»، و«مركب الشيخ برغوث»، و«الفرن»، و«ماستابا.. الرقصة الأخيرة»، و«أولاد ملوص وحكاية الجراد»؛ وهي من تأليف عادل سعد يوسف.

في أسماء الشخصيات:

يحتوي هذا النص، المحتشد بالإرشادات الإخراجية، على سبع شخصيات، إضافة إلى مجموعة الراقصين. والشخصيات هي: ماستابا، فتاة القرية الجميلة الرافضة لخرافات الكاهن واستغلاله للأعراف والتقاليد؛ وكاتيانق، الشاب القوي وخطيب ماستابا وشريكها في مواجهة الكاهن؛ وشاليت، كاهن القبيلة والمسيطر عليها؛ ومامو، المرأة العجوز المتمسكة بالتقاليد البالية؛ وأباي، والد ماستابا، ومن المؤمنين بالكاهن؛ وماكوار ولينو، وهما من أتباع الكاهن، إلى جانب كاهن الطقوس ومجموعة الراقصين.

منذ الوهلة الأولى، سيتساءل القارئ أو المشاهد عن أسماء الشخصيات وعلاقتها بالفضاء السوداني؛ ذلك أن الاسم في النص المسرحي يرتبط، بالضرورة، بالفضاء الاجتماعي الذي يشتبك معه النص، وضمنياً بالفضاء الذي يبنيه. وسبب هذا التساؤل أن أسماء الشخصيات، بالمعنى الشائع، ليست عربية سودانية، كما أنها ليست من الأسماء النوبية أو البجاوية المعروفة.

صحيح أن بعضها قد نجده في جنوب السودان، مثل «لينو»، وبعضها، من حيث البنية الصوتية، يشبه أسماء موجودة في جنوب السودان، مثل: «ماكوار» و«أباي» و«كاتيانق». أما

«ماستابا» و«شاليت» و«مامو»، فهي، بصورة عامة، أقرب إلى المجال الصوتي الأفريقي العام منها إلى المجال الصوتي السوداني بتنويعاته المختلفة التي أشرنا إليها.

الفضاء الأفريقي المتخيَّل:

أوردت الإشارة السابقة عن الأسماء لأقول إن المؤلف، وهو يبني حكاية نصه، استلهم ما يمكن تسميته «الفضاء الأفريقي المتخيَّل»؛ إذ جاء النص قائماً على ثيمات أساسية تميز ما يطلق عليه، بصورة تعميمية، «النص المسرحي الأفريقي»، وهي: الصراع بين القديم والجديد، وحضور الكاهن وهيمنته، وحكمة الأسلاف ووجوب الخضوع لها، والقربان، والرقص، والطقوسية، والقبيلة.

على هذه الثيمات بنى المؤلف نصه وعرضه، وكأنه يحاول، عبر هذا الطابع الأفريقي العام، أن ينهل من خبرة مسرحية أفريقية ازدهرت في ستينيات القرن الماضي، ومثلت واحدة من أدوات مقاومة المستعمر الأوروبي، جنباً إلى جنب مع المقاومة السياسية، إذ كانت تهدف إلى بناء عالم مسرحي مغاير يستند إلى الثقافات الأفريقية، وأسئلة المجتمعات الأفريقية، وأولوياتها في التغيير.

ومن هنا أخذ هذا النص تميزه، كما أرى، لينضاف إلى التجارب المسرحية السودانية القليلة جداً التي ذهبت في الاتجاه نفسه، مثل مسرحية «مأساة يرول» للكاتب الخاتم عبدالله والمخرج السماني لوال، ومسرحية «مونودراما الراقصة» للكاتب جعفر سعيد الريح والمخرج عبد الحكيم عامر.

كما استمد تميزه من اعتماده على عدد كبير من الشخصيات، فرضته طبيعة الموضوع ومكانه؛ فالمكان الأفريقي، ولا سيما في القرى، يتميز بالجماعية والحركة الصاخبة، لأنه مكان طقسي في الأساس، ولا يكون الطقس إلا بالاحتفال، ولا يكون الاحتفال إلا بحضور الجماعة.

وربما لهذا السبب أستطيع القول إن هذا النص كُتب بطريقة لا يكتمل فيها إلا بوجود عناصر العرض الأخرى، إلى جانب الكلام، مثل الحركة، والضوء، والظلام، والديكور، والموسيقى، والأزياء. وهذا، بالطبع، لا يمنعنا من التأكيد على أن النص، ببنائه الذي تحتل فيه الإرشادات الإخراجية حيزاً مهماً، استطاع، إلى حد كبير، أن ينقل المناخ العام للحكاية، وأن يكشف الدور الذي يمكن أن تلعبه ثقافة «القربان» في جعل الإنسان قادراً على التضحية.

فبقدر ما يستغل الكهنة الدين والأعراف، بقدر ما تكون نهايتهم بسبب بعض المفاهيم والعقائد نفسها التي يروجون لها. فموت ماستابا فداءً لخطيبها وفداءً لأهلها هو ما سيشكل، مستقبلاً، الثقافة التي ترفض هيمنة الكهنوت واستغلال العقائد والأعراف والتقاليد.

ومن هنا يمكن القول إن ثمة تشابهاً، إلى حد ما، بين «ماستابا.. الرقصة الأخيرة» و«مأساة يرول» و«مونودراما الراقصة».

الصحافة الغانية والكينية تشيد بالأداء

الهلال يستهل مشواره في كأس سيكافا بثنائية في شباك توسكر

ملخص

افتتح الهلال مشواره في بطولة كأس سيكافا كاجامي 2026 بأفضل صورة ممكنة، بعدما حقق فوزًا مستحقًا على توسكر الكيني بهدفين دون مقابل، في المباراة التي جمعتهما على ملعب أماهورو بالعاصمة الرواندية كيغالي ضمن منافسات المجموعة الثالثة، ليضع الفريق أول ثلاث نقاط في رصيده ويؤكد رغبته في المنافسة بقوة على اللقب الإقليمي.

أفق جديد

وجاء الفوز بعد أداء متوازن من الفريق الأزرق ، الذي فرض سيطرته على فترات طويلة من المباراة، ونجح في استغلال الفرص التي أتيحت له أمام مرمى الفريق الكيني. وافتتح المدافع الغاني كامارادييني مامودو التسجيل في الدقيقة (29)، مانحًا الهلال الأفضلية قبل نهاية الشوط الأول، بينما أضاف البديل سليم آدمز الهدف الثاني في الوقت بدل الضائع، مستفيدًا من هجمة مرتدة سريعة أنهاها بنجاح في شباك الحارس فرانسيس أودور أونيانغو.

ورغم محاولات توسكر للعودة إلى المباراة، خاصة في الشوط الثاني، فإن تألق حارس الهلال محمد المصطفى كان أحد أبرز عوامل الانتصار، بعدما تصدى لعدة فرص خطيرة، أبرزها الركلات الحرة التي نفذها قائد الفريق الكيني، إلى جانب محاولات أخرى حافظ خلالها على نظافة شباكه.

وعقب المباراة، أبدى المدير الفني للهلال، غاي بوكاسا ميساكابو، رضاه عن النتيجة، مؤكدًا أن الفريق لا يزال في بداية فترة الإعداد بعد العودة من الإجازة، وأن اللاعبين لم يصلوا بعد إلى كامل جاهزيتهم البدنية، لكنه اعتبر أن تحقيق الفوز في المباراة الافتتاحية يمنح الفريق دفعة معنوية كبيرة قبل المواجهات المقبلة في البطولة.

ويستعد الهلال لمواصلة مشواره في دور المجموعات بمواجهة فريق KVZ الزنجباري، قبل أن يختتم مبارياته في المجموعة بلقاء قوي أمام رايون سبورت الرواندي، الذي افتتح بدوره البطولة بفوز مماثل على الفريق الزنجباري بهدفين دون رد.

إشادة غانية بالثنائي مامودو وآدمز

ولم يمر انتصار الهلال مرور الكرام في وسائل الإعلام الغانية، التي سلطت الضوء على الأداء اللافت للاعبين الغانيين كامارادييني مامودو وسليم آدمز، معتبرة أنهما كانا مفتاح الفوز في بداية مشوار الفريق السوداني.

وأكد موقع «غانا سوكر» أن الثنائي، اللذين سبق لهما اللعب مع نادي ميديا الغاني، قادا الهلال إلى انتصار مهم في افتتاح البطولة، مشيرًا إلى أن مامودو واصل تقديم مستوياته المميزة مع بطل السودان بعدما افتتح التسجيل بثقة كبيرة، فيما جاء هدف آدمز في الوقت القاتل ليؤكد تفوق الهلال ويحسم النقاط الثلاث. في المقابل، أولت الصحافة الكينية المباراة اهتمامًا واسعًا، خاصة أنها جاءت أمام أحد أبرز أندية البلاد. ووصفت منصة «Mozzart Sport» خسارة توسكر بأنها بداية صعبة للفريق في البطولة، رغم الآمال الكبيرة التي سبقت مشاركته.

وأشارت الصحيفة إلى أن توسكر بدأ المباراة بصورة جيدة وخلق عددًا من الفرص المبكرة، لكنه اصطدم بتنظيم دفاعي مميز من الهلال وتألق الحارس محمد المصطفى، قبل أن يفرض الفريق السوداني أفضليته تدريجيًا ويتمكن من افتتاح التسجيل.

واعتبرت الصحيفة أن الانتصار منح الهلال صدارة المجموعة الثالثة مبكرًا، بينما وضع توسكر تحت ضغط كبير في بقية مباريات دور المجموعات.